

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

■ اليسار / العدد السابع والثمانون / مايو ١٩٩٧ م / ذو الحجة ١٤١٧ هـ / الثمن جنيهان مصريان ■

مصر والقرن الواحد والعشرون بين الحلم وترويج الأوهام

القرن ٢١

المسيرة الغربية من الجمهورية الإسلامية إلى سيطرة الحزب الحاكم

الشعب ينصرف عن المحليات

أسوأ أيام الحركة العمالية المصرية

التسوية السياسية بين تغيير السياسات وتغيير القرارات



الاحتراف الوهمي و"وكسة" الكرة المصرية

في هذا العدد

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفني:

أحمد عز العرب

المستشارون:

ابراهيم بدراوي

أحمد نبيل الهلالي

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغني ابو العينين

محمد وفاء حجازي

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:

د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الاول من كل شهر

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة

مصر: ٤٠جنيها للأفراد و٦٠جنيها للهيئات

الوطن العربي: ٥٠ دولارا امريكيا أو مايعادلها

العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى ادارة المجلة

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس ٥٧٨٦٢٩٨

FAX 5786298

اليسار حر

تزالت الاعياد خلال الشهر الماضي..
عيد الأضحى المبارك.. عيد الفصح
.. شم النسيم .. عيد تحرير سيناء..

ورغم سعادتنا بالاعياد والعطل وسفر بعضنا إلى الشواطئ أو الريف عند الأهل للراحة والتمتع بلقاء الأقارب والاصدقاء، فقد كان العمل خلال هذا الشهر غاية في الصعوبة. فالكتاب يشعرون بالاسترخاء وتصل موضوعاتهم في الساعة «الخامسة والعشرون» أي بعد موعد الانتهاء من اعداد مادة العدد. ويصبح على الزميلة «**نسرين**» أن لا ترفع رأسها من على الكمبيوتر ساعات متواصلة دون راحة. ويستحيل تجنب الأخطاء الطبيعية فالوقت المتاح للمراجعة ضيق جدا.

ومع ذلك- ولأن الله يعلم بحالنا- فقد نجحنا في الانتهاء من العدد وتجهيزه وصدوره في الموعد المحدد وبصورة نأمل أن ترضى القراء.. خاصة وقد عاد للمساهمة في الكتابة لليسار «**د. فوزي منصور**» بعد أن استعاد عافيته تماما، كما إنضم إلى كتابنا- الذين نعتز بهم جميعا- الصديق «**أمين عز الدين**» الذي ننشر هذا العدد دراسته حول مشروع قانون العمل الموحد.

وتبدأ «اليسار» في هذا العدد تقديم صفحتين للرياضة يحررهم الناقد الصديق «**حسن عثمان**» تقدم وجهة نظر موضوعية في هذا المجال الهام للنشاط الانساني.

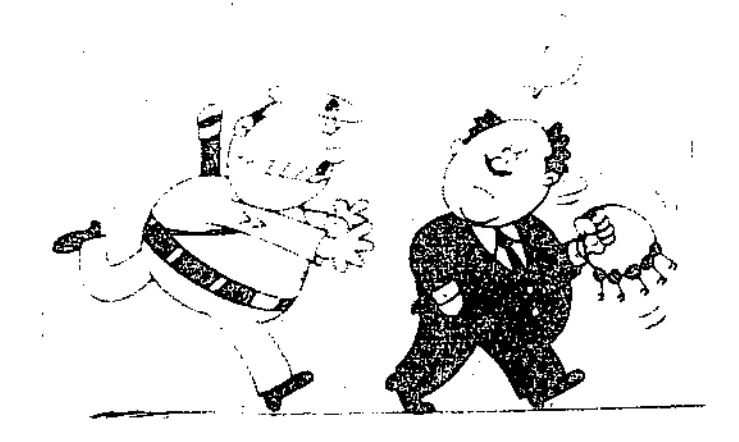
وقد فرضت الاحداث الداخلية نفسها على العدد. من **وثيقة مصر للقرن ٢١ إلى انتخابات المحليات** ومشروع **تنمية جنوب مصر** والوادي الجديد إلى محاولة البعض القضاء على **حق المواطنة** وتحويل الاقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية..

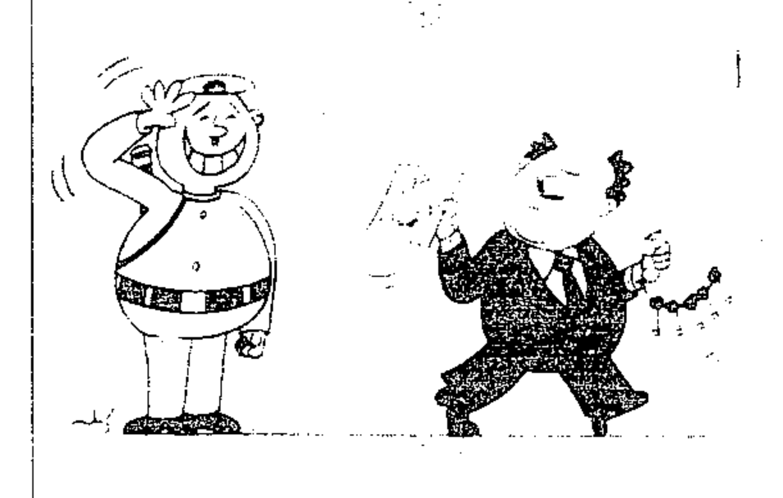
ولكن هذا الاهتمام لم يمنع أن تتابع اليسار ما يجري في الساحة الفلسطينية والاردن ودمشق والدار البيضاء وواشنطون وموسكو. ولظروف المرض لم تصلنا رسالة برلين، وكذلك رسالة فرنسا ونأمل أن نجدها- كالعادة- في العدد القادم

وإلى اللقاء.

اليسار







عمرو سليم



مصر

والقرن الحادى والعشرون

والفرق بين الحلم

وترويج الوهم

حسين عبد الرازق

من حقنا جميعا أن نحلم.. **فالحلم هو بداية أى عمل عظيم** . والانسان الذى لا يحلم لا يتقدم والثوار هم أعظم الحالمين على وجه الأرض.

وعلى المستوى الوطنى والقومى تكبر الاحلام فى فترات التقدم والنهوض وتخوض الشعوب المعارك لتحقيق أحلامها.. ومعركة بناء السد العالى تحولت فى لحظة من التاريخ إلى حلم قومى. وخاض الشعب المصرى معارك متصلة (تأميم قناة السويس- عدوان ١٩٥٦ -تمصير المصالح الاجنبية- الحصار الاقتصادى- اسقاط مبدأ آيزنهاور- قرارات التأميم عام ١٩٦١..) حتى استطاع تحقيق هذا الحلم على أرض الواقع . ومع الانتصارات كبرت الاحلام. وتمنى «صلاح جاهين» أن يأتى اليوم الذى يقام فيه «تماثيل رخام عالترعة وأوبرا».

ولكن **هناك فرق بين الحلم وترويج الوهم** .. فعندما يتحدث حاكم عن مشروعات جبارة عملاقة دون أن تكون هناك أى رؤية أو إمكانية لتحقيقها على أرض الواقع، فهى عملية خداع وترويج للوهم.

وأى قراءة دقيقة لوثيقة «**مصر والقرن الواحد والعشرون**» التى أصدرها مجلس الوزراء برئاسة د.**كمال الجنزورى** فى ١٥ مارس الماضى، تقول بوضوح إن الحكم يحاول خداع الناس وإيهامهم بان الرخاء **قادم خلال عشرين عاما، أى فى عام ٢٠١٧.**

لقد حدد الحكم فى هذه الوثيقة استراتيجية تغطى الفترة من **١٩٩٧** إلى **٢٠١٧** عبر أربع خطط خمسية تبدأ بالخطة الخمسية الرابعة وتنتهى بالخطة السابعة . وأعلن أن هذه الاستراتيجية ستؤدى إلى **مضاعفة مساحة المناطق الآهلة بالسكان ما يقرب من خمسة أضعاف** (من ٥ر٥ ٪ من مساحة البلاد إلى ٢٥٪) **والارتفاع بمعدل النمو إلى ٨ر٦٪ و ٦ر٧٪** ، **ومضاعفة الناتج المحلى الاجمالى كل عشر سنوات ليصل إلى أربعة أمثاله فى الوقت الحاضر** (من ٧٦ مليار دولار إلى ٣٢٤ مليار دولار) .أو من ٢٥٧ مليار جنيه إلى ١١٠٠ مليار جنيه ، ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ١٢٥٠ دولار (٤٢٧٠ جنيهاً) إلى ٤١٠٠ دولار (أى ١٣٧٥٠ جنيها) .**وتوليد نحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل سنويا ، تقضى على البطالة نهائيا** عام ٢٠٠٢ أى بعد خمس سنوات)، بما يزيد حجم قوة العمل فى مصر من ٨ر١٥ مليون حاليا إلى ٨ر٢٦ مليون عام ٢٠١٧.

وبصرف النظر عن عدم دقة الارقام التى وردت فى هذه الوثيقة مثل القول بأن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى هو ١٢٥٠ دولار حاليا (الرقم الصحيح ٦٨٠ دولار) ، فان الحقائق المعروفة لدى الذين صاغوا هذه الوثيقة .وفى المحافل الدولية .والدوائر الاقتصادية والاكاديمية المصرية- والمنشورة -تجعل هذه الاستراتيجية هى نوع من الخداع وترويج الوهم.

ماذا تقول لنا هذه الوثيقة؟.

عبر ١٨٦ صفحة من الورق المصقول و ١٣ خريطة ملونة ،



د. كمال الجنزوري

وثيقة مجلس الوزراء بعنوان: مصر والقرن الواحد والعشرون تروج للأوهام وتعد الناس بالرخاء عام ٢٠١٧!!

تشمل الوثيقة كلمة السيد رئيس الجمهورية (في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد في ٩ يناير ١٩٩٧ في ذكرى تحويل مجرى نهر النيل تمهيدا لبناء السد العالي) .ثم تقديم للدكتور **كمال الجنزوري** للوثيقة وتعريف بها، وثلاثة أقسام.

* القسم الأول ويحمل عنوان الاتجاهات العامة وحددها في ١٤ اتجاها «دور مصر الاقليمي- محورية النشاط الخاص- انبعاث الارادة الوطنية- التنمية البشرية-التحول إلى مجتمع معرفي- التنوع الفكري- الخروج من القوالب الجامدة -تواصل النهضة- صون البيئة- ثقافة صون المياه- سياج القانون- دور المجتمع المدني- الدور الاجتماعي للدولة- الخروج من الوادي القديم.

* القسم الثاني ويتناول ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ خلال أربع خطط خمسية قادمة.

* القسم الثالث ويركز على الخروج من الوادي وبصفة خاصة تنمية جنوب الوادي ومد مياه النيل إلى قلب الصحراء الغربية وسيناء وترعة السلام.

ومن اللحظة الأولى يكتشف القارئ أن **جوهر الوثيقة واستراتيجية التنمية وهي مشروع وادي النيل الجديد** الذي كان يسمى في البداية «ترعة الشيخ زايد والدلتا الجديدة».

فتصدير الوثيقة بخطاب رئيس الجمهورية حول هذا المشروع ، ثم الحديث عن الخروج من الوادي القديم نهاية الاتجاهات العامة.في القسم الأول. ثم جعل **الهدف الأول في استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ هو الخروج من الوادي القديم** . وتخصيص القسم الثالث بكاملة لهذا الموضوع. قاطع بان جوهر هذه الوثيقة التي «تمزج بين انطلاقه الخطوط الفكرية العامة، وبين الاعتبارات الواجب مراعاتها للتخطيط في إطار [illegible] محدد» هو مشروع «وادي النيل الجديد».

والمشروع في حد ذاته حلم جميل ونبيل . وهو كما تقول الوثيقة «ليس مجرد اختيار بين بدائل مطروحة ولكنه مسألة حياة لا لجيلنا وحده ولكن للأجيال القادمة أيضا» . فالزيادة السكانية المتوقعة خلال ٢٠ عاما تقدر بنحو ٢٠ مليون نسمة ، أي أن عدد السكان في مصر سيتجاوز ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠١٧.

ولكن **هذا الحلم النبيل يصبح كابوسا إذا تحول إلى وهم نتعلق بحباله الذائبة سنوات ثم نسقط فجأة من القمة إلى القاع.**

لقد ناقش الخبراء والساسة هذا المشروع، وقدموا اعتراضاتهم الموضوعية عليه، ولم تأت الوثيقة بجديد يدحض هذه الاعتراضات.

** أول هذه الاعتراضات ومن أهمها موضوع توفير المياه اللازمة للمشروع.

تقول وثيقة «مصر والقرن الواحد والعشرون» أن المستهدف زيادة حجم الموارد المائية المتاحة حتى عام ٢٠٠٢ (الخطة الخمسية الرابعة) بنحو ١٠,٧ مليار م٣ يستخدم منها ٩ مليار متر م٣ لاستصلاح وزراعة ١,٤ مليون فدان في الوادي القديم والجديد. وتقدر الوثيقة زيادة الموارد المائية خلال الخطط الخمسية الخامسة والسادسة والسابعة ، أي حتى عام ٢٠١٧ بنحو ١٢,٥ مليار م٣ تكفي لاضافة ١,٩ مليون فدان أخرى، أي استصلاح وزراعة ٣,٤ مليون فدان خلال عشرين عاما.

وتحدد مصادر الحصول على هذه المياه، بتعديل التركيب المحصولي واقلال مساحة المحاصيل العالية الاستهلاك للمياه ،وتطوير نظم الري وترشيد الاستخدامات ، وقناة جونجلي، واعادة استخدام مياه الصرف المعالجة ،والمياه الجوفية العميقة بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء.

وترد الوثائق الحكومية على هذه المقولات . فالمرحوم المهندس «**عبد الهادي راضي**» وزير الاشغال العامة والموارد المائية في المذكرة المقدمة منه «**بشأن أدارة واستخدامات الأراضي والمياه لاغراض التنمية الزراعية الأفقية**» ،والمهندس «**عبد الرحمن محمد محمد شلبي**» في دراسته «موارد مصر المائية .. الآفاق- التحديات- الحتميات» وهو رئيس قطاع المشروعات بالوزارة ، يسجلان مجموعة من الحقائق الهامة، تجاهلتها وثيقة «مصر في القرن الواحد والعشرين » رغم أن الارقام المنشورة فيها مستمدة من الوثيقتين.

-فمصر وصلت حاليا عند معدل مياه ضاغط **Stressed State (١٢٠٠م٣) للفرد في العام ، ويتحرك تدريجيا نحو الندرة SCarecity State (٧٥٠م٣ للفرد)** .. أو ما يطلق عليه تحت خط الفقر المائي.

- يمكن اتاحة ١١,٦ مليار متر مكعب سنويا حتى عام ٢٠٢٥ يستخدم منها للاحتياجات المائية المنزلية والصناعية الاضافية ٦,٥ مليار م٣ ، وبذلك تكون المياه التي يمكن اتاحتها لمزيد من التوسع الافقي في حدود ٥,٦ مليار م ٣ **تكفي للتوسع بالمناطق ذات الأولوية**

معدل نمو الناتج القومي وفقا لتقديرات البنك الدولي لم يتجاوز ٣ر٢٪ سنويا فكيف يمكن القفز به إلى ٨ر٦٪ سؤال لم تجب عنه وثيقة مجلس الوزراء

بحواف الدلتا وصعيد مصر والبحيرات الشمالية ووسط سيناء..» ومن المقدر أن مصر سوف تعاني من عجز مائي حقيقي في المياه بدءا من نهاية العقد الأول للقرن القادم».

- تعديل التركيب المحصولي في ظل ما سمي تحرير الزراعة يبدو أمرا شبه مستحيل. **فالتحكم في التركيب المحصولي ارتبط بالتنظيم المركزي للمياه والزراعة والذي ألغي بجرة قلم.**

لا يوجد أي أفق لزيادة حصة مصر من مياه النيل .في ظل مطالبة دول المنبع خاصة أثيوبيا بزيادة حصتها من مياه النيل وشروعها في اقامة سدود على الانهار لتغيير نظام الرأي فيها **بل هناك خطر المطالبة بتخفيض نصيب مصر في هذه المياه**.وقناة جونجلي مشروع معطل في ظل الحرب الأهلية في السودان.

-الحديث عن تطوير نظم الري وترشيد استخدام المياه تعترضها معوقات خطيرة سجلها وزير الري السابق في ١١ بنداً من أهمها :ترشيح المياه وصيانة نظم الري المقررة- قصور امكانيات أعمال الاستصلاح-المصاعب التي تواجه المنتفعين في الأراضي القديمة والجديدة- ارتفاع المد ومشاكل التلوث- التوسع في زراعات الارز وقصب السكر- فوائد مياه الشرب والصناعة- التشريعات المتعلقة باستخدامات الأراضي والمياه ومنع التلوث -الهياكل الفنية والادارية..

** واذا تركنا موضوع المياه جانبا فسيقفز أمامنا مباشرة موضوع الاستثمارات اللازمة لهذا النمو وبمعدلات التنمية فالوثيقة تطلب ارتفاع معدل النمو للناتج القومي الاجمالي إلى ٨ر٦٪ خلال الخطة الخمسية الرابعة(١٩٩٧-٢٠٠٢) ثم إلى ٦ر٧ خلال الخطط الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧.

ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ١٢٥٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولار.

وتقول إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب ما لا يقل عن ١٠٠ مليار جنيه سنويا وتحديدا ٦ر١١٨ مليار جنيه أي ٩٨ ر٣٤ مليار دولار سنويا منها ٨٠٪ على الأقل استثمارات للقطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي أي ٢٧ مليار دولار. وسيصطدم هذا التصور بواقع مرير ناتج عن السياسات الخاطئة للحكم طوال ما يزيد عن ثلاثين عاما .والتي ما زالت مستمرة حتى الآن.

فأرقام البنك الدولي تقول إن **معدل النمو الحقيقي للناتج القومي كان(٣ر.٪) عام ٩١ /٩٢ ، (٥ر.٪) عام ٩٢ / ٩٣ ، (٢ر.٪) عام ٩٣/٩٤، ولم يزد عن معدل نمو السكان أي ٣ر٢ ٪ سنويا حتى الآن. فكيف يمكن القفز به ٨ر٦٪ وعلى أي أساس؟.**

وتقول أيضا أرقام البنك الدولي إن **معدل النمو الحقيقي للفرد أي :متوسط نصيبه من الناتج القومي الاجمالي كان(-٤ر١٪) عام ٩١ /٩٢ ،(-٧ر١٪) عام ٩٢ /٩٣ ،(صفر٪) عام ٩٣ /٩٤ وهكذا. فكيف يمكن القفز بمتوسط الدخل في ظل السياسات الحالية ٦٨٠ دولاراً إلى ٤١٠٠ دولارا.**

وكيف ستحصل مصر على استثمارات خاصة- أجنبية في الاساس- سنويا لا تقل عن ٢٧ مليار دولار استثمارات مباشرة ،بينما يقدر البنك الدولي الاستثمارات الأجنبية المتوقعة في مصر في العام القادم بحوالي ٢ر١مليار دولار منها ٨٠٠ مليون دولار فقط استثمارات مباشرة. والفرق بين ٨٠٠ مليون دولار و٢٧ مليار دولار فرق فلكي واضح.

وتقول الاحصاءات الدولية أن ٨٥٪ من الاستثمارات ورؤوس الأموال تتجه للدول الصناعية ولا يبقى للعالم الثالث كله إلا ١٥٪ يذهب ٨٠٪ منها إلى جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية).

** لم تشر الحكومة لا في الوثيقة ولا في أي وثيقة أخرى إلى دراسة الجدوى والعائد الحقيقي لهذا المشروع اذا قدر له القيام .وهل سيكون بالايجاب ويضيف إلى الثروة القومية أم بالسلب ويدخلنا في كارثة مالية واقتصادية.

ومن أين ستأتي الحكومة بالاستثمارات التي تعهدت بها وتمثل ٢٠٪ أي ٢٣ مليار استثمارات مباشرة .

ألا يكفي أن الحكومة مدينة بـ ١٩٠ مليار جنيه دينا داخليا وتدفع فوائد واقساط للدين العام الداخلي والخارجي ٣ر٢٣ مليار جنيه. ومن سيتحمل عبء هذا الاستثمار الجديد؟.

هل تكفي هذه الحقائق لنقول أن الحكم يبيع لنا الوهم أم أن هناك حاجة إلى المزيد.

وبالقطع هناك الكثير الذي تكشف عنه هذه الوثيقة يتعلق بطبيعة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية ، وبالتعارض بل والتناقض بين الأهداف والمبادئ الواردة في الخطة وكلها موضوعات هامة تحتاج منا للعودة للنقاش مرة أخرى.

هوامش على دفتر الحياة



د. عاطف صدقي
الخصخصة والبطالة

أين الحقيقة عن اقتصادنا ؟



د. عبد العظيم أنيس

في كل يوم تمتلأ الصحف القومية بتصريحات لكبار المسئولين المصريين عن التقدم الكبير الذي يحققه الاقتصاد المصري نتيجة اتباع مصر سياسة «**التحرير الاقتصادي**» ، أي سياسة **التكيف الهيكلي** المعتمدة من أسيادنا الجدد : **صندوق النقد الدولي والبنك الدولي**.

وتمتلأ الصحف القومية أيضا بتصريحات منسوبة إلى بعض المسئولين في تلك المؤسسات الدولية أو في أجهزة الادارة الأمريكية في واشنطن تقول إنه ليس في الامكان أبدع مما كان فيما يتعلق بالاقتصاد المصري الآخذ في التحسن المضطرد . فالعجز في ميزانية الحكومة في تناقص مستمر والاحتياطات النقدية في البنك المركزي في تحسن مستمر ، ومعدلات التضخم في هبوط مستمر ، والحكومة تسعى إلى معدلات نمو في السنوات القادمة تصل إلى ٦ ٪ وترتفع إلى ٨ ٪.

والحقيقة أن التصريحات المنسوبة إلى مسئولي البنك الدولي أو الصندوق أو الادارة الأمريكية إنما تتعلق بالتسهيلات التي توفرها الحكومة للمستثمرين ، بحيث أنها- أي الحكومة- تكاد أن تكون قد تخلت عن دورها كدولة في النشاط الاستثماري وتركته للقطاع الخاص الأجنبي أو المصري . أما **الانخفاض المستمر في عجز الميزانية فهو نتيجة الخفض الذي تجريه الدولة في الانفاق العام** ، والذي التزمت به الحكومة أمام الصندوق ، وهو أمر أدى لانهيار برامج الخدمة الصحية في المستشفيات العامة كما يلاحظ أي زائر لتلك المستشفيات. أما التضخم فتبين أرقام البنك الدولي أنه كان في الفترة من ٨٩- ١٩٩٤ في المتوسط نحو **١٦٪** وليس الارقام الاحادية التي تدعيها الحكومة ، ومن المؤكد أنه قد وصل إلى أكثر من ٢٢٪ عام ١٩٩٢ مما يكذب تصريحات المسئولين المصريين ، وبالطبع لا أحد يثق بالرقم الحالي الذي تدعيه الحكومة وجريدة الاهرام (٥٪).

لكن هناك مؤشران آخران يبينان الاكذوبة التي تروجها الحكومة عن تحسن الوضع الاقتصادي : أولهما **معدلات البطالة** ، وهي تتزايد باستمرار والحكومة لا تنفي ذلك. وسوف تزداد هذه المعدلات بالتوسع في سياسة الخصخصة ، وقد توقفت الحكومة عن الدعاوي السابقة ، بأن أحدا لن يمس وضعه نتيجة الخصخصة (نتذكر اليوم التصريحات القديمة لرئيس الوزراء د. **عاطف صدقي** وللرئيس **مبارك**) وأصبح هناك اعتراف صريح أن الخصخصة سوف تؤدي إلى تسريح واسع للعمالة وإلى الاستغناء عن فائض العمالة في المؤسسات التي بيعت أو سوف تباع .

وسوف يتذكر القارئ لاشك التصريحات التي جاءت على لسان المسئولين منذ سنوات من **أن قلاع الصناعة المصرية في المحلة وكفر الدوار لن تمس** ، ومن أن **البنوك الاربعة الرئيسية (الاهلي ، ومصر ، والقاهرة ، والاسكندرية) لن تمتد إليها يد الخصخصة** . ثم ثبت أن هذه التصريحات لم تكن تستهدف غير تخدير الرأي العام . وأصبح الآن هناك اعتراف بأن كل شئ سيباع ، سواء قلاع الصناعة أو البنوك!.

أما المؤشر الثاني الذي ينبئ عن سوء الأوضاع الحقيقي فهو الصادرات السلعية. فاذا صدقنا تصريحات رئيس الوزراء والوزراء

فمصر على وشك أن تكون نمرا جديدا وسط النمور الآسيوية ، ومخطط التكيف الهيكلى يعتمد اعتمادا رئيسيا على رفع معدلات الصادرات السلعية بحيث تكون قوة ضخمة منافسة فى السوق العالمية لصادرات الدول الأخرى ، النامية منها خصوصا، ومصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى.

لكن الحقيقة أن صادراتنا السلعية فى تراجع مستمر. وأنا هنا أعتمد على أرقام البنك الدولى ، ففى عام ١٩٨٩ كان **معدل نمو الصادرات بالسالب (-٨ر١٧٪)** ، ارتفع فى سنوات ٩٠، ٩١ ، ثم أصبح **بالسالب مرة أخرى فى سنوات ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤**. وتشير الارقام التى نشرتها بعض الصحف القومية مؤخرا إلى تراجع واضح فى صادراتنا السلعية.

وقد قرأت مؤخرا فى آخر عدد لمجلة «بحوث اقتصادية عربية» (عدد خريف ١٩٩٦) بحثا للدكتور **أحمد جلال** ، الذى يصف نفسه بأنه «المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية) وهو مركز بحوث لا يخفى صلته بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى .وفى هذا البحث يقول الباحث د. **أحمد جلال**:

«على الرغم من أن التحسن الذى طرأ على الحوافز المقدمة لكل من القطاعين العام والخاص كجزء من برنامج التحرير الاقتصادى الذى بدأ تنفيذه فى مصر منذ أوائل التسعينات إلا أن **معدلات النمو الحقيقية لم تستجب لهذا التعديل وظلت ثابتة عند مستويات متواضعة**».

والدكتور أحمد جلال يرجع هذه الحقيقة إلى سببين فى نظره: أولهما عدم تيقن المستثمرين من استمرار الحكومة فى سياسة «التحرير (اقرأ الخصخصة وتخلى الحكومة عن أى دور للدولة فى النشاط الاقتصادى) ، والسبب الثانى ارتفاع الاجراءات المرتبطة بالاستثمار فى مصر. وهو هنا يعنى الاجراءات والقوانين وضعف آليات إبرام وتنفيذ العقود وضعف اداء الضرائب. وربما كان يشير من طرف خفى إلى حجم الفساد والرشوة فى أجهزة الدولة المكلفة بالقطاع الاقتصادى.

وربما أختلف مع د. جلال عن هذا الحديث والخاص بعدم تيقن المستثمرين من استمرار الحكومة فى سياسة «التحرير» ، فقد عملت **الحكومة فى تأكيد خضوعها للمستثمرين مالا يصدقه عقل** من اعفاءات ضرائب والسماح للمستثمرين بانشاء طرق ومطارات وتعديل قوانين الاستثمار بما يرضى رجال الأعمال، ولم يبق أمام **الحكومة غير أن تخلع كل ملابسها وتبقى «بلبوص» حتى يرضى عنها المستثمرون!!**.

على أن الحقيقة التى تهمنى فى بحث الدكتور جلال نبى ذكره . نقلا عن البنك الدولى- **أن متوسط معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بمصر خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤) لم يزد عن ٤ر١ ٪ . أما معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى بالنسبة للفرد فهو بالسالب على طول سنوات ١٩٨٩-١٩٩٤.**

هذه هى الحقائق إذن التى تشير إلى أن أحوالنا الاقتصادية لا تتجه إلى التحسن كما تزعم الحكومة . وعندما يحدث تحسن فهو طفيف بحيث إن تأثيره لا يذكر فى المجرى العام الذى يتجه إلى مزيد من التدهور بشكل تام . مما يشير إلى **فشل النظام السياسى الحالى فى مصر فى معالجة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى** يحسها المواطن العادى الذى لا يفهم قليلا أو كثيرا فى شئون الاقتصاد. هذه الازمة التى تفاقمت نتيجة خضوعنا لوصفات البنك الدولى . وهى وصفات بدأ يتضح نقاط ضعفها فى دول أوروبا اليوم بدليل تحركات الطبقة العاملة فى فرنسا وألمانيا واسبانيا وإيطاليا .. الخ ضد اجراءاتها .وانتشار روح عدم الثقة فى مستقبل العديد من اقتصاديات هذه الدول.

إن الفكر المحافظ الذى روجت له المرحلة التاتشرية فى انجلترا والريجانية فى أمريكا قام على أيديولوجية «**الاسواق لا تخطئ**» والاسواق الحرة تعمل بكفاءة. والآن بدأ العديد من الاقتصاديين يدركون أن التأخر فى تحدى هذا الفكر المحافظ كان معناه قبول الافكار التى تدعى أن الاسواق تتوازن وأن التدخل الحكومى فى الاقتصاد هو الغباء الكامل ، وأن العدالة الاجتماعية هى من عالم غير علم الاقتصاد الذى يخضع للقواعد المحافظة التى ترفض حتى أفكار كينز للاصلاح فى الاطار الرأسمالى، وتعتبرها

(١) تزايد معدلات البطالة..

(٢) انخفاض الصادرات السلعية..

أهم المؤشرات التى تؤكد كذب الدعاية الحكومية عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية

محاولات مصطنعة لحفز الطلب على الاستثمار وأنها لابد أن تنتهي إلى زيادة التضخم. وبالتالي يرى هذا الفكر اليميني المحافظ أن أفضل ما يمكن عمله هو إجراء إصلاحات هامشية على مستوى الاقتصاد الشكلي ،مع التركيز على جانب العرض ، استهدافا لمبادرات حكومية لرفع المهارات والاهتمام بالبنية التحتية.

ولكن وكما يقول الاقتصادي الأمريكي **جالبرث** .. فبينما يكون الاستثمار في المهارات والبنية التحتية أمرا مفهوما كشيء جيد فإن الاكتفاء بهذا يترك ميدان الاقتصاد الكلي في أيد محافظة ،ومعنى هذا ضرب مشروع الديمقراطية الاجتماعية الليبرالي.

إن ما نريد أن نقوله هنا هو أن أفكار اقتصاديي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تجد اليوم تحديا واسع النطاق من عديد من الاقتصاديين في الغرب وفي هيئة الأمم المتحدة ، ومعظمهم ليسوا اقتصاديين اشتراكيين كما قد يخطر على بال ،وإنما هم من أنصار المدرسة الكينزية التي ترى أن آراء كينز عن التطبيق الناجح لأدوات السياسة الاقتصادية الكلية -وهي السيطرة على الانفاق الحكومي والضرائب والاقتراض والفوائد-يمكن أن تدفع النمو الاقتصادي دفعا حقيقيا وتحرك الأوضاع نحو العمالة الكاملة.

وبالتالي فإن تدخل الدولة في توجيه السياسة الاقتصادية الكلية هو أمر لا مفر منه إذا أردنا تحقيق توازن في مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.

وهذا التدخل من جانب الدولة كان أمرا حيويا على **أي حال في تحقيق «معجزة» النمور الاسيوية في كوريا الجنوبية وتايوان** .. الخ. كما تعترف بذلك كل أدبيات الاقتصاد التي تناولت تلك «المعجزة».

فهل تتعظ حكومتنا السنية وتحاول أن تعدل مسار الاقتصاد المصري في هذا الاتجاه، أم أنها سوف تصر على سياسة الخضوع لأباطرة صندوق النقد الدولي وحكام واشنطن وبالتالي تجلب الخراب على الاقتصاد والشعب كما حدث لشعوب نامية كثيرة وآخرها المكسيك؟.

***

ياما في الحبس

مظاليم



اللواء حسن الألفي

كنت دائما أعتقد أن تدخل أجهزة الأمن لفبركة الادلة ضد متهمين بعينهم -حتى في القضايا العادية غير السياسية- هو سمة تتعلق بالبلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال وبالحياة الديمقراطية . ولم أكن أستثني مصر بطبيعة الحال من هذه القاعدة العامة.

إلى أن فوجئت في الاشهر الأخيرة بأحداث رهيبة من نفس النوع . وبأحكام محاكم جنائية في بلد عريق في ديمقراطيته البرجوازية وهو بريطانيا.

والحكاية أنه في شهر فبراير الماضي حكمت محكمة «أولد بيلي» الشهيرة في لندن ببراءة ثلاث أشخاص (بيض وانجليز نع) قضوا في السجن ١٨ عاما اتهموا خطأ بقتل صبي بائع صحف يدعى كارل برد جوده واعترف مدعي الاتهام صراحة في الجلسة الأخيرة أن الأربعة (أحدهم مات في السجن) قد أدينوا خطأ في هذه القضية . ومن المؤكد أن هؤلاء المتهمين ليسوا ملائكة، فقد سبق لهم أن أدينوا في قضايا سرقة من قبل وقضوا في السجن مدة العقوبة وأفرج عنهم بعد انتهائها.

لكن القضية تتعلق باتهام القتل الذي حدث سنوات بعد الافراج عنهم في قضية السرقة. وكانت الادلة الوحيدة التي قدمت ضدهم أمام المحكمة التي قضت بحبسهم مدى الحياة هو اعتراف المتهم الرابع (الذي مات في السجن) عليهم، وهو اعتراف تراجع عنه بمجرد ظهور محاميه بعد أربعة أيام من القبض عليه لم يسمح له فيها برؤية أحد، بل ضرب فيها ضربا مبرحا لانتزاع الاعتراف منه، وقد اطلع محاميه على آثار هذا الضرب العنيف.

ولقد تزاحمت الجماهير أمام محكمة «**أولد بيلي**» التي أفرجت عنهم ،وقد انحنوا وقبلوا الأرض بمجرد خروجهم من المحكمة . وكان من بين المنتظرين لهم تسعة رجال ايرلنديين ستة منهم معروفون باسم «**ستة برمنجهام**» ،والثلاثة الاخرون معروفون في الصحافة البريطانية باسم «**ثلاثة توتنجهام**» ،وهؤلاء . وهؤلاء سبق أن قبض عليهم بتهمة تفجير قنابل لصالح «**الجيش الجمهوري الايرلندي**»وقضوا ١٨ سنة في السجن بعد الحكم عليهم ، ثم ثبت بعد ذلك براءتهم من الاتهام وتأكد أن رجال الطب الشرعي الانجليزي قد تآمروا مع الشرطة لتزوير الادلة ضدهم حتى تحكم المحكمة عليهم، وهو ما تم فعلا .وظل أهلهم ومحاموهم يطعنون من محكمة لأخرى ضد الحكم الظالم إلى أن صدر الحكم ببراءتهم . ولكن بعد أن قضوا ١٨ سنة في السجن!.

وإذا أضفنا إلى هذا أحداث قتل الأطفال في بلجيكا بعد الاعتداء عليهم جنسيا وثبوت تآمر بعض أجهزة الشرطة للتستر على المتهمين الحقيقيين الذين وقعوا أخيرا في أيد العدالة وأرشدوا الشرطة إلى أماكن دفن هؤلاء الأطفال، فإن ذلك يثير سؤالا حيويا هو: كيف يحدث هذا في بلدان عريقة في ديمقراطية الحياة العامة عندها؟.

إن هذا السؤال طرحته فعلا بعض الصحف البريطانية، والجاد من هذه الصحف يشير إلى **حالة الفساد التي طالت بعض عناصر الشرطة البريطانية في جو التوحش الرأسمالي الذي بدأته** مرحلة **مسز تاتشر**، والذي أدى بالفعل إلى ضباط شرطة يتورطون في الحصول على رشوة عالية من تجار مخدرات وزعماء عصابات دعارة، وإلى نواب محافظين في مجلس العموم (ومنهم وزراء) يعيشون على هبات شهرية من رجل الأعمال المصري الشهير **محمد فايد** صاحب متجر «هارودز» Harrods، وهو الأمر الذي وضع حكومة المحافظين في حرج بالغ في معركتها الانتخابية الحالية.

ما هو الدرس الذي نستخلصه من هذه الوقائع المحزنة؟.

في ظل جو الانفتاح الحالي في مصر والذي هو سداح مداح كما قال **أحمد بهاء الدين** توضح الوقائع ومحاكمات المحاكم أن الفساد ينتشر في مصر وتكاد لا تنجو منه دائرة من الدوائر، وأن ما تصنعه أجهزة الرقابة من كشف هو قطرة في بحر.

كما توضح هذه الوقائع أن أبرياء يقدمون إلى المحاكمة، وأن تعذيبا شديدا يقع على بعض المتهمين، وبالتالي فإن احتمال فبركة الأدلة تحت سوط التعذيب لا يمكن أن يستبعد. ومن هنا تبدو الحاجة القصوى إلى مساعدة المتهمين عن طريق محامين شرفاء يقدرون أنفسهم لهذا العمل النبيل، وهو تخليص الأبرياء من اتهامات باطلة قد تقع ضدهم.

وإذا كانت مثل هذه المظالم تقع في بلد عريق في الديمقراطية مثل بريطانيا، فلن يكون من المستغرب أن تقع مثل هذه المظالم في بلدان العالم الثالث. ومن هنا تأتي أهمية مراكز المساعدة القانونية التي نرجو لها التوفيق في مهمتها السامية.

ما أشبه الليلة بالبارحة

في الاجتماع الحاشد للمثقفين المصريين الذي انعقد في نقابة الصحفيين يوم الاثنين ٧ أبريل للرد على **تحالف كوبنهاجن**، طلب المنظمون للاجتماع مني أن ألقي كلمة. واحترت لأنني تكلمت كثيرا وكتبت كثيرا في الصحف وعبر موجات الأثير في محطة A R T، بحيث لم يعد لدي جديد أقوله، ثم خطر في بالي أن أقرأ للحاضرين شيئا عن تاريخنا. ومن الواضح أن هذه القراءة قد وجدت استحسانا من الحاضرين بحيث قدرت أنه ربما كان من المفيد إعادة نشرها في «اليسار» وها هي:

الزمان: أغسطس عام ١٠٩٩ ميلاديا.

المكان: بغداد.

في صباح ذلك اليوم القائظ دخل القاضي **أبو سعد الهروي**، قاضي قضاة دمشق ديوان الخليفة **المستظهر بالله** الفسيح صائحا حاسرا حليق الرأس علامة على الحداد. وفي دائرة حشد من الرفاق شبانا وشيبا يصدقون بكل صخب على كل كلمة من كلماته ويبدون مثله للعيان منظرا يثير به التحدي: لحية كثة تحت رأس حاسر أملس.

ويحاول بعض وجهاء بغداد تهدئة القاضي لكنه يزيحهم بحركة تنم عن ازدراء ويتقدم بعزم وتصميم نحو الخليفة إلى وسط القاعة فيأخذ في تبكيت الحاضرين من غير اكتراث بمناصبهم.

- أتجرؤون على النوم في ظل أمن راغد وعيش ناعم وإخوانكم في الشام لا مأوى لهم سوى ظهور الجمال وبطون النسور والعقبان! كم من دماء سفكت وكم من نساء أخفين وجوههن حياء وخجلا!.

ويقول الإخباريون العرب: «وكان خطابا أبكى العيون وحرك القلوب وانتاب الحضور نشيج ونحيب».

لقد سافر **الهروي** من دمشق إلى بغداد طوال ثلاثة أسابيع من أيام الصيف المحرقة لا لاستدرار الشفقة وإنما لإخطار أرفع سلطة إسلامية بالمصيبة التي حاقت **ببيت المقدس** كان الفرنجة قد استولوا على القدس في ١٥ يوليو ١٠٩٩ بعد حصار دام أربعين يوما وعندما دخلوا انتشروا في الشوارع شاهرين سيوفهم «ذابحين الرجال والنساء والأطفال ناهبين البيوت والمساجد».

وعندما توقفت المذبحة بعد يومين لم يبق عربي واحد داخل أسوار القدس. ويعد أيام وصل أول اللاجئين من فلسطين إلى دمشق حاملين في عناية فائقة مصحف عثمان. وعندما اقتربوا من دمشق رأوا مئذنة المسجد الأموي فسقطوا سجاجيد الصلاة وسجدوا شكرا لله. واستقبلهم قاضي قضاة دمشق واحتفى بهم واستمع إليهم ثم قرر أن يقودهم جميعا على الذهاب إلى بغداد.

لكن خيبة النازحين في بغداد كانت بقدر ما كانت آمالهم. لقد أظهر الخليفة تعاطفه معهم ثم كلف ستة من مساعديه في بلاطه التحقيق في تلك الأحداث المزعجة.

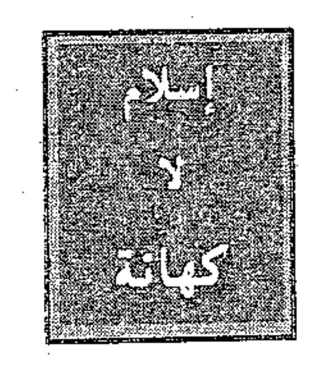
وغني عن البيان أن شيئا لم يسمع بعد ذلك عن لجنة الحكماء هذه! بقي أن أقول إن هذه الرواية تكاد أن تكون مأخوذة بحذافيرها من كتاب **أمين معلوف «الحروب الصليبية كما رواها العرب»**.


عمرو موسى

لماذا لانسحب السفراء للتشاور؟

إذا كانت دول أوروبا سحبت سفراءها من طهران بعد أن أدانت محكمة في بون بعض المسئولين في طهران بتهمة الضلوع في قتل أربعة من الأكراد الإيرانيين في ألمانيا، ألا يكون من المنطقي أن تسحب حكومتا مصر والأردن سفيريهما من تل أبيب احتجاجا على قتل نتنياهو وجيشه المئات من الفلسطينيين في شوارع الخليل وبيت لحم؟.

وإذا لم نسحب سفراءنا في مثل هذه الظروف التعسة فمتى نسحبهم إذن؟. ولماذا يصل الخوف من واشنطن إلى هذه الحدود غير المعقولة؟.



القاضي الكبير لم يخطئ .. ولكن

خليل عبد الكريم

بتاريخ ١١ فبراير ٩٧ نشر قاض له مقام رفيع في سلك القضاء مقالة حول عبدة الشيطان في الجريدة القومية الكبرى قال فيها : إنه قد يتزوج الشيطان من نساء الانس وانه (الشيطان) يسبق الزوج المسلم إلى مباطنة المرأة اذا لم يتعوذ قبلها.. الخ.

وقامت الدنيا ولم تقعد حتى الآن.

صحفي معروف له عامود رصين بدأ الهجوم الشرس (ولا نقول النقد الموضوعي) -ويساري مخضرم نكن له تقديرا وافرا تقدم على احدى صفحات جريدة الأخبار يوم ١٦/ ٢/ ٩٧ ببلاغ إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى. ما إن قرأته حتى رددت قولة عمر: (لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) لان العهد باليساريين والتقدميين والطليعيين (وحسال واخوانه الف سلام) انهم لا يستعدون السلطات على خصومهم في الرأي- كما يفعل الاسلامويون وكبيرهم إياد. وآخر توابع الزلزال : كلمة في الصفحة الدينية بتاريخ ٩٧/٤/٤ بعنوان: (مقال عجيب وصمت اعجب!) -ولون أن فيها قدرا من الموضوعية اذا استثنت كفيرها في الفزع من حقائق ثابتة اوردتها دواوين السنة ذوات الرتب العوالي.

ان القاضي الكبير لم يخطئ وكل ما ذكره له سنده الصحيح ولا تثريب عليه إن منازليه أرشلوا (في المعجم الوسيط أرشلوا: قللوا واخسروا . أ. هـ) حظهم من الثقافة الدينية- وحتى يزداد روعهم ويتضاعف انزعاجهم فاننا نورد نزرا يسيرا من اخبار الجن التي حملتها مئات الصفحات من الكتب التي تعد من الغرر البيضاء في جبين علوم الحديث- وقبل أن نشرع في سردها اتوجه برجاء إلى التقدمي القوزعي الا يرفع بلاغا ضدي لنقابة المحامين لان المحاماة هي مصدر رزقي الوحيد أنا وعائلتي:

١) هناك صحابة اعلام قابلوا الجن سواء في صورته الطبيعية أو المتشكلة ودارت بين الطرفين حوارات طريفة منهم: عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير.

٢) نافس جني سعد بن مالك أو سعد بن أبي وقاص على حب احدى زوجاته وكانت يهودية وتعود الجني على الجلوس معها على السرير فاضطر ابن أبي وقاص إلى أن يترصده بالقنا حتى اختفى.

٣) لكل جني بكامع صحابية معروفة- فسئل عن ذكرا اسميا؟ الفرق بين المكامعة والمجامعة هو التقاء الختانين أ. هـ) فشكت إلى الله فانزل اليه قرطاسا من السماء نهاه عن ذلك فانصرف إلى الانصراف ولكنه قبل ان يرجعها قرصها في وركها فتركت القرصة علامة سوداء كانت تريها لغيرها تأكيدا لصدق حكايتها.

٤) قامت الجن بدور إعلامي خطير في التبشير ببعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخلو مصنف من كتب السيرة (التراثية) من باب يجمع نوادرها واشعارها.

٥) لما مات عمر بن الخطاب تفجعت الجن لمصرعه وأنشدت قصائد تقطر حزناً وأسفاً عليه وكان من بين رواة بعضها واحدة من أمهات المؤمنين - رضوان الله عليهن.

٦) نكاح ذكور الجن للأدميات من الامور التي كانت شائعة في فترة ما قبل الاسلام (يسمونها الجاهلية) وعثمان بن عفان وجابر بن عبد الله وهما من هما- اخرجت لهما كتب الاحاديث اخبارا تقطع بذلك. هذه الاثار وعشرات غيرها رواها محدثون اكابر لا يسع شيخ الازهر الا أن يقف في حضرتهم خاشعا (ويضرب لهم تعظيم سلام) مثل: ابن سعد في (الطبقات) وابو نعيم في (الحلية) والطبراني في (الأوسط) والبيهقي في (الدلائل) والحاكم في (المستدرك) وابن هشام في (السيرة) والضياء المقدسي في (المختارة) والقاضي عياض في (الشفاء) والسيوطي في (الجمع) وفي (الخصائص) .. الخ الخ الخ.

وحديث الاستعاذة من الشيطان عند الشروع في ملامسة الزوجة سمعه ملايين المسلمين من أفواه الخطباء والوعاظ والائمة في جميع المساجد ومن ثم خسبت رتابة شرن التقديس عن وصفه بأنه مضروب- اذن ما حاد القاضي الكبير أو الكبير القاضي عن جادة الصواب في أي حرف اورده في مقالته.

ولكن...

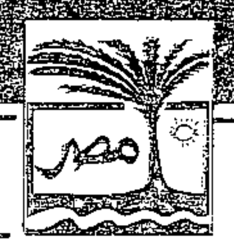
الذي غاب عن فطانته وأعشت المعيته أن مملكة الجن والشياطين والابالسة واضرابها مثل نظام الرق والنفث في العقد والرقية والحسد والعين والفزع من الكسوف والخسوف والتوجه إلى السماء عند احتباس المطر والالتجاء إلى قوى غير منظورة لازالته.. الخ جميعها وامثالها هي ثقافة قروسطية انبثقت من رحم البيئة وتفتقت في تربتها وحملت بصماتها وتفاعلت مع موجباتها ورضخت لاكراهاتها.. وهذا ما سطرناه مرارا و تكرارا حتى حفيت اقلامنا ونشف حبرها (في القاموس المحيط للفيروز ابادي / نشف الثوب العرق: شربه أ. هـ) انما يبدو أنه (القاضي الكبير) لا يقرأ ما نكتب ولو أنه فعل لوفر على نفسه تلك الحملة الظالمة التي شنها عليه أصحاب النصيب الرشل (القليل) من العلوم الاسلامية- ولأدرك أن ثقافة القرون الوسطى سواء في منطقة الحجاز أو غيرها من المعامير المعمورة آنذاك قد دالت دولتها من اثر الثورات التي تفجرت في شتى المجالات على أيدي : فرنسيس بيكون وكوبرونيكس وجاليلو الجليلي ونيوتن وديكارت وليبنيز وشارلز داروين و سيجموند فرويد .. الخ وتغيرت النظرة إلى الكون والطبيعة واللاماوراء وغدا الانسان هو السيد وقاهر الطبيعة ولم يعد في حاجة إلى استرضاء كائنات غيبية أو مخلوقات لا مرئية مثل الجن والشياطين والابالسة.

وقع المحظور .. وتحقق للأسف ما كنا نحذر منه

انهيار محصول البطاطس المصرية

بسبب تسرب البذور الإسرائيلية

«كشفنا طوال السنوات الأخيرة- على صفحات مجلة اليسار- عن كافة مظاهر السعى المحموم للتطبيع مع العدو الصهيونى فى المجال الزراعى -من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات واللجان المشتركة والمشروعات المختلطة والوفود المتبادلة -بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وطنية وقومية وما يؤدى إليه من إهدارات اقتصادية وأمنية».



آخر تطورات التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى

تدمير التربة الزراعية ومحاولة الهيمنة على المياه ونشر الأمراض

عريان نصيف

ونكتفى -فى هذا العدد- بعرض آخر التطورات فى هذا الشأن، من خلال كشف بعض صور الجرائم التى ترتكب فى حق الزراعة والإنسان المصرى نتيجة هذه السياسة

يوسف والى

والمقابل الذى يحصل عليه السادة المطبعون -فى هذا المجال- مقابل تمرير هذه الجرائم.

الجرائم

أولاً- إصابة المواطن المصرى بالأمراض الخطيرة:

مع انتشار فيروس [illegible] الإسرائيلى- [illegible] الزراعة المصرية- زادت نسبة انتشار الأمراض الخطيرة التى أصابت المستهلكين فى مناطق الزراعات التى استعمل فيها، لدرجة أن وصلت نسبة زيادة مرض الفشل الكلوى فى بعض هذه المناطق إلى حوالى ٧٠٪ فى عدة شهور.

كما أثبتت البحوث الطبية والعلمية أن هذا الفيروس يتسبب -بجانب الفشل الكلوى- فى إصابة المستهلكين بالسرطان والتليف الكبدى والأمراض العصبية.

ثانيا: تدمير التربة الزراعية:

عندما حذرنا- طوال موسم ١٩٩٦/٩٥ -من خطورة فرض الاستيراد للتقاوى الزراعية وخاصة بالنسبة لمحصول البطاطس -لأهمية هذا المحصول غذائيا فى الداخل وتصديريا فى الخارج- وعندما نبهنا إلى ما تحمله تلك التقاوى وخاصة المستوردة- أو المتسللة -من إسرائيل- وأمريكا من أمراض

وآفات . ضرب بكلامنا عرض الحائط، بصفتنا من ذوي الرؤية السوداء للانفتاح الاقتصادي وحرية الاستيراد.

وللأسف- وما كنا نتمنى ذلك- فلقد حدث ما حذرنا منه:

* ضرب المحصول . كمنتج غذائي هام- ورخيص نسبيا- للمواطنين.

* تم إعادة الصفقات المصدرة منه، من الموانى الأوروبية المختلفة.

* والاخطر من ذلك- أنه ترتب على زراعة هذه التقاوي إفساد وتدمير التربة، للدرجة التي دفعت وزارة الزراعة-في هذا الموسم-إلى إصدار قرار بمنع زراعة البطاطس في الكثير من المواقع الرئيسية لزراعتها.

.. وفي هذا الموسم ، فان تقاوي الطماطم الاسرائيلية من أصناف «داروين» ، نسمه، Twozoالتي انتشرت بشكل غير عادي ،تنبي-وفقا لتقديرات الخبراء الزراعيين-بأن يترتب عليها نفس نتائج تقاوي البطاطس في المحصول والتربة.

ثالثا: محاولة الهيمنة على الأرض والمياه:

على الرغم من أن مشروع قناة سيناء (المسمى ترعة السلام) ،لم تنته مرحلته الأولى بعد. ومع أن مشروع قناة الوادي الجديد(الذي يطلق عليه مشروع توشكى) ما زال محل اختلاف ومعارضة من جانب مجموعة من خيرة علماء مصر بخصوص جدواه العملية والاقتصادية . إلا أن الاجتماعات والترتيبات والخطط والخرائط-تعد في أروقة وزارة الزراعة المصرية مع المسئولين الاسرائيليين حتى يكون لهم دور رئيسي في هذين المشروعين- تمويلا وتنفيذا واستثمارا بكل ما يعنيه ذلك من هيمنة صهيونية على المياه والأرض المصرية، وبكل ما يترتب على ذلك من مخاطر اقتصادية وسياسية وأمنية.

الثمن:

مقابل هذه الاهدارات لأمن الوطن ومصالح اقتصاده وصحة أبنائه، فان المطبعين الزراعيين لابد أن يحصلوا على الثمن، وكأمثلة رمزية على ذلك:

أولا : -على مستوى التطبيع الزراعي الحكومي:

فالمهندس فؤاد أبوهدب ، يتم ترشيحه من جانب د. يوسف والي لتولي مسئولية مشروع توشكى مع محاولة أن تكون هذه المسئولية على مستوى «وزارة».

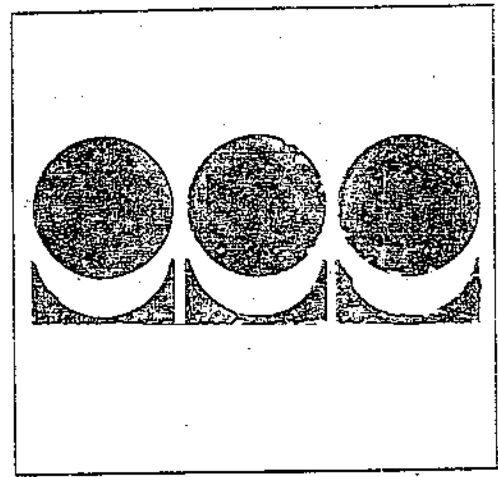
والسيد/ أبو هدب معروف للكافة- ولا ينكر هو ذلك -أنه من أشد أنصار التطبيع الزراعي وأنه اليد اليمنى والرئيسية للدكتور والي في توسيع وتعميق مجالات التطبيع وخاصة في تنظيم سفر أفواج الزراعيين المصريين من حكوميين ومستثمرين ومزارعين وشباب الخريجين، إلى إسرائيل.

ثانيا: على مستوى التطبيع الزراعي الخاص:

فلقد اتسعت أعمال أحد السادة من أعضاء مجلس الشعب- عن إحدى دوائر بحري- وأصبحت تشمل شركات للخدمات البترولية والاليكترونية ومشاريع سياحية وتجارية واستصلاح أراض، بالاضافة إلى امتلاكه لواحد من أكبر محلات «الحلويات» بالقاهرة. والسيد/ النائب المذكور هو من أوائل رواد التطبيع الزراعي ،وهو المدير التنفيذي للشركة التي استعانت بخبراء صهاينة لادخال أصناف المزرعة» الريلياسز» في مزارعها على طريق القاهرة/ اسكندرية الزراعي، ذلك المزو الذي كان محل فخر الدكتور والي ومبررا له-أمام مجلس الشعب منذ عدة سنوات -للتوسع في التطبيع مع العدو الصهيوني.

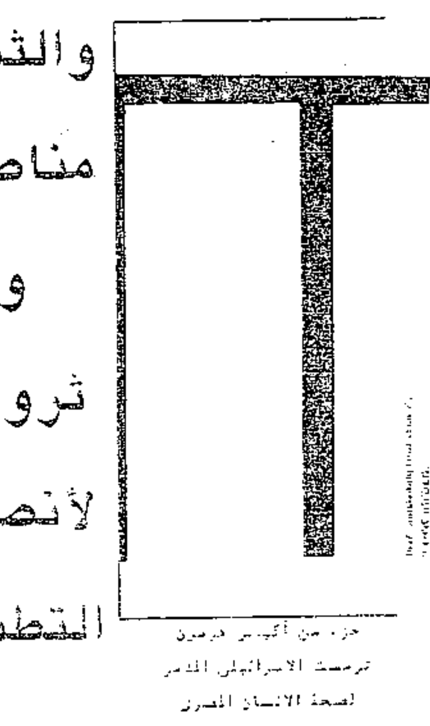
.. وأخيرا وليس آخر:

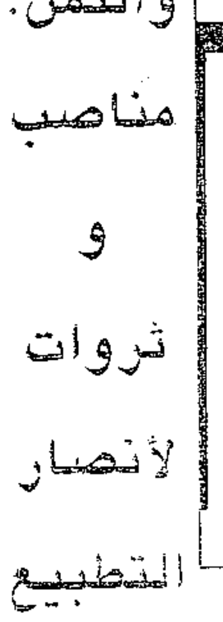
فأن يصل الوضع إلى حد تدمير صحة الإنسان المصري وإهدار التربة الزراعية المصرية، فلا يمكن «الصبر» على أكثر من هذا. وكل القوى الوطنية المصرية- بل وكل المصريين الحريصين على الأقل على عدم إصابتهم بالأمراض الخطيرة- مطالبون بوقفة حازمة من أجل الإيقاف الفوري للتطبيع الزراعي. والملاحقة القانونية -بالتالي- لمن يضحي بأمن وطنه وبصحة مواطنيه من أجل منصب يزهو به. أو بعدة ملايين تضاف إلى رصيده في البنوك.

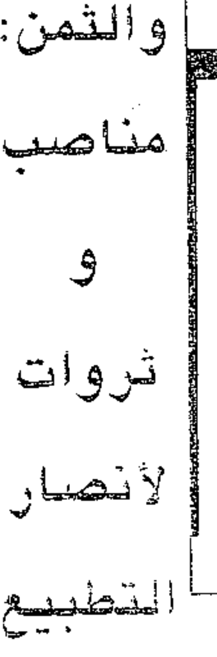


أكياس بذور الطماطم التي تحارل اسرائيل والمطبعين معها تسويقها

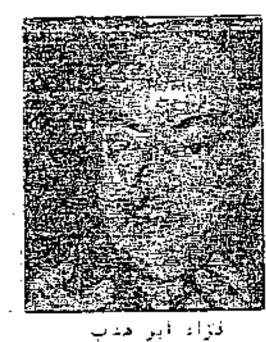
والثمن: مناصب وثروات لأنصار التطبيع







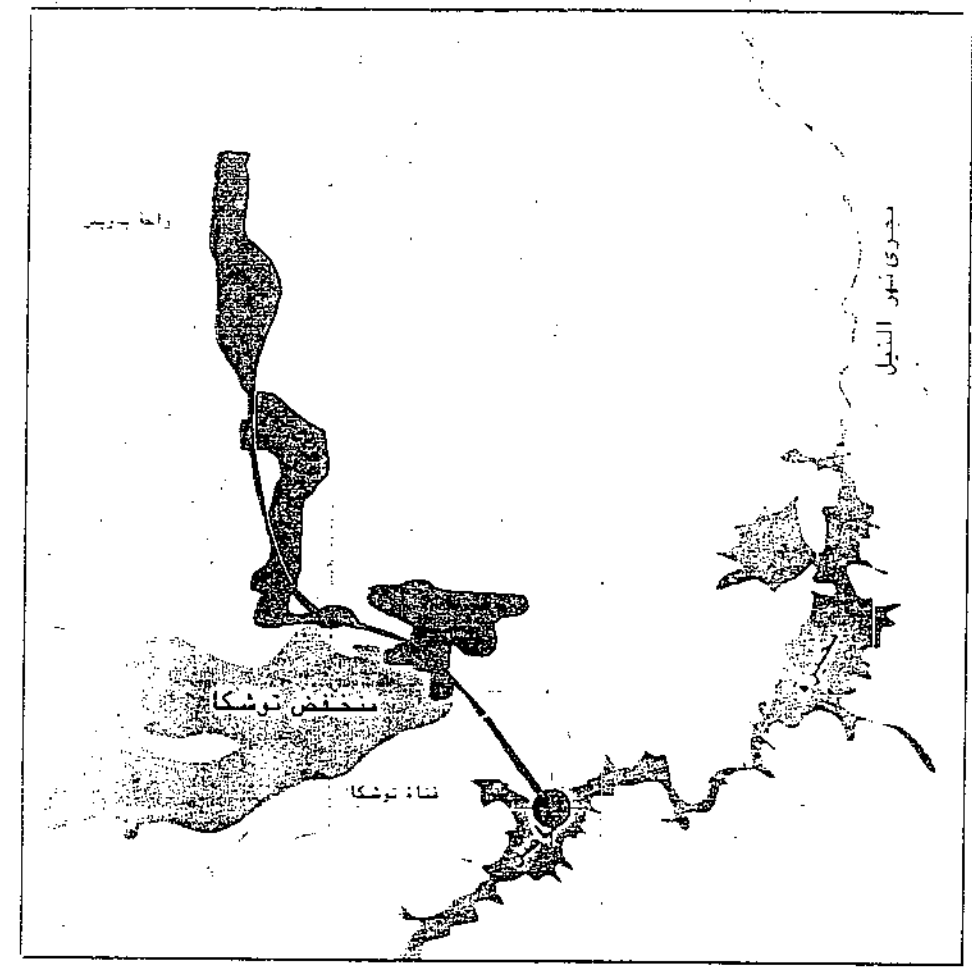
جزء من أكياس بذور ترصت الاسرائيلي المدمر لصحة الانسان المصري



فؤاد أبو هدب



مشروع تنمية جنوب مصر



مشروع ترعة جنوب الوادى

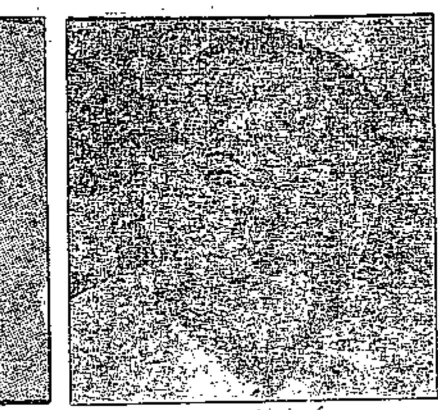
مشروع القرن القادم.. أم مشروع:

دفـــن مســـتقبل مـصـر فـى الـرمـــال؟

أثار مشروع تنمية جنوب مصر ردود فعل شديدة التباين، بين من يرى أنه المشروع الذى تدخل به مصر القرن الحادى والعشرين، ومن يرى أنه **الوهم الكبير يساق من جديد لالهاء الشعب عن مشاكله الحقيقية المتزايدة**، وصرف الأنظار عن فشل محاولات مصر للتأثير على سياسة أمريكا القائمة على الدعم المطلق لخطط إسرائيل للسيطرة على المنطقة.

وللأسف فقد أساءت الزفة الاعلامية الصاخبة التى «أخرج» بها المشروع إلى إمكانيات مناقشته بشكل علمى رشيد، وساعدت على التشكيك فيه. ولست أستبعد وجود أسباب سياسية أخرى دعت إلى التعجيل بتلك الزفة.

د. فوزى منصور



كمال الجنزوري

غرابة التوقيت

عبد الهادي راضي

اهدار موارد الدولة الشحيحة!

لقد لوحظ أن المشروع أعلن على الرأي العام قبل أيام من انعقاد مؤتمر المياه الذي يعلو فيه صوت البلدان الافريقية الأخرى التي ينبع منها النيل أو يجري في أراضيها . فتلك **البلدان -وخصوصا أثيوبيا-** تعتبر **القسمة الحالية لمياه النيل غير عادلة تجاهها** ،وغير مشروعة أيضا لأن الاتفاقات المنظمة لها تمت عندما كانت غالبيتها خاضعة للسيطرة الاستعمارية وكان الاستعمار يهتم بتوسع مصر في زراعة القطن. وهي تضيف إلى ذلك دعوى أخرى -يساندها فيها البنك الدولي -هي أن مصر تسيء استخدام مواردها المائية ، وربما كان من أهداف الفرقعة الاعلامية التي صاحبت المشروع إذن الاعلان عن حاجة مصر الشديدة إلى المياه لزراعة أراض جديدة تواجه بها ضغط السكان المتزايد داخل الوادي .كذلك قد تكون هناك الرغبة في مواجهة أطماع إسرائيل في مياه النيل، التي كشف عنها بأكبر قدر من الصراحة بيريز في كتابه الشهير عن «**الشرق الأوسط الجديد**» ، عندما أكد أن المياه في الشرق الأوسط لا تنتمي لأي شخص أو بلد واحد ولكن إلى المنطقة كلها وبأغلبيتها الطرفية ، وألح على أن إحدى مزايا نظام الشرق أوسطي أنه يسمح بتخطيط وإدارة مشروعات المياه على أساس اقتصادي وعادل!.

صحيح أن المرحوم عبد الهادي **راضي** وزير الري السابق كان قد أجاب عن سؤال وجهته إليه عن هذا الموضوع : «**تقطع يدي ولا تذهب نقطة من مياه النيل خارج حدود مصر**» . لكن لا أحد يعلم على وجه اليقين حدود الاتفاقات والتفاهمات العلوية التي يمكن أن تكون قد تمت أيام السادات ، مثلا حول هذا الموضوع من وراء ظهر الوزراء المسئولين . والسوابق في ذلك كثيرة.

وصحيح أيضا أن لاشيء في القانون الدولي يسمح بمطالبة دولة أخرى . تنتمي إلى قارة أخرى بنصيب في مياهها . لكن احدى مبتكرات المشروع الشرق أوسطي الذي سوف تصر أمريكا وإسرائيل على فرضه علينا، رغم التباطؤ الظاهري والمؤقت الحالي في تنفيذه ، أنه يحاول خلق قواعد قانونية جديدة لا يعرفها القانون الدولي الحالي ، هدفها تدعيم هيمنة إسرائيل على العرب.

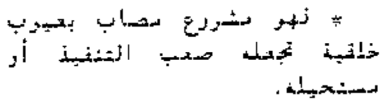
في هذه الظروف قد يكون الإسراع بالاعلان عن مشروع جنوب الوادي والشروع في تنفيذه وسيلة للافلات من الحصار الذي تتعرض له مصر حول موضوع المياه : وسيلة العاجز عن الدفاع عن حقوقه المشروعة أو المكتسبة . ويعزز هذا الظن تضارب البيانات الرسمية وضحالة الدراسات المنشورة عن المشروع ، الأمر الذي يوحي أنها أعدت في عجلة نسبية.

ولنأخذ على سبيل المثال ،من بين أمثلة أخرى متعددة . البيانات والمعلومات الواردة في يوم ٩ يناير ، يوم زفة المشروع، أو المتضمنة في الكراسة الملونة الخاصة به الصادرة عن وزارة الأشغال والموارد المائية في يناير ١٩٩٧ ، في شأن مساحات الأرض المتوقع إحيازها في شكل أو آخر بسبب المشروع.

لقد تحفظ رئيس الدولة في خطابه الاحتفالي عن المشروع يوم ٩ يناير ولم يشر بكلمة واحدة إلى مساحة الأرض المتوقع استصلاحها ، واقتصرت الخريطة المنشورة بجوار الخطاب على تحديد المساحات التي تغذيها الترعة الجديدة بمقدار **٤٦٥ ألف فدان** ،وهي بالمناسبة ذات الخريطة الواردة في كراسة وزارة الأشغال، بينما تنافرت الأرقام بخفة عجيبة في خطاب مسئول كبير ومتخصص في التخطيط ،هو رئيس الوزراء . من **٣ر٤ مليون فدان زراعة** ، إلى **٥ر٤ مليون فدان سياحة و٦ر٦ مليون** سفاري (أي تجري فيها عربات الجيب للصيد والمغامرات!) و ٥ر٢ مليون فدان للمدن (هكذا أي بمساحة تزيد على مجمل مساحات مدن مصر الحالية) و١٦ مليون فدان للمحميات الطبيعية (أي للرمال) ،حتى وصلت بذلك أرض «الحضارة الجديدة» إلى ٣٤ مليون فدان بالتمام والكمال . الأمر الذي يذكر بقصة الأعرابي الذي أهداه الخليفة -على سبيل المداعبة- مائة ألف جريب في صحراء نجد، فرد الأعرابي بأنه يهدي الخليفة مائة ألف ألف جريب في صحراء تهامة، وهي أرض أكثر إقفارا حتى من أرض نجد.

وفي موضع ،آخر ذكر خطاب رئيس الوزراء المنشور ٨ مليون فدان على أنها «حصة جنوب الوادي» ،منها ٢ر٣ أو ٤ر٣ مليون فدان صالحة للزراعة وعالية الجودة، وهو تقدير يتعارض تماما مع ما ورد في كراسة وزارة الأشغال. التي لا تتميز بالدقة على أية حال. فهي تتحدث في مقدمتها عن اضافة مساحة جديدة من الأراضي الزراعية يمكن (هكذا!) أن تصل إلى حوالي مليوني فدان، بينما تذكر في موضع آخر ان التنمية الزراعية في الوادي الجديد سينتظر أن تشمل ما يزيد على المليون فدان . ثم تقول في النهاية إنه «باستخدام طرق ري حديثة وتركيبات محصولية بديلة يمكن الاستفادة القصوى من المياه المتوفرة في ري مساحة تزيد عن الخمسمائة ألف فدان المقدرة كمرحلة . أولى للترعة».

ودراسة أو كراسة وزارة الأشغال الملونة هي في الحقيقة أقرب إلى « البروشيرات»



مصروفات رأسمالية تثقل كاهل الفلاح الميسور



التي توزعها توكيلات السيارات ترويجا لبضاعتها. بل إن الحقائق الصلبة الواردة فيها أقل بكثير مما يرد في بروشيرات الدعاية. ويكفي أن القسم والمسمى برنامج التنفيذ والتكلفة التقديرية لترعة الوادي الجديد(بكل تلوناتها: مكونة محطات كهرباء وطلمبات رفع المياه وخطوط كهرباء وحفر وتبطين للترعة) لا يحتل في هذه الدراسة أكثر من صفحة ونصف (مكتوبة على أوسع المسافات) من مجموع ٤٥ صفحة. وقد نص أولها على أن «تنفيذ المشروعات الكبيرة يتطلب بالضرورة إجراء دراسات الجدوى» الفنية والاقتصادية والدراسات البيئية لتقييم العائد الاقتصادي منها والآثار البيئية المترتبة عليها»، الأمر الذي يوحي أن شيئا من ذلك لم يحدث بعد.

وفي موضع آخر تنص الكراسة-بعد سرد الأمثلة على الزراعات الممكنة، مثل «النخيل والنباتات الطبية والخضروات الشتوية» على أن **التركيب المحصولي لم يحدد بعد،** بل لم يحدد ما إذا كان هدف الإنتاج هو سد حاجة سكان منطقة المشروع الغذائية فقط، أم أيضا للتصنيع وللتصدير خارج حدود المشروع.

ولا أريد أن أتهم أحدا بالخفة أو الجهل: فرئيس الوزراء له من الخبرة بالتخطيط ويملك من الهيئات المعاونة ما يجعله يدرك أهمية الدقة في الأرقام ونسبة الخطأ المسموح به فيها. كما أن رجال وزارة الأشغال والموارد المائية مشهود لهم بالعلم الغزير وتقدير المسئولية. لكن العبارات السابقة -وغيرها كثير- توحي بأن المشروع قد تقرر قبل استكمال -بل قبل إجراء- الدراسات اللازمة للاقدام عليه. وضعت العربة أمام الحصان. أو كما يقال على سبيل السخرية «**قررت المحكمة بالاعدام، ولم يبق سوى الاطلاع على الأدلة وسماع المرافعات**».

وفي أعقاب زفة المشروع إلى الرأي العام، وتتابع الانتقادات الموجهة إليه من كبار العلماء والمتخصصين، صدرت تصريحات كثيرة من المسئولين الحكوميين تعلن عن اعتزام القيام بدراسات الجدوى اللازمة، وتدعو كل ذي رأي- بما في ذلك الأحزاب -المشاركة في دراسة الموضوع. وكل ذلك حميد، لكن الخطير في الأمر هو:

أولا: أن الحكومة قد بدأت التنفيذ بالفعل دون انتظار لنتائج الدراسات، فهي قد أعلنت استشارات حكومية، ودعت مستشارين أجانب.. إلخ.

ثانيا: أنه، أيا كانت درجة ايجابية «جدوى المشروع في حد ذاته» فان المضي في تنفيذه سوف يصيب مستقبل الاقتصاد المصري في مقتل:

* **فهو مشروع مصاب بعيوب خلقية تجعله صعب التنفيذ أو مستحيله.**

* وحتى لو نفذ فهو قاصر تماما عن تحقيق أهدافه المعلنة.

* وهو ينطوي على اهدار غير مقبول لموارد الدولة والمجتمع الشحيحة.

* **وأهم من ذلك جميعا أنه يقوم على إستراتيجية عقيمة للتنمية -مفروضة علينا ولا ريب- لن تؤدي في المستقبل إلا إلى المزيد من التخلف.**

ولنبدأ بامكانيات التنفيذ، ونقصر دراستنا -مؤقتا- على توفير المياه اللازمة. فالمياه هي أكثر العناصر حيوية بالنسبة للمشروع.

لقد تضاربت آراء الخبراء حول هذا المشروع على نحو يثير حيرة القارئ غير المتخصص. لكن مع التسليم بشرعية اختلاف رأي الفنيين المتخصصين، يبدو لنا أن هناك من الثوابت المهملة ما يضيق دائرة الخلاف حتى تكاد تتلاشى:

* لقد أعلنت كراسة وزارة الأشغال المذكورة أن آخر سياسة مائية (وضعت في عام ١٩٩٣) ركزت على توفير المياه لري مساحات التوسع الجديدة شرق وغرب الدلتا وإقليم جنوب مصر.. وزراعة نحو ٤ر١ مليون فدان لها احتياجات مائية تقدر بنحو ١٠ مليار متر مكعب. أمكن تخصيصها من إعادة استخدام جزء إضافي من مياه الصرف الزراعي في حدود ٥ر٣ مليار م٣ سنويا، و٣ مليار م٣ اضافية من المياه الجوفية بوادي النيل والدلتا، و٥ر٣ مليار م٣ مياه سطحية من النيل في حدود ٥ر٣ مليار م٣ سنويا. وقيل إن هذا البند الأخير سوف يتم تدبيره من مجمل حصة مياه مصر في نهر النيل البالغة ٥ر٥٥ مليار سنويا، عن طريق خفض مساحة الأرز من ٤ر١ مليون فدان لتصل تدريجيا إلى ٧٠٠ ألف فدان فقط، يوفر في المياه يبلغ ٥ر٣ مليار م٣ سنويا. وأضيف إلى ذلك -من قبيل التزيد على حسابات الـ١٠ مليارم٣- ٥ر١ مليار م٣ يوفرها تنفيذ مشروعات تطوير الري والترشيد وتحسين نظم إدارة الري الممولة من عدة جهات دولية.

والغريب في هذه الحسابات إن الوزارة تتجاهل:

أولا: أننا نأخذ من السودان حاليا حوالي ٥ مليار م٣ أكثر من نصيبنا البالغ وفقا للاتفاقات الثنائية ١٨٫٥ مليار م٣ سنويا. وأن الحصة والزيادة عليها تكفي بالكاد الزراعة الحالية والمشروعات التي يجرى تنفيذها دليل تصاعد الشكاوى حاليا من عدم وصول المياه إلى الأرض التي تحتاجها حول نهايات الترع. **فكيف يكون الحال عندما يسترد السودان الـ ٥ مليار م٣ التي يتركها لنا الآن** فوق حصتنا الاتفاقية، على سبيل التسامح، وذلك عندما يصبح في وضع يسمح له بالاستفادة منها؟ بل كيف سيكون الحال أيضا عندما تنفذ التهديدات المتزايدة المتساقطة إلينا من الحبشة وأرغندا وغيرها بالاقتطاع من مياه النيل الواردة الينا للوفاء باحتياجاتها الملحة للتنمية؟ ألن تتحول الوفرة الظاهرية الآن إلى إعسار نرجو الله أن يقي البلاد عواقبه.

ثانيا: بالاضافة إلى هذا التهديد، فان حسابات الوزارة تقوم على انقاص محصول الأرز إلى ما يقارب النصف. ومعروف أن الأرز قد أصبح في السنوات الأخيرة أحد المصادر الأساسية للغذاء الشعبي. فكيف تتصور الوزارة أن يحدث التعويض عن هذا الاقتطاع الخطير في مصدر غذائي أساسي، خصوصا وأن الحبوب لم ترد، ولو كمجرد مثال احتمالي، ضمن الزراعات التي اعتبرتها الوزارة ممكنة في الوادي الجديد؟ هل تتصور الوزارة أن هذا النقص يمكن الاستعاضة عنه بالاستيراد الممول من حصيلة تصدير منتجات النخيل والنباتات الطبية والخضروات التصديرية؟ ثم ألا تعتمد عمليات الاستصلاح والاستزراع التي تمثل قوام المشروع في الأساس على الاستثمارات الأجنبية؟ وإذا صحت الأحلام الوردية في قدوم رأس المال الأجنبي لهذا الغرض واستطاع تصدير منتجات تصل به إلى سوق تزداد منافذه في وجهها، أليس من المؤكد أنه سوف يحظى بنصيب الأسد في ايرادات التصدير التي تسمح له تشريعات تشجيع الاستثمار الأجنبي بتحويلها إلى الخارج في أي وقت وبأي مقدار، وكأننا الآن «نبادر لأرضنا وأجدنا»، بل في الحقيقة كأنك رحت ولم تعد، فقد خسرنا نصف غذاء الشعب من الأرز دون أن نجد ما يعوض عنه؟.

ثالثا: تلوح الوزارة بمشروعات ترشيد وتحسين ادارة نظم الري التي تلح عليها الجهات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي. ومعروف أن الهدف الأساسي من هذا الالحاح هو تعميم الري بطريقتي الرش والتنقيط، **اللتين تستلزمان مصروفات رأسمالية باهظة لا قبل للفلاح الصغير أو المتوسط بها، بل هي تثقل كاهل الفلاح المصري**. وإذا كانت الهيئات الدولية قد وعدت بتمويل هذه المصروفات (وفي الحقيقة لا يمكن أن تنصب هذه الوعود إلا على جانب منها) فهل تضمن الحكومة استمرار تلك الهيئات في تمويل هذه التكاليف الرأسمالية مرة بعد الأخرى عندما تستهلك كل بضع سنين؟.

والعجيب أنه في الوقت الذي تتصاعد فيه الدعوات لاستخدام نظم جديدة للري واستخدام مياه الصرف الزراعي، وكلاهما لا يمكن تنفيذه دون تخطيط شامل ورقابة محكمة على عمليات الانتاج الزراعي، فان وزارة الزراعة قد أطلقت منذ ثلاث سنوات للمزارعين حرية اختيار المحاصيل التي يزرعونها (باستثناءات محدودة) وهي بذلك تهدم **نظام التخطيط المحصولي والتخطيط المحكم لنظم الري المترتب عليه**، اللذين استقرت عليهما مصر وطورتهما عبر آلاف السنين. ولماذا؟ انسياقا مع اعتبارات ايديولوجية عن نظام الاقتصاد الحر، يفرضها على مصر خبراء أجانب لا تعرف بلادهم نظام الري المركزي ولا تحتاجه لأن الزراعة فيها تعتمد على مياه الأمطار.

كيف تعطي الحكومة لنفسها الحق في أن تفرض على الزراع نظم الري الشديدة التكلفة بدعوى توفير المياه، في الوقت الذي تطلق فيه الفوضى في نظم الزراعة والري نتيجة الغاء التركيب المحصولي للأراضي الذي كان يكفل الترشيد الأكمل لاستخدام مياه الري؟ لصالح من يتم ذلك؟ وهل تستطيع فرضه، بكل ما يتطلبه من إحكام التخطيط والتنفيذ والرقابة، على مجتمع ريفي تنتشر فيه الحيازات والايجارات الصغيرة، وهي التي تعجز عن تنظيم المرور في المدن وهي الأكثر ألفة بنظم تخطيط الحياة اليومية؟.

وحتى على فرض إمكان توفير فائض من المياه، ألا يكون الاستخدام الأمثل لها هو في زراعة الأراضي القريبة من الوادي، على حدود بعض محافظات الصعيد وغرب قناة السويس والساحل الشمالي؟ إن ذلك الخيار يتميز على مشروع الوادي الجديد بأنه يمكن السير فيه تدريجيا، على نحو ما يجري الآن مثلا حول ترعة الشباب في الشرقية، وفقا لمدى توافر الموارد المالية والمائية، بدلا من القفز مرة واحدة، وبدون دراسة كافية، إلى استثمارات هائلة لا يتحملها الاقتصاد القومي في مرحلته الحالية. وإذا تحملها فهناك -كما سنرى- استخدامات أفضل استراتيجيا منها، وذلك جريا وراء أهداف لم يثبت قط أنها ممكنة التحقيق، بل والثابت أن بعضها أقرب إلى الأوهام والخيالات. ولننظر الآن عن كثب إلى بعض هذه الأهداف.

لننظر أولا إلى هدف الخروج إلى الصحراء وتخفيف الازدحام المروع في الوادي الذي يهدد بأن تأكل أراضي البناء ما تبقى من أراض زراعية. لقد ذكر مسئول كبير يوم الاحتفال ببدء تنفيذ المشروع أن سكان مصر، الذين يتجاوزون الآن ٦٠ مليون نسمة، سيصلون إلى ٨٦ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، أي **بزيادة تقدرها ٢٦ مليونا على مدى ٢٨ عاما**، بينما كتبت في اليوم ذاته رئيسة الهيئة العامة للتعمير والعمران (التي يفترض فيها العلم الدقيق بالموضوع) إن السكان سيزيدون بعد **٢٠ عاما فقط بمقدار ٣٩ مليون**. لكن لنصرف الآن النظر عن هذا التباين الشاسع في الأرقام الرسمية ونأخذ بالتقدير الأكثر تفاؤلا الذي ذكره المسئول الكبير.

لنفترض بالاضافة إلى ذلك أن المشروع الجديد سوف يزيد الأراضي الزراعية لا بمقدار نصف مليون فقط كما وضعت خريطة الأشغال، ولكن بمقدار المليون فدان الذي ورد على لسان بعض المسئولين الآخرين. ولنصرف النظر أيضا عما ذكره رئيس الوزراء من وجود ٣٫٤ مليون فدان وفي قول آخر ٨ ملايين، صالحة للزراعة، اذ العبرة هنا ليست بمقدار الأراضي الصالحة للزراعة ولكن بمقدار المياه المتوافرة لدينا، وإجماع الخبراء هو أنها لن تكفي من كافة المصادر التي يمكن تصورها (وبعضها بعيد تماما عن الواقعية) لأكثر من مليون فدان. فماذا تعني هذه الأرقام؟.

إنها تعني أن نصيب الفرد من الأراضي الزراعية التي تصل الآن إلى حوالي ٨ ملايين فدان سوف ينخفض بعد استكمال المشروع بزراعة مليون فدان اضافية من ١٣٣٣٫٠ فدانا للفرد الواحد، أي ما يساوي ٣٫٢ قيراط إلى ١٠٤٫٠ من الفدان، أي ما يساوي ٢٫٥ قيراط لكل مواطن او ذلك على أحسن الفروض.

لكن ذلك ليس نهاية القصة. إذ كيف سيكون الحال عندما يصل عدد السكان، وفق تقديرات البنك الدولي -إلى ١٢١ مليونا في مستقبل ليس بالبعيد، حوالي منتصف القرن القادم، علما بأن هناك شبه إجماع بين المؤيدين والمعارضين لمشروع الوادي الجديد على أنه من غير الواقعي توقع زيادة نصيب مصر في ايرادات النيل زيادة محسوسة في أي مستقبل منظور بسبب تزايد زيادة المطالب المشروعة للبلدان الواقعة في أعالي النيل على هذه الايرادات؟.

قد يقال إن المشروعات الأخرى الصناعية والخدمية التي تسير جنبا إلى جنب مع زراعة الصحراء سوف تتكفل باستيعاب الزيادات المتوقعة في السكان.. وصحيح أن كل تعمير حتى ولو كان زراعيا تلحق به أنشطة أخرى

تبعية أو موازية ، صناعية أو خدمية . لكن قدرة الامتداد الزراعي الأفقي بوجه خاص على توليد هذه الأنشطة بشكل محسوس تتوقف على عوامل أخرى كثيرة مثل **طبيعة البيئة التي يجرى فيها التوسع ، وتوافر المعادن ومصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى ، والمواصلات الداخلية الميسرة** ، وفي كل ما قرأت عن المشروع لم أجد دليلا واحداً مقبولا على وجود تلك الموارد بوفرة كافية ، وبتوليفة متناسقة توحي بوجود فرص عمل كثيرة في تلك المنطقة الموحشة.

وحتى في المجال الزراعي البحت، فمن المؤكد أن مشروعا زراعيا يجرى على هذا النطاق الواسع سوف يعتمد بالضرورة على الاستخدام المكثف للآلات الضخمة (المستوردة من الخارج بسبب عجز الاقتصاد المصري حتى الآن عن القيام حتى بتصنيع هذه الآلات رغم بساطتها وانخفاض مستوى التكنولوجيا التي تتطلبها) وعلى الاستخدام الخفيف للعمالة . خصوصا اذا كان المشروع يعتمد في الأساس على رأس المال الخاص نحو ما قالت الحكومة ، التي تعلن عن اعتماده في ٨٠ ٪ من استثماراته على رأس المال الأجنبي.

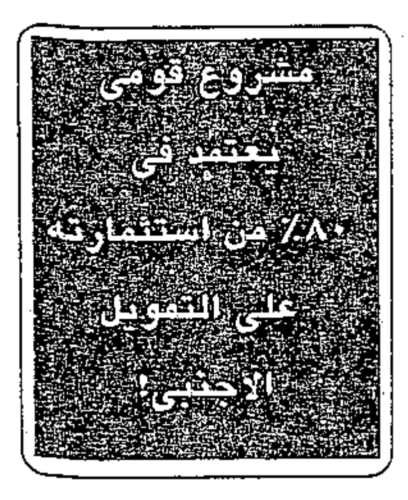
ذلك وحده يكفي لكشف زيف الدعاية غير المسئولة عن «المشروع القومي والحضارة الجديدة» فأي مشروع قومي ذلك الذي يعتمد في ٨٠٪ من استثماراته على التمويل الأجنبي ؟ وأية حضارة جديدة سوف تتيحها لنا المشروعات الأجنبية العملاقة التي ستعمر المنطقة -إن أتت - لا بالمجتمعات الجديدة و لكن بآلات الزراعة الضخمة القليلة استخدام العمالة !.

والمشروع القومي -بعد -لا يتحدد بضخامة استثماراته ، ولا حتى بقدرته على توليد العمالة الكبيرة أو تقديم دفعة محسوسة للنمو الاقتصادي ، ولكن في الأساس بدرجة الصحة التي يخلقها ، وصلته بالتحولات الاجتماعية المصاحبة لها.

لقد أصبح السد العالي مشروعا قوميا ، ليس لهذه العوامل فقط ، ولكن أيضا لأنه طرح ونفذ في سياق مرحلة تحول كبرى استهدفت تحرير الارادة الوطنية من قيود الاستعمار وتحرير الاقتصاد القومي من القيود الخارجية ومن كل هذه النواحي ، ومن غيرها مما سيأتي بيانه ، فان مشروع الوادي الجديد هو نقيض السد العالي لا توءمه.

والاعتراض على المشروع المقترح لا يقوم فقط على انتفاء صفتي القومية والحضارة الجديدة وليس من اللازم أن يتحلى كل مشروع تنموي كبير بهاتين الصفتين. وإنما يأتي الاعتراض أساسا من امكانيات الهدر

مشروع الدلتا الجديدة نقيض مشروع السد العالي



الضخمة اللصيقة المتمثلة في الاستثمارات المنفقة ، والتي ترشك أن تلحقه بمشروع فرسنات أبو طرطور الذي -كما قيل بحق في احدى الندوات العلمية- أصبح التوقف عنه كارثة والمضي فيه كارثة.

فعندما يصل الأمر إلى التكاليف الاستثمارية ، تتطاير الأرقام بين التقديرات المختلفة ، لا بمئات الملايين ولكن بالمليارات ، حتى تصل إلى المائة مليار جنيه استثمارات التي كتبت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء قال ان المشروع سوف يحتاج إليها سنويا، وأغلب الظن-في تصور البعض- أن تلك زلة لسان أو زلة قلم، وأن المقصود مائة مليار على مدى عشرين عاما.

وحتى بهذا القياس الأكثر معقولية ، وعلى فرض- لم يثبت أي دليل عليه- ان الاستثمار الخاص سوف يتحمل ٨٠٪ من تكاليف المشروع ، فذلك يعني تحمل الحكومة مليار جنيه سنويا تستثمرها في بناء مشروعات البنية الأساسية مثل محطات الرفع وشق الطرق والقنوات وغير ذلك مما يقدم هدية لرأس المال الخاص.

والسؤال الذي يطرأ على الزهن اذن هو: في اقتصاد هبط فيه صافي الاستثمار المحلي إلى أدنى معدلاته بسبب سوء توزيع الدخل المتزايد واتجاه الطبقات الموسرة إلى انفاق دخولها الضخمة المشروعة وغير المشروعة على الاستهلاك المسرف والمتلف، وفي وقت تأمر فيه الحكومة شركات القطاع العام العاملة في ميادين الصناعة الحيوية بالامتناع التام عن أي استثمار جديد تمهيدا لبيعها (كما أعلن رسميا في الأسبوع الثاني من أبريل ١٩٩٧) ، كيف تواتي الحكومة الجرأة على البدء في تنفيذ مشروع «عملاق» قدماه في الطين ورأسه في الرمال مثل المشروع المقترح، وتحمل الشعب- فمن سوف يتحمل ذلك سوى الشعب- الثمن الضخم لهذا الهدر؟ ومن المستفيد من هذا العبث؟أو من الدافع إليه .

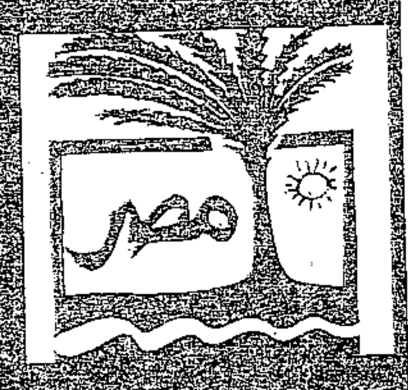
كل ذلك لا يعني أننا ننفض أيدينا تماما من هذا المشروع ، وليس هناك مصري لا يشعر بالضيق المقارب للاختناق نتيجة الانحصار بين جنبات الوادي بدلتاه ، بكل ما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية مدمرة . وليس مصريا من لا يتمنى تعمير الصحاري، شرقيها وغربيها.

لكن ذلك يتطلب تخطيطاً علميا محكما لا يمكن أن يكون قوامه-كما يحدث الآن- تفكيك القطاع العام بصناعاته الكبرى ، وترك المجال الصناعي للقطاع الخاص يجول فيه ويصول كما يشاء دون موجه أو ضابط أو حسيب، ويتقنع، في حماية تعريفة جمركية معيبة وسياسات مصرفية وضرائبية أكثر عيبا ، بجني الأرباح السريعة الفاحشة من «صناعات» تجميعية أو هامشية تخدم في الأساس رأس المال الأجنبي أو تكتفي بالتلاعب ، مدعمة بحملات الاعلان الضخمة بأهواء المستهلكين وأحلامهم وسرقة جيوبهم .. تخطيطا لا يمكن أن تكون دعامته الأساسية من جانب الحكومة مشروعا مثل مشروع جنوب الوادي.

ان هذا المشروع قد يكون واردا في وقت ما في المستقبل، اذا أثبتت ملاءمته دراسات الجدوى الخاصة القائمة على الربحية ، والعامة التي تأخذ في الاعتبار العوائد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكن **التخطيط في نهاية الأمر كما يعلم** رئيس الوزراء الحالي بوجه خاص هو في الأساس مسألة توقيت وترتيب للأولويات بين المشروعات العديدة المتنافسة على الموارد الضئيلة المتاحة لنا.

وفي ظروف الاقتصاد المصري الحالية، وحتى مع مراعاة الضغوط والظروف العالمية المحيطة ، لا يمكن أن يكون الوقت الحالي هو الوقت الملائم لهذا المشروع، ولا أن يكون موضعه على رأس أولويات العمل القومي . وأرجو أن أعود إلى تفصيل ذلك في مقال قادم.

مع سبق الإصرار على التزوير.. جرت الانتخابات التي انصرف عنها الناخبون والمرشحون أيضا



الشعب ينصرف عن المحليات

الانتخابات في مصر فقدت دورها كوسيلة للتغيير السلمي

وتحولت إلى آداة لضمان استمرار احتكار الحكم!

رغم أن جميع الأحزاب والقوى السياسية [illegible] المجالس الشعبية المحلية بعد إلغاء نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة والعودة إلى نظام الترشيح والانتخاب الفردي في أبريل ١٩٩٦ [illegible] هذه القوى كانت [illegible] خاصة للمجالس الشعبية المحلية [illegible] الفردية للمواطنين وتقديم [illegible] أجهزة الخدمات [illegible] التربية والممارسة الديمقراطية [illegible] [illegible]

عبد الغفار شكر

[illegible] والأوساط [illegible] عدد مرشحين للانتخابات المحلية [illegible] ٥٩ ألف مرشح يتنافسون على مقاعد المجالس الشعبية المحلية ٤٧ ألف مقعد أي أن ١٢ ألف مرشح فقط يزيدون عن العدد الممكن فوزه في هذه الانتخابات. وكان هذا التدني في عدد المرشحين سببا لدهشة وخيبة أمل الكثيرين. فكيف تكون هذه المجالس المحلية موضع اهتمام القوى السياسية والشعبية لسنوات

[illegible] المحلية من جميع مرشحيها [illegible] مرشحين غير القوى السياسية تبلغ ٣٠ ألف مرشح من الحزب الوطني الذي تقدم بمرشحين مساوين لعدد مقاعد المجالس الشعبية في كل مستوياتها بجميع المحافظات، بينما تقدم ١٢ ألف مرشح فقط من جميع أحزاب المعارضة والمستقلين الذين سرعان ما تكشف أن

معظمهم من أعضاء الحزب الوطني الذين لم ترد أسماؤهم ضمن مرشحيه.

هناك وجه آخر للخلل يتمثل في أن العدد الزائد من المرشحين عن العدد المطلوب لتغطية مقاعد المجالس المحلية وهو ١٢ ألف مرشح منهم ٣ آلاف مرشح في محافظة الدقهلية وحدها وأكثر من

□ الخلل ظاهر فى توزيع المرشحين على القوى السياسية والمحافظات..

والوزير يعترف بممارسة (بعض) الضغوط عليهم!

د. محمود الشريف

وزير الادارة المحلية

الف مرشح فى كل من محافظات القاهرة والجيزة والشرقية وكفر الشيخ، أى أن أكثر من ٧ آلاف مرشح فى خمس محافظات فقط بينما لم يرشح أكثر من العدد المطلوب فى باقى المحافظات سوى خمسة الاف فقط.

إن الاستنتاج الأولى الذى نخرج به من ظاهرة تدنى عدد المرشحين والخلل فى توزيعهم على القوى السياسية وعلى المحافظات، هو أن **العناصر النشطة والقيادية قد أحجمت عن المشاركة فى الانتخابات وانصرفت عن الترشيح لعضوية المجالس المحلية**.

ومن ناحية أخرى فان نسبة التصويت الحقيقية فى الانتخابات تؤكد أن المواطن العادى أى الناخب قد انصرف هو أيضا عن الانتخابات وفقد اهتمامه بها وبالمجالس الشعبية المحلية **فنسبة التصويت لم تزد عن ١٠ ٪ فى المدن** وقد تكفل بزيادة هذه النسبة فى الريف عملية تسديد أصوات الغائبين لصالح مرشحى الحزب الوطنى.

والسؤال الجدير بالطرح هنا هو: **لماذا انصرف الشعب المصرى (قيادات وناخبين) عن انتخابات المحليات؟!** ولماذا فقد الشعب اهتمامه بالادارة المحلية ومجالسها المنتخبة رغم أنها المختصة أساسا بحل مشاكل حياته اليومية؟!

تجاهل الانتخابات

هناك أسباب عديدة لتدنى عدد المرشحين لانتخابات المحليات وتدنى نسبة التصويت فى هذه الانتخابات والتى تؤكد انصراف الشعب عن هذه الانتخابات أو تجاهله لها. ومن بين هذه الأسباب **اصرار الحكومة على استبعاد مرشحى الاخوان المسلمين واجبارهم على التنازل عن الترشيح أو عدم التقدم أصلا للترشيح**، وكذلك نجاح الحزب الوطنى هذه المرة فى محاصرة ظاهرة الانشقاق فى صفوفه وتقدم عدد كبير من أعضائه للترشيح كمستقلين لعدم ترشيحهم على قوائمه. فقد أمكن تهديد الكثيرين بالفصل من الحزب فى حالة الترشيح كمستقلين أو تقديم وعود لهم بتولى مناصب حزبية أو بالترشيح فى مرات قادمة. ونتيجة لذلك تم احتواء أعداد كبيرة كانت ترغب فى الترشيح بالفعل. وهناك أيضا مقاطعة حزب الوفد لهذه الانتخابات.

ومع ذلك فاننى أعتقد أن **أكثر الأسباب أهمية وتأثيرا فى ظاهرة انصراف الشعب عن الانتخابات وعن المحليات هما سببان رئيسيان :**

أولهما: افتقاد الثقة فى نزاهة الانتخابات لغياب الضوابط والضمانات القانونية التى تكفل ذلك. وقد أكدت انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ١٩٩٥ هذه الخبرة السلبية لدى الشعب المصرى. وكانت ظواهر العنف والبلطجة والتدخل الحكومى وتسديد أصوات الغائبين كافية لتعميق الاحباط فى صفوف الشعب من أى إمكانية لاجراء انتخابات نزيهة فى ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية.

وثانيهما: نظام الإدارة المحلية فى مصر الذى لا يعطى للمجالس الشعبية المنتخبة سلطات حقيقية تجاه الاجهزة التنفيذية، وتمسك الحكم بهذا النظام بالرغم مما كشفت عنه تجربة الممارسة من نواقص.

ويمكننا رصد أثر هذين السببين فى انصراف الشعب عن انتخابات المجالس المحلية الأخيرة على النحو التالى:

تزوير مع سبق الإصرار

تأكد فى كل الانتخابات التى أجريت فى ظل التعددية الحزبية المقيدة منذ عام ١٩٧٦ أن الانتخابات فى مصر ليست كما هو الشأن فى غيرها من بلاد العالم اطار للكشف عن ارادة الشعب، بل آلية لضمان **استمرار احتكار الحكم لجماعة بعينها**. ولا يوجد فى قانون مباشرة الحقوق السياسية الذى ينظم عملية الانتخابات ضوابط وضمانات حقيقية تمنع تزويرها. ومن خلال خبرة الممارسة دعت الاحزاب السياسية وقادة الرأى العام وجماعات حقوق الانسان وخبراء القانون إلى تعديل هذا القانون لتوفير هذه الضمانات وطرحت العديد من الاقتراحات أهمها:

-**اجراء الانتخابات تحت إشراف هيئة قضائية مستقلة غير قابلة للعزل وليس تحت اشراف وزارة الداخلية** كما يجرى الأمر حاليا وعدم الزج برجال القضاء فى هذه العملية طالما أنها ليست تحت إدارتهم الكاملة.

-**اجراء تعديل جوهرى فى نظام القيد بجداول الانتخاب للحيلولة** دون استمرار اسماء المتوفين والمجندين والمهاجرين فيها ودون تكرار أسماء الناخبين وذلك بربطها بالسجل المدنى.

-**توقيع الناخب أمام اسمه فى كشوف الناخبين** أو وضع بصمته للحيلولة دون تسديد أصوات الناخبين الغائبين لصالح مرشح معين وتوفير الدليل المادى الذى يساعد على كشف التزوير اذا تم.

-**تواجد المرشحين أو مندوبيهم أثناء عملية الفرز** واجرائها وفق نظام يسمح لهم بمراقبتها.

-**تحرير محضر بنتيجة الفرز**

على مدى عشرين عاما حتى الآن.. ما زالت الحكومة ترفض اجراء أى تعديل فى نظام الانتخابات

خالد محيي الدين

مشروع قانون لممارسة الحقوق السياسية لا يرى النور

وتسليم المرشحين نسخة منه موقعه من رئيس اللجنة.

وقد رفضت الحكومة على امتداد عشرين سنة إجراء هذه التعديلات وأصرت على استمرار النظام الحالى للانتخابات مما ساعد على تزويرها من خلال مظاهر متعددة تبدأ بمنع مندوبى المرشحين من التواجد داخل لجان الانتخاب أو الحيلولة دون حصولهم على توكيلات من المرشحين معتمدة من أقسام الشرطة، وطرد هؤلاء المندوبين إذا تواجدوا والاعتداء عليهم بالضرب للانفراد بالتواجد داخل اللجنة وتسويد البطاقات الانتخابية لصالح مرشح الحزب الحاكم، وفرز صناديق الانتخابات مرة واحدة مما يحول دون مراقبة العملية بجدية.

ولا يقتصر التدخل فى الانتخابات على غياب الضوابط التى تمنع تزويرها فى القانون، بل هناك أيضا **عمليات البلطجة** التى تتم خارج المقرات الانتخابية لارهاب مرشحى المعارضة ومندوبيهم وانصارهم واللجوء إلى العنف لمنعهم من مواصلة نشاطهم الانتخابى. **والتوسع فى استخدام سلاح** المال لشراء الاصوات الانتخابية **وتشكيل عصابات من المجرمين أمام اللجان**. واحتكار اجهزة الاعلام الجماهيرية وخاصة الاذاعة والتليفزيون لمرشحى الحزب الحاكم، وتدخل **الاجهزة الادارية واجهزة الادارة المحلية واجهزة الأمن** للضغط على المرشحين وانصارهم بما فى ذلك احتجازهم باقسام الشرطة أو معسكرات الأمن المركزى أو احتجاز أقاربهم كوسيلة للضغط عليهم للتنازل عن الترشيح. وقد **برزت هذه الظواهر بشكل حاد وفج فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ١٩٩٥ وما زالت حية فى نفوس المواطنين الذين فقدوا الثقة فى أن تكون الانتخابات فى مصر وسيلة للتعرف على رأى الناخب واحترام هذا الرأى**. وكان لهذا الوضع أثره الكبير فى انصراف المواطنين عن الترشيح والمشاركة فى انتخابات المجالس المحلية.

وتكرر فى هذه الانتخابات ما كان يحدث فى الانتخابات السابقة من بلطجة وعنف وطرد المندوبين من لجان الانتخاب وعدم السماح بحضور لجان الفرز وتسديد أصوات الناخبين الغائبين لصالح مرشحى الحكومة، بل إن عددا كبيرا من الصناديق الانتخابية لم يتم فرزه أصلا وسجلت نتائج لا علاقة لها بعملية التصويت.

وتوسعت أجهزة الأمن هذه المرة فى ممارسة ضغوط شديدة على المرشحين لاجبارهم على التنازل وبصفة خاصة مرشحى الاخوان المسلمين الذين استخدم الايذاء البدنى ضدهم وضد أقاربهم وحقق بالفعل ما أرادته الحكومة من منعهم من مواصلة المعركة الانتخابية وكان قد تم اعتقال البعض الأخر قبل فتح باب الترشيح. **كما تم استخدام نفس الاسلوب مع المرشحين المستقلين الذين يمكن أن تفوز قائمة مرشحى الحزب الوطنى بالتزكية اذا تنازل واحد أو اثنان منهم.**

وقد اعترف الدكتور **محمود شريف** وزير الادارة المحلية بهذه الظاهرة ولكنه حاول تخفيفها عندما سئل فى صحيفة الاهرام يوم ٧ أبريل ١٩٩٧. هل هناك ضغوط مورست على البعض للتنازل فاجاب بانه فى بعض الدوائر التى زاد فيها عدد المرشحين على العدد المطلوب بواحد أو اثنين كانت هناك محاولات للاقناع بالتنازل حتى تفوز الدائرة بالتزكية. ولما سئل عن المقابل أمام هذه التنازلات أجاب بعضهم وعد بالترشيح فى الانتخابات القادمة وبعضهم تم ترشيحه لمنصب آخر داخل أروقة الحزب. ومن الواضح أن حقيقة ما جرى من ضغوط انتخابية كانت أفظع من ذلك بكثير وشهدت فى جميع المحافظات عمليات إكراه بدنى ومعنوى بالغة القسوة.

وهكذا فان نتيجة الانتخابات كانت محسومة مقدما. **يكفى أن ٥٪ من مقاعد المجالس المحلية فاز المرشحون لها بالتزكية قبل اجراء الانتخابات وزادت هذه النسبة كثيرا فى بعض المحافظات فبلغت نسبة الناجحين** بالتزكية ١٠٠٪ **فى محافظة الاسماعيلية قبل اجراء الانتخابات**، وكذلك فازت قوائم الحزب الوطنى بنفس النسبة فى مركزى الباجور والشهداء بالمنوفية (**موقع نفوذ كمال الشاذلى**). وفاز مرشحو الحزب الوطنى بالتزكية قبل اجراء الانتخابات بنسبة ٨٦٪ فى محافظة الفيوم (**موقع نفوذ يوسف والى**). وبعد إجراء الانتخابات فاز مرشحو الحزب الوطنى بأكثر من ٩٥٪ من مقاعد المجالس المحلية على مستوى الجمهورية. وبنسبة ٩٩٪ فى القليوبية وبنى سويف والغربية وأقل من ذلك قليلا فى كثير من المحافظات الأخرى. وجدير بالذكر أن معظم الفائزين من المستقلين رغم ضآلة نسبتهم من أعضاء الحزب الوطنى أيضا **ولم تحصل احزاب المعارضة سوى على الفتات وهو ما لايتجاوز مائتى عضو من ٤٧ ألف عضو**. فهل هناك احتكار للحكم وأجهزته أكثر من ذلك ؟ وهل هناك

عاقل في مصر يمكن أن يفكر مستقبلا في المشاركة في مثل هذه الانتخابات إذا أجريت بنفس القواعد!.

شكلية المجالس المحلية

أما السبب الثاني في انصراف المواطنين والعناصر النشطة عن المشاركة في الانتخابات المحلية فهو نظام الادارة **المحلية** نفسه الذي جرى تفريغه من مضمونه الحقيقي **ولم تعد للمجالس الشعبية المنتخبة سلطة حقيقية بالنسبة للاجهزة التنفيذية وأجهزة الخدمات والمرافق العامة** . يكفي أن نستعرض في هذا الصدد بعض الاحكام الواردة في القانون الحالي للادارة المحلية التي تؤكد هذه الحقيقة والتي لمسها المواطنون في تعاملهم مع المجالس الشعبية المحلية كما لمسها النشطاء الذين رشحوا أنفسهم في مرات سابقة وفازوا بعضوية هذه المجالس.

أولا: بالنسبة للعلاقة بين السلطة المركزية وأجهزة الحكم المحلي ، ما تزال السلطة المركزية تمارس الدور الاساسي بالنسبة للعمل التنفيذي في المحافظات وهي لم تتنازل بشكل حقيقي عن اختصاصاتها. يتجلى ذلك في استمرار سيطرة الوزارات على فروعها وموظفيها بالمحافظات، وتشكيل الاقاليم الاقتصادية والتخطيط الاقليمي التي يمسك بزمامها الأجهزة المركزية، بل ان المحافظ نفسه لا يستمد مكانته المؤثرة الا من خلال النص على أنه ممثل لرئيس الجمهورية في محافظته أي من خلال كونه ممثلاً للسلطة المركزية .

ثانيا: سلطة المجالس الشعبية على الاجهزة التنفيذية ، هي سلطات محدودة للغاية طبقا للقانون فالقرارات التي يصدرها المجلس الشعبي المحلي للقرية والمجلس الشعبي المحلي للمدينة هي مجرد **اقتراحات وتوصيات غير ملزمة للاجهزة التنفيذية** ، وهناك اختصاص وحيد للمجلس الشعبي المحلي للمدينة وهو فرض رسوم محلية. ومع ذلك فانه للمحافظ أن يطلب الغاء ما فرضه المجلس من رسوم أو تعديلها . فاذا رفض المجلس يعرض الأمر على اللجنة الوزارية للادارة المحلية ورأيها في هذا الشأن نهائي. أما المجلس المحلي للمركز والحي فان اختصاصاته تنحصر في وضع أسس قواعد تعامل المواطنين مع المرافق العامة وأجهزة الخدمات.

ثالثا: علاقة السلطة التنفيذية بالمجالس المحلية : تقوم هذه العلاقة طبقا للقانون على تحكم الاجهزة التنفيذية في هذه المجالس وقراراتها. حيث نلاحظ أن القانون ينص على أن قرارات المجلس المحلي للمحافظة وجميع قرارات المجالس الادنى تبلغ للمحافظ وهو الذي يخطر الاجهزة التنفيذية بها ويتابع تنفيذها لديها وليس من حق **المجالس المحلية أن تخاطب الاجهزة التنفيذية . وللسلطة التنفيذية حق حل المجالس الشعبية المنتخبة** .كما أنه يجوز للمحافظ أو رئيس الوحدة المحلية المختص الاعتراض على أي قرار يصدر عن المجلس المحلي اذا كان مخالفا للخطة أو الموازنة المعتمدة أو التعليمات.

وقد تأكد من خلال الممارسة للمواطنين أن هذه المجالس المنتخبة في ظل هذا القانون **مجرد كيانات شكلية ليس لها سلطات حقيقية ولا تستطيع أن تحقق لها مطاليها أو تضع أولوياتها في حل المشكلات وانشاء المرافق وأجهزة الخدمات موضع التنفيذ** . وبدلاً عن خدمة المواطنين أصبحت عضوية المجالس المحلية مجالا للاثراء غير المشروع **وساد الفساد أجهزة الحكم المحلي** وهو ما تحفل به تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات وأعمال النيابة الادارية والرقابة الادارية..

وفي ظل هذا المناخ يتشبث اللصوص والمفسدون بمكاسبهم ويقاتلون بضراوة ضد وجود الشرفاء في عضوية هذه المجالس . وهو ما تحقق بالفعل في كل الانتخابات السابقة التي جرت في ظل نظام القوائم المطلقة التي قاطعتها أحزاب المعارضة وفي الانتخابات الأخيرة التي شاركت فيها المعارضة بعد الغاء نظام القوائم والعودة للانتخاب الفردي وتكفلت أعمال البلطجة والعنف والتدخل الحكومي وضغوط أجهزة الأمن بتحقيق نفس الهدف وهو استبعاد القيادات الشريفة من عضوية هذه المجالس.

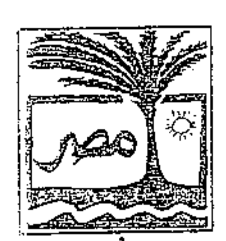
ملاحظات ضرورية

من المهم ونحن نتابع ما جرى في الانتخابات المحلية الأخيرة أن يكون واضحا لنا أن تزوير هذه الانتخابات والاصرار على احتكارها للحكم ليست مسألة تخص المحليات وحدها بل هي نتيجة طبيعية لسياسات الحكم الاقتصادية التي أدخلت البلاد **مرحلة توتر اجتماعي شديد يهدد بالانفجار في أي لحظة** ، مما يهدد عملية الخصخصة والتوجه إلى الرأسمالية بالتوقف .ولذلك فان الاصرار على استمرار الشمولية السياسية واحتكار الحزب الحاكم والحيلولة دون أي ممارسة ديمقراطية فعالة هي شرط أساسي لاستمرار هذه السياسات الاقتصادية . ولذلك فانه **يجب الا نقع في أي لحظة فريسة لوهم امكانية اجراء تطوير ديمقراطي حقيقي من أعلى وباقتناع السلطة بل لابد من اكتساب قدر من النفوذ الجماهيري يمكن القوى الديمقراطية من الضغط لتعديل التشريعات والقوانين المنظمة للحياة السياسية في مصر**، وبدون ذلك فانه لا أمل لأي تطور في هذا المجال وسيستمر تزوير الانتخابات حتى إشعار آخر.

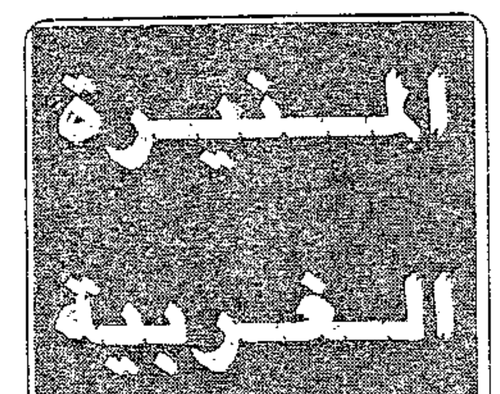
كذلك فان مسئولية الحكم عما جرى يجب الا تنسينا مسئولية المعارضة التي عجزت حتى الآن عن المواجهة الفعالة لتزوير الانتخابات. واذا كان حزب الوفد قد كرر مقاطعة الانتخابات المحلية إلا إذا اجريت بعد تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ، فان باقي الاحزاب لم تأبه لذلك وفضلت المشاركة ولكنها عجزت عن تحقيق تنسيق جدي بينها ، كما أنها سعت بطرق مختلفة للوصول منفردة إلى أشكال من التنسيق مع مرشحي الحزب الوطني على حساب عملها المشترك. **وبالرغم من أنها طرحت مسألة تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية منذ فترة طويلة وتقدمت أكثر من مرة بمشروع قانون بهذا التعديل لتوفير ضوابط نزاهة الانتخابات إلا أنها لم تنجح في دفع** الحكم للاستجابة لمطالبها كما أنها عجزت عن صياغة قانون بديل للقانون الحالي للادارة المحلية يضمن للمجالس الشعبية المنتخبة سلطات واختصاصات حقيقية.

ومن الواضح أن هذه الاحزاب لن تنجح في مساعيها لضمان انتخابات حرة ونظام حكم محلي شعبي حقيقي ما لم تطور العمل المشترك فيما بينها ليكون أكثر فاعلية وما لم تطور نفسها لتصبح قوة جماهيرية حقيقية قادرة على الضغط والتأثير.

إن **الطريق إلى الديمقراطية مشروط بوجود معارضة ذات نفوذ جماهيري وما لم تعمل أحزاب المعارضة لتحقيق هذا الشرط فانه ليس من حقنا أن نتطلع إلى أو نتوقع إجراء انتخابات حرة في مصر في المستقبل المنظور.**



من الجمهورية الاسلامية إلى سيطرة الحزب الوطنى الحاكم



سامر سليمان

في عام ١٩٩٤ حين كان الإعلام الغربي يبحث عن نماذج من الصعود الإسلامي في مصر، وجد هذا الإعلام ضالته في نموذج «**الشيخ جابر» في حي المنيرة بإمبابة**. وكما قيل آنذاك تضخم دور «**الشيخ جابر**» في هذه المنطقة لدرجة أنه كان يفرض الحجاب على نساء المنطقة ويلعب دور الوسيط في الخلافات بين العائلات وأيضا يجمع الضرائب. بعبارة واحدة استطاع أن يؤسس جمهورية إسلامية مستقلة في المنيرة الغربية كما قال الإعلام الغربي في ذلك الوقت.

وبما أن الدولة المصرية شديدة الغيرة على سلطتها، وبما أنها وقبل كل شيء حريصة على صورتها في الإعلام الغربي خاصة أن بعض وسائل الإعلام كانت تروّج في تلك الفترة أن مصر على وشك السقوط في أيدي الاسلاميين تحركت هذه الدولة بعد طول انتظار **وبواسطة عشرات العربات المصفحة التي تحمل آلاف الجنود قامت بحصار المنطقة وتنظيفها من الشيخ** جابر، حينئذ عادت **المنيرة الغربية إلى الوطن الحبيب مرة أخرى وبدأ إدماجها تحت سلطة الدولة**.

وبعد مرور هذه السنوات على خلاص المنيرة من الشيخ جابر **شهدت هذه المنطقة الانتخابات المحلية في الشهر الماضي**. في هذا المقال سنحاول أن نلقي الضوء على هذه الانتخابات والتي تمت في إمبابة التي تتبعها المنيرة الغربية ولكن هذا ليس مقالاً فقط عن الانتخابات المحلية. فمن نافل القول أن الانتخابات المحلية محدودة القيمة في نتائجها و مغزاها بالنسبة للنظام السياسي في مصر. ولكن بما أنها شديدة الثراء فيما تكشف عنه من آليات تعبوية وعلاقات السيطرة على المستوى المحلي سوف نتخذها منكأ للحديث عن المنيرة الغربية.

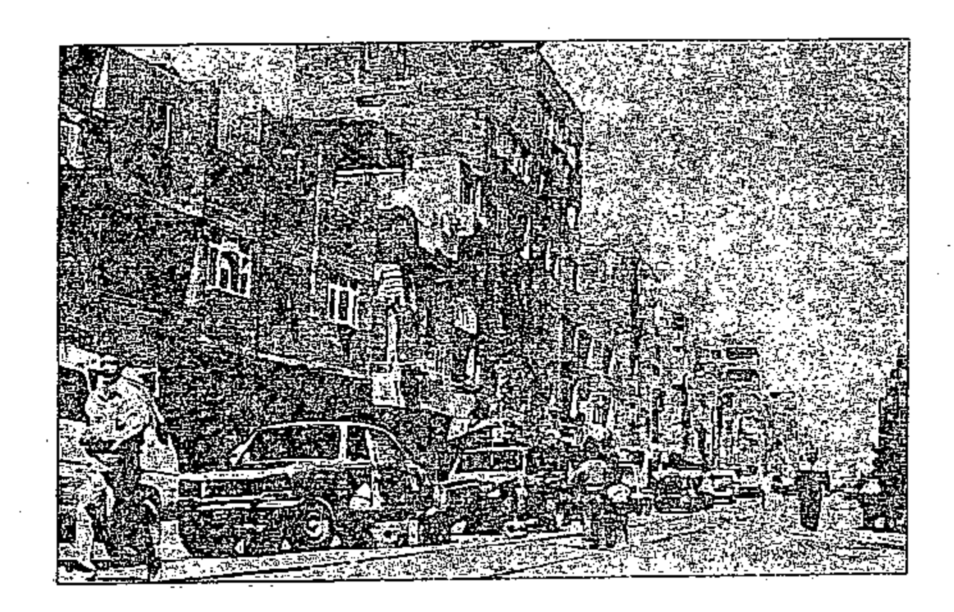
ليس هناك أرقام متاحة لدينا عن الحالة الاجتماعية في المنيرة الغربية. ولكننا لسنا محتاجين إلى أي أرقام. فالفقر هنا تراه بعينك المجردة وتشمه بأنفك وتمسكه **بيدك**. ومن الصعب أن تحتك بواقع الناس في هذه المنطقة دون أن تفقد اعتدالك- إذا كنت من المعتدلين- . فاذا كنت من الذين يحلمون بالحلول السلمية للمظالم الاجتماعية وللقهر الطبقي، اذهب إلى المنيرة الغربية وهناك سوف تشفى وتتعافى من أوهامك.

على أن هذه الحالة المتردية للمنيرة الغربية لا تقارن- بأي حال من الأحوال- بالوضع منذ سنوات قبل تحرير المنطقة من الشيخ جابر. فقد **قامت الدولة منذ ذلك الحين بمشروعات لتنمية خدمات المنطقة** ، من **رصف الطرق ومياه الشرب وكهرباء وصرف صحي** ، وتدفقت على الحي بعض **أموال المعونة الأمريكية والبريطانية** . مما يذكر أن **الأمير تشارلز** قام بزيارة المنطقة منذ فترة كي يرى بنفسه التحسن الذي لحق بها. ولكن رغم كل هذه الاستثمارات تظل المنيرة الغربية من أفقر أحياء القاهرة.

يلاحظ أن **المنطق الأمني كان طاغيا في تنمية الخدمات بالحي** .



من الجمهورية الإسلامية إلى سيطرة الحزب الحاكم



فقد كانت الأولوية القصوى في البداية لرصف بعض الطرق لتسهيل وصول قوات الأمن إليها. ولكن على أية حال فإن التحسن النسبي الذي لحق بالحي يجب أن يرد لصاحب الفضل الرئيسي وهو الشيخ جابر. فلولا استقلاله بالمنيرة عن سلطة الدولة ولولا الإعلام الغربي الذي كان مولعاً به ما كانت المنيرة رأت شارعا واحدا مرصوفا وما كانت عرفت الصرف الصحي. هناك قصة شهيرة سمعتها مرات عديدة من أهالي المنطقة عن محافظ الجيزة الأسبق عبد الحميد حسن، وهي أنه لم يكن يعرف بوجود المنيرة الغربية في محافظة الجيزة وقال أنه اكتشفها بعد استفحال المد الإسلامي بها. وهذا درس مستخلص لسكان المناطق العشوائية. فالدولة لن تشعر إلا إذا اضطروها على خدمتهم حتى تأمن من غضبتها.

لقد كان إمداد الخدمات للمنطقة جزءاً من استراتيجية بسط سيطرة الدولة على الحي. فتنظيف المنطقة من الإسلاميين لم يكن كافيا بأي حال من الأحوال حيث أن القاعدة الأساسية التي سمحت للإسلاميين بالأمر كانت تتمثل في افتقاد الأهالي لأبسط الخدمات في إدارة حياتهم اليومية من مياه الشرب إلى الاستعانة بعربات الشفط لنزح الصرف الصحي... الخ. وكان من مظاهر استغلال الأمر السرطاني للقطاع غير المنظم في التجارة والحرف مما يعني عدم سداد هؤلاء لأي ضرائب. وتسديد الضرائب بالنسبة للدولة شديد الأهمية ليس من حيث حصيلتها و لكن- وذلك الأهم- من حيث أنها مظهر من مظاهر الخضوع لسلطة الدولة.

انتماء محلي أم طبقي؟

دائما ما يقال إن الحملات الانتخابية في مصر تحكمها القضايا الخدمية والمحلية، فماذا إذا كانت الحملات تدور في دائرة تعاني من نقص شديد في الخدمات مثل المنيرة الغربية؟.

المحور الأساسي للسياسة والحملات الانتخابية في هذا الحي هو تنمية الخدمات. المثال الصارخ على سيادة هذا المحور هو أن نائب امبابة في البرلمان وهو اسماعيل هلال يعمل وكيلا لوزارة الكهرباء، وهو بالطبع منصب يتيح له تسهيل إمداد الحي بالكهرباء، وفي كل المؤتمرات التي حضرتها كان الخطاب الأساسي لهذا المرشح أو ذاك هو قدرته على الاتصال بالمسئولين لزيادة نصيب المنيرة الغربية من الخدمات.

هناك ٤٣ مقعداً في المجالس المحلية بامبابة كان يتنازع عليها حوالي ٩٠ مرشحا. أي أن المنافسة الانتخابية في امبابة كانت قوية بالمقارنة ببعض الدوائر الأخرى التي عرفت فوزا بالتزكية. فمن المنيرة الغربية ١٢ مرشحا كان هدفهم الأساسي المعلن هو الحصول على تمثيل لأول مرة في المجالس المحلية لعلها تكون خطوة للفوز بمقعد امبابة في مجلس الشعب في المستقبل.

ومن المفارقة هنا أن الانتماء المحلي في خطاب المرشحين كان نافيا للانتماء الطبقي. وبيان ذلك كالآتي: ليس من الصحيح أن سكان المنيرة الغربية كلهم فقراء، فبعضهم يفوق العديد من سكان المهندسين ثراء، في إحدى زياراتي للمنطقة وأثناء حديثي مع أحد التجار في متجره كان هناك فيلم يدور في التلفزيون وكان بطل الفيلم الأجنبي يقبل البطلة. فقلت ربما العجب في ذلك لعلها غفلة من الرقابة تتيح للمراهقين المكبوتين مساحة من التنفس. لكن البطل تمادى في القبلة إلى الحد الذي جعلني أبحث عن الترجمة فلم أجدها. فسألت التاجر عما إذا كان ذلك يعرض في تلفزيون جمهورية مصر العربية فقال لي: لا إنه الدش. ذلك مثال واحد عن بعض الثراء الموجود في المنطقة. مجمل القول هو أن التعامل مع المنيرة الغربية ككتلة انتخابية واحدة يخفي كثيراً من التمايزات في الحي. معظم مرشحي المنيرة الغربية ركزوا على المقارنة بين الخدمات في منطقتهم وتلك التي يحصل عليها جيرانهم في المهندسين. ولكنهم لم يكتفوا بذلك فتحدثوا عن الظلم الذي يحيق بالمنيرة الغربية مقارنة بالمناطق الأخرى في امبابة مثل مدينة العمال والمنيرة الشرقية وتعهدوا بزيادة مخصصات المنطقة من الميزانية الكلية لامبابة. وهكذا أصبح التضاد قائما أيضا مع جيرانهم الفقراء في إمبابة. وتلك هي النتيجة الطبيعية لتقسيم الأنا والآخر على قاعدة الانتماء المحلي «منيرة غربية/ مدينة العمال» وليس الانتماء الطبقي «عمال وفقراء / رأسماليين وأغنياء». ذلك لا يعني على الإطلاق عدم أهمية مخاطبة الانتماء المحلي بالنسبة للقوى السياسية التي تسعى لتعبئة الجماهير على أسس طبقية. ولكنه يعني إذا تركت

الجماهير فرصة للخطاب المحلى الذى يبثه الانتهازيون والذى يلعب على وتر الظلم التى تعانى منه منطقة بالنسبة للمناطق الأخرى فمستورد حالة أقل ما يقال عنها أنها تزييف **لوعى الجماهير** من حيث أنها تقنع حيا بفقرائه و أغنيائه فى مواجهة الأحياء الأخرى. أما إذا تم الربط بين الظلم التى تعانى منه الجماهير فى أماكن سكنها بالقهر الذى تعانى منه فى العمل ، أى بالقهر الطبقى فذلك كفيل بخلق وعى طبقى واضح وقوى كما أنه يمثل فرصة حقيقية لبناء تحالفات طبقية على المستوى المحلى بين العمال والطبقات الأخرى المقهورة.

التحالفات الانتخابية

باستثناء قائمة **حزب التجمع** واثنين من **الناصريين** وبعض مرشحى حزب **العمل** كانت الساحة الانتخابية فى إمبابة مرتعا لمرشحى الحزب الوطنى والمنشقين عليه، أى الذين لم ينالوا شرف النزول على قائمة الحزب فقرروا النزول مستقلين. والتحالفات الانتخابية بين مرشحى الوطنى وبعضهم البعض وبعضهم والمنشقين كانت على أشدها معظمها تحالفات انتهازية هشة كانت تتغير كل يوم. والمثال على ذلك هو القوائم التى كان يوزعها المرشحون على الناخبين والتى يسميها **حسن بيومى** مرشح قائمة التجمع بامبابة بقوائم الضرب، حيث أن المرشحين كانوا يصدرون العديد من النسخ المعدلة والتى تضم تحالفات جديدة وكسرا لتحالفات قديمة . وظلت هذه القوائم فى حالة حذف واضافة وتعديل حتى ليلة الانتخابات.

كسر التحالف

يقول بعض مرشحى المنيرة أنهم حصلوا على وعود من الحزب الوطنى فى الانتخابات التشريعية الأخيرة بأن المنيرة سيكون لها نصيب فى قوائم الحزب . ولكن هذا لم يحدث. وذلك فى الواقع يمثل قمة فى انعدام التفكير الاستراتيجى للحزب الوطنى حيث أن ذلك كان يمثل فرصة لادماج المنطقة واحتوائها. ولكن على ما يبدو أنه لم يكن هناك قرار باستبعاد مرشحى المنيرة ولكن الأمر كان ببساطة أن قائمة الحزب لم تتسع لهم. مما أدى إلى نزول العديد من أعضاء الحزب كمستقلين وعلى رأسهم **فتحى قمر** .ولكن ذلك لم يمنع من قيام تحالفات بينهم وبين مرشحى الحزب الوطنى والمستقلين .حتى كان ذلك اليوم.

فى يوم ٤ أبريل عقد مرشحو الحزب الوطنى مؤتمرا احتفاليا فى إمبابة للاحتفال بفوز **كمال درويش** برئاسة نادى الزمالك. ما المانع من استخدام ورقة الكرة بما **أن معظم سكان امبابة زملكاوية متعصبين** . المهم أن صوانا ضخما و فخما كان منصوبا. واللافتات تشير إلى الأربعة الكبار (أو عصابة الأربعة كما أطلق عليهم) على قائمة الحزب الوطنى فى إمبابة **الحاج عيسى عيسى، الحاج عبد النافع عبد الحميد، الحاج عبد المنعم عمارة وأخيرا المليونير المعروف الحاج سرور الصباحى صاحب مصانع ملابس**. (لاحظ أن كلهم حجاج) كان الصوان ممتلئا عن آخره. وكان هناك عدد كبير من النساء . فهل ذلك دليل على مشاركة قوية من المرأة فى السياسة ؟ بالطبع لا. فبسؤالهن عن سبب وجودهن قيل لى أنهن **عاملات فى مصنع الحاج سرور مرشح الحزب الوطنى** .«سقفوا كويس عشان تخدوا تلات أيام مكافأة». هكذا قال لهم شخص يبدو أنه ملاحظ العمال فى مصنع الحاج. وكان هناك أيضا طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما قال لى أنه يعمل فى المصنع. وبسؤاله عن ساعات عمله قال لى أنه يعمل من ٩ صباحا إلى ٩ مساء. ولكن يبدو أن ذلك لم يمنعه من الحضور للتعبير عن مدى حبه للحاج. وهكذا يبدو أن الحاج لم يكتف باعتصار عماله فى المصنع، ولكنه أيضا يتتبعهم خارج العمل لكى يجبرهم على التصويت له.

بعد أن صفق الحضور وزغردت عاملات المصنع أخذ المتحدثون الواحد تلو الآخر يعددون المآثر العديدة لمرشحى الحزب الوطنى والتى يجهلها معظم الناس من فرط غفلتهم. الطريف أن أحد المتحدثين قدم نفسه باعتباره يمثل منطقة مدينة العمال فقال أن كل فئات الشعب فى تلك المنطقة جاءت للتعبير عن ثقتها فى مرشحى الحزب الوطنى. وعدد هذه الفئات بأنها وبالحرف الواحد«رجال الأعمال، المهندسون، الأطباء والمدرسون» .وهكذا يتضح أن مدينة العمال لم يعد بها عمال.

المهم بالنسبة لموضوعنا هو أن مرشحى المنيرة الغربية حاولوا المشاركة فى المؤتمر ولكن تم استبعادهم مما أدى إلى انسحابهم ودعوتهم كل أهالى المنيرة إلى الانسحاب وعادوا إلى منطقتهم فى شبه مظاهرة وعقدوا مؤتمرا فى أحد شوارع المنيرة . وهكذا تم كسر التحالفات التى أقاموها مع بعض مرشحى الحزب الوطنى. كان الموضوع الأساسى فى المؤتمر **هو إدانة خيانة مرشحى الوطنى ومحاولتهم الحيلولة دون نجاح أى من مرشحى المنيرة الغربية** .وقال المتحدثون أن باستطاعة أهالى المنيرة الغربية أن يبرزوا قوتهم الحقيقية فى صناديق الانتخابات وينتخبوا مرشحيهم . وقال أحد التجار الأثرياء فى المنيرة أن مرشحى المناطق الأخرى فى امبابة يستندون على دعم تجار مناطقهم الذين يسعون لاضفاء الحماية على مصالحهم وأنه يجب على تجار المنيرة أيضا أن يدعموا مرشحيهم. كان حاضرا فى المؤتمر حوالى ٢٥ شخصا فقط ولم تنجح الميكروفونات التى كان صوتها يصل إلى أطراف المنطقة فى اثارة اهتمام الناس بهذه الانتخابات.

المفاجأة حدثت يوم الانتخابات وذلك حين استطاع ٧ من مرشحى المنيرة بالفعل أن يفوزوا . وبالاضافة لهم كان الفوز الساحق من نصيب الحزب الوطنى. لم تستطع قائمة اليسار وحزب التجمع والناصريون الفوز بأى مقعد . و هذه **النتيجة ترجع فى جزء كبير منها إلى التزوير الذى تم بكل أنواعه ابتداء من شراء الاصوات وتسويد البطاقات ووصولا إلى تقفيل الصناديق** . ولكن هل كانت النتيجة ستتغير اذا لم يحدث تزوير. يقول **حسن بيومى** مرشح قائمة اليسار: من الممكن نجاح بعض مرشحى اليسار لو كانت الانتخابات نزيهة فهناك ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ يسارى **(بالمعنى الواسع)** فى امبابة وهم يعطون أصواتهم فى الانتخابات. على أى حال لقد حسم التزوير النتيجة و هو لم يقتصر على مرشحى الوطنى فقط بل وشمل المستقلين أيضا.

ومن الصعب معرفة إذا كانت هناك تعليمات من أعلى بالسماح لمرشحى المنيرة بالفوز لتدارك الخطأ الذى وقع فيه الحزب الوطنى بعدم ادراجه لأى من سكان المنيرة على قوائمه . ويمثل دخول هؤلاء فى المجالس المحلية حلقة من حلقات ادماج المنيرة الغربية فى النظام السياسى وفرض سيطرة الدولة عليها والذى بدأ بتنظيف المنيرة من الاسلاميين وبامداد المنطقة ببعض الخدمات.

فهل يغير ذلك من واقع الفقراء فى المنيرة الغربية؟.

ملحوظة

أود أن أعبر عن امتنانى للمساعدات القيمة التى قدمها لى باتريك هانى فى جمع المعلومات الخاصة بالموضوع ،كما أعبر عن شكرى لروبرتو راديير للصور التى قام بالتقاطها تطوعا.

منذ الاعلان عن نتيجة انتخابات مجلس الشعب التي جرت في ٢٩ / ١١/ ٩٥ ثم انتخابات الاعادة التي جرت في ٦ ديسمبر من العام نفسه . واللتين شهدتا أحداث عنف وتزوير شديدين وسقط فيهما عدد من القتلى والجرحى لم تشهده مصر خلال تاريخها النيابي.. تابع المرشحون تقديم الطعون حول صحة هذه الانتخابات إلى محكمة النقض. ليصل عدد الطعون التي قدمت إلى المحكمة للمطالبة ببطلان العملية الانتخابية إلى **أكثر من الف طعن** .شملت غالبية الدوائر على مستوى الجمهورية ، ولتتابع صدور تقارير محكمة النقض الخاصة ببطلان الانتخابات في عدد كبير من الدوائر تتراوح بين ١٠٠ دائرة حسب أقل التقديرات و ١٥٠ دائرة حسب ما نشر في جريدة الشعب ، مما يعني أن **أكثر من نصف أعضاء مجلس الشعب قد دخلوا المجلس عن طريق التزوير** وذلك على الرغم من أن المحكمة لم تنته من نظر كل الطعون الانتخابية المقدمة إليها حتى الآن.

تقارير محكمة النقض ببطلان انتخابات مجلس الشعب



مرشحو السلطة يفوزون

سليمان متولى

أحمد حويلى

تحقيق:
خالد البلشى

ولقد احيلت تقارير محكمة النقض حول بطلان الانتخابات إلى مجلس الشعب لاتخاذ الاجراءات اللازمة حيال الأعضاء الذين قررت المحكمة إبطال عضويتهم، فاصدرت اللجنة التشريعية بالمجلس برئاسة المستشار **محمد موسى** -الذى صدر تقرير من محكمة النقض ببطلان انتخاباته بعد ما شابها من تزوير وتعد على **حرية المواطنين** -قرارها بان المجلس سيد قراره وان احكام محكمة النقض غير ملزمة لمجلس الشعب وأن البت في بطلان الانتخابات من عدمه شأن من شئون اعضاء المجلس. وعليه فلقد رفضت اللجنة التشريعية بالمجلس كافة التقارير التى أحالتها محكمة النقض إليها والخاصة ببطلان الانتخابات.

وهكذا تولى المجلس البت في صحة عضويته وإبطال الانتخابات عن طريق الأعضاء الذين قررت المحكمة أنهم دخلوا المجلس عن طريق التزوير . وبذلك يكون المجلس هو المتهم والحكم في نفس الوقت ليمارس دوره عملاً بمبدأ: «قالوا للحرامى احلف .. قال جالك الفرج» وذلك خلافا لما استقرت عليه السوابق الدولية في هذا المجال .ففى موقف مشابه لما نحن فيه الان وبعد معركة انتخابية حامية الوطيس قرر مجلس



ضياء الدين داود — ابو العز الحريري — عادل حسين — مختار جمعه

ضحايا التزوير

العموم البريطانى أنه غير أهل للفصل فى صحة نيابة أعضائه وإن ذلك من شأن القضاء.

وأى قراءة لتقارير محكمة النقض الخاصة ببطلان العملية الانتخابية تكشف عن مجموعة خطيرة من الحقائق ، أمكن استخلاصها من تقارير البطلان فى ٥٠ دائرة انتخابية.

وتعود معظم أسباب البطلان إلى الخلل الواضح فى قوانين الانتخابات المعمول بها الان مما جعلها **أداة طيعة فى يد وزارة الداخلية** للعبث بإرادة المواطنين وخصوصا فى ظل غياب الاشراف القضائى الكامل على العملية الانتخابية كما تعود هذه الأسباب لامتلاء جداول الانتخابات بأسماء الموتى والمسافرين ورجال الشرطة والقوات المسلحة مما يسهل عمليات التزوير عن طريق التصويت بأسمائهم لدرى من ماتوا منذ عام ١٩١٠ يصوتون فى انتخابات عام ١٩٩٥ . تقول تقارير محكمة النقض أن وجود موتى مقيدين بكشوف الانتخابات تأشر أمام اسم كل منهم بما يفيد الادلاء بصوته أو التأشير أمام أصوات الغائبين أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو قيام الفرد الواحد بالتصويت أمام أكثر من لجنة الناتج عن تكرار القيد فى الجداول الانتخابية كان من أهم أسباب التلاعب فى النتائج . ولقد ظهر هذا فى غالبية الدوائر التى تم إبطال نتائجها مثل دوائر **دمنهور** «المرشح فيها زهدى الشامى مرشح التجمع، الذى تم اسقاطه ودائرة منية النصر دقهلية الذى أنجح فيها رئيس اللجنة التشريعية ، ودائرة **كوم امبو** محافظة أسوان والذى اسقط فيها مختار جمعه عن حزب التجمع مقعد **العمال** ونائب الدائرة السابق. وفى **قلين** بكفر الشيخ وكذلك فى **طهطا** محافظة سوهاج. وفى دائرة **العجوزين** بكفر الشيخ . أما فى سمنود غربية فلقد تم التصويت للمتوفين وعشرة من الناخبين الذين كانوا معينين أمناء ورؤساء لبعض اللجان فى محافظة المنوفية فى نفس اليوم .وفى الدائرة السابعة بأسيوط **مركز شرطة الفتح وساحل سليم** فلقد قام عدد من المتوفين بالادلاء بأصواتهم من بينهم **اعمام الرئيس جمال عبد الناصر** .وفى دائرة **مصر القديمة** تضمنت الكشوف ٣٨ متوفياً تأشر أمامهم بما يفيد الادلاء بأصواتهم . أما فى دائرة **الحسينية** شرقية والمرشح فيها **محمد مهير** مرشح التجمع فلقد ثبت تكرار قيد أسماء بعض الناخبين فى جداول أكثر من شياخة والتصويت بأسمائهم فى أكثر من لجنة بالاضافة لاسماء متوفين وحالات اسماء دون السن القانونى. ولعل من ابرز الحالات كانت فى وجود ٣٩٠ متوفياً ادلوا بأصواتهم فى دائرة **الشرق** ببور سعيد . أما الدائرة السادسة مركز قويسنا (دائرة **سليمان متولى**) وزير النقل والمواصلات فلقد جاء تقرير المحكمة لصالح النائب المستقل **جلال غريب** حيث تم التأشير أمام أكثر من ٦٠٠ صوت من المتوفين والموجودين خارج البلاد بما يفيد ادلائهم بأصواتهم .حيث تم التأشير بالادلاء بالاصوات أمام ١٧٤ متوفياً ، ٢١٧ ناخباً مسافراً للخارج وعشرة ناخبين مقيدى الحرية .فى حين تكرر ادلاء ٢٩٩ ناخباً بأصواتهم فى أكثر من لجنة ولعل الطريف هو قيام السيدة **هانم محمد عامر** المتوفاة عام ١٩١٠ بممارسة حقها فى الادلاء بصوتها حسب ما افرته كشوف الانتخاب -وفى دائرة **فارسكور** والمرشح فيها **ضياء الدين داود** رئيس الحزب الناصرى تم التصويت لـ ٣٤٠ فرداً من الموتى والمفقودين والغائبين . أما فى دائرة مدينة نصر والمرشح فيها **عادل حسين** فلقد ثبت قيام د. عبد المنعم عمارة بنقل ١٥ ألف صوت من خارج الدائرة من أندية الاسماعيلية وغيرها إلى شياخة الاستاد بالدائرة . لعل ذلك يعكس ما آلت إليه كشوف الانتخابات من حال ولعلنا لو أردنا إحصاء الدوائر التى بها هذا الخلل نستعرض لكل الدوائر على مستوى الجمهورية .

ورغم انه من البديهى أنه بثبوت قيام شخص واحد من المتوفين أو المسافرين خارج البلاد بالادلاء بصوته فى أى لجنة فان هذا يعد دليلاً على التزوير لابد وان يحجب الثقة فى بيانات اللجنة كلها . إلا أن محكمة النقض لم تعتمد على هذا السبب وحده فى إبطال الانتخابات نظراً لتفشى الخلل فى جداول الانتخاب وهذا ما حدث فى دائرة

الزيتون «لجنة د. **زكريا عزمي**» وما حدث بدائرة **ادكو** برشيد والتي رفضت المحكمة فيها **الطعن** رغم وجود ١٣ شهادة وفاة لبعض ناخبي الدائرة ومن ثم يكون الطعن على غير أساس كما رأت المحكمة.

الا يدعونا كل هذا إلى تنقية جداول الانتخاب وتعديل نظام الانتخاب بما يكفل وجود رقابة قضائية على العملية الانتخابية في جميع مراحلها، بما في ذلك الطعون أو المنازعات الخاصة بتحرير جداول الانتخاب، أو بعملية الترشيح أو عملية الانتخاب ذاتها حتى يتسنى إصلاح ما فسد.

الظاهرة الثانية هي المتعلقة ببطلان الاجراءات والخاصة بنماذج الانتخاب والفرز.

أ- فهناك إجراءات تتعلق بكشوف الانتخاب «نموذج ٣٨ ش» حيث اثبت في العديد من التقارير أن رئيس اللجنة لم يوقع أمام اسم الناخب حسب ما ورد في المادة ٣٢ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتي أوجبت على أمين اللجنة أن يوقع في كشوف الناخبين أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه بما يفيد ذلك وهو ما رددته المادة ٢٩ من تعليمات وزارة الداخلية الصادرة في قرار وزير الداخلية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٤ الخاص باجراءات ترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الشعب.

ولقد تم رصد ذلك في العديد من الدوائر مثل دوائر **أبو حماد** شرقية ودائرة **المنيل** بالقاهرة والمرشح فيها **مصطفى النشرتي** عن حزب الوفد ودائرة قسم **شرطة الجيزة** والتي نجح فيها د. **أحمد جويلي** وزير التموين والتجارة الخارجية وفي الدائرة السادسة **بقويسنا** وفي دائرة **روض الفرج** والذي ثبت فيها أن أمين اللجنة لم يوقع قرين كل اسم حضر في خمس لجان. ولعل ابرز مثال على ذلك هو ما حدث في **دائرة كرموز** والتي صدر فيها تقرير النقض بالبطلان لصالح ابو العز الحريري مرشح حزب التجمع عن العمال والنائب المستقل **محمد البلشي** عن الفئات حيث ثبت انه في ٣٥ لجنة من واقع ١٥١ لجنة لم يتم التوقيع فيها أمام اسم الناخب بما يفيد الادلاء بصوته مما حدا بمحكمة **النقض ان تبطل ١٠٥٧٩ صوتا مزورا لصالح مرشحي الحزب الوطني .كانت كفيلة بان يخسر الانتخابات.**

ولعله من الضروري أن نشير إلى أن المشرع أوجب على أمناء اللجان الفرعية التوقيع أمام اسم الناخب الذي يحضر للادلاء بصوته حتى يضمن لهذه الكشوف توافر الثقة في اثبات حضور الناخبين المحددة أشخاصهم بالكشوف حتى يبعث على الاطمئنان إليها ويحول دون التلاعب في أصوات الناخبين اذ انه في حالة عدم التوقيع من أمين اللجنة يمكن لأي شخص أن يؤشر في الكشوف بأي علامة تفيد حضور الناخبين على خلاف الحقيقة وخصوصا في ظل غياب مادة تنص على أن يوقع الناخب بنفسه أو يبصم أمام اسمه في كشوف الناخبين مما يمنع العبث بهذه الكشوف.

ب- كما استندت المحكمة في تسبيبها لبطلان الانتخابات إلى بطلان محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» **نتيجة لعدم تحرير بعض هذه اللجان لهذه المحاضر** . أو لخلو البعض الاخر من البيانات الجوهرية التي تطلبها القانون وعدم توقيع رؤساء وأمناء وأعضاء بعض اللجان على محاضر تلك اللجان . بما يشكل بطلانا لهذه المحاضر وللعملية الانتخابية ذاتها حسب ما جاء بالقانون حيث نصت المادة ١٩ من القانون ٧٣ على أن «يقوم أمين لجنة الانتخاب الفرعية بتحرير محضر بجميع الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وتلاوته عليها في آخر الجلسة ويحرر هذا المحضر من نسختين ويوقع عليهما رئيس وأمين اللجنة والأعضاء وترسل احداهما إلى مدير امن المحافظة وتسلم الثانية إلى رئيس اللجنة العامة . وكذلك حسب ما جاء في المادة ٤٥ من تعليمات وزير الداخلية بشأن «نموذج ٥١ ش» والتي نصت على أن يوقع عليه كل من الرئيس و أمين وأعضاء اللجنة مع كتابة أسمائهم وخصائصهم بالنموذج بخط واضح وبذات القلم.

ومن النماذج الواضحة على بطلان محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» ما حدث في دائرة **كوم امبو** بمحافظة اسوان والمرشح فيها **مختار جمعه** مرشح التجمع عمال حيث ثبت أن هناك ٥٣ **لجنة** لم يدون بالنموذج ٥١ش الخاص بها اية بيانات كما وجد ان هناك نماذج غير موقعه إطلاقا . أما في دائرة **كرموز** فلقد وجد أن هناك ٥ لجان لم يحرر لها النموذج ٥١ ش مطلقا. أما في ملوى فلقد ثبت أن النماذج ٥١ ش جاءت خلواً من البيانات في ٢٢ لجنة وأن ١٥ نموذجاً جاءت غير موقعة من رئيس وأمين اللجنة .وفي دائرة **ديارب نجم** شرقية ثبت عدم وجود نماذج ٥١ ش في خمس لجان بينما جاءت هذه النماذج خلواً من اية بيانات في خمس لجان . وعموماً فلقد ظهر الخلل في محاضر اللجان الفرعية في غالبية الدوائر التي ابطلت.

ولاستجلاء الأمر حول أهمية محاضر اللجنة الفرعية «نموذج ٥١ ش» فلقد نصت المادة ٣٤ من القانون ٧٣ لسنة ٥٦ على «أن يعلن رئيس اللجنة الفرعية في ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت المعين لذلك وتختم صناديق وأوراق الانتخاب ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها إلى رئيس اللجنة العامة لفرزها بواسطة لجنة الفرز التي تتكون برئاسة رئيس اللجنة العامة».

وعلى ذلك **فمحاضر اللجان الفرعية تكون هي الأساس الذي تقوم عليه العملية الانتخابية وتعتمد عليها اللجان العامة بخصوص نتيجة الفرز النهائية وبالتالي نتيجة الانتخابات**.. واذا لم يتم التوقيع على نماذج ٥١ش فاننا لا نستطيع تحديد مصدرها الحقيقي هل هو اللجنة فعلاً أم أي جهة أخرى من مصلحتها تزوير الانتخاب فتتلاعب بهذه النماذج .. وخصوصا في ظل غياب الاشراف القضائي حيث أن القاضي الوحيد يكون هو رئيس اللجنة العامة . فالتوقيع على هذه المحاضر من الرئيس والأمين والأعضاء شرط ضروري لصحتها وبالتالي صحة الانتخابات بشكل عام فهي المصدر الذي نستطيع الرجوع اليه في حالة الشك في النتيجة العامة للانتخابات. ومما يؤكد أهمية التوقيع على هذه المحاضر ما حدث في دائرة **منشأة القناطر** جيزة حيث ثبت في ديباجة محضر لجنة «١» «ان اسم رئيس اللجنة هو **روماني عدلي مسيحه سعيد** في حين أن هذا المحضر قد ذيل بتوقيع رئيس لجنة أخر **هو** ياسر **أحمد علي** وما حدث في اللجنة الفرعية «٩٠» من نفس الدائرة حيث ثبت أن اسم العضو الموقع على محضر فرز اللجنة الفرعية ٥٠ ش هو سعيد محمد عبد المقصود بينما العضو الموقع على محضر اجراءات فرز صندوق اللجنة نموذج ٤٨ش هو **الناصر صلاح الدين محمود** وعليه كان لابد من ابطال هذه الدائرة لوجود تزوير في الأوراق الرسمية يتعذر معه تحديد من صدرت عنهم.

واستندت المحكمة في تسبيبها لبطلان الانتخابات في كثير من الدوائر إلى بطلان محاضر فرز اللجان الفرعية أو العامة «نماذج ٤٨ ش ، ٤٩ش ، ٥٠ش » وذلك لنفس أسباب بطلان محاضر اللجنة الفرعية السابقة.

ولعل من أبرز الأمثلة التي توضح ذلك ماحدث بدائرة **كوم امبو** باسوان بالنسبة للنموذج ٤٩ ش الخاص بمحضر اجراءات فرز اللجنة العامة حيث وردت إلى المحكمة صورة ضوئية منه من مدير أمن أسوان بمطالعتها تبين أن ديباجتها خلت من كثير من البيانات الهامة وموقعه من رئيس اللجنة العامة وأمين اللجنة وثلاثة أعضاء فقط . ولكنه بطلب النسخة الاصلية وردت وبها شطب وتعديل بالنسبة لمجموع الأصوات الباطلة وموقعة من جميع الاعضاء . وجاء معها كتاب مديرية الأمن يتحدث عن إلغاء أصوات اللجنة ٦٤ بقرار من رئيس اللجنة العامة، بما يعد تعدياً على القانون . رغم عدم ثبوت ذلك

بأى من النموذج أو صورته. ومع هذا التلاعب الواضح بالنماذج كان من الصعب استكناه الحقيقة منه وكان لابد من الرجوع إلى محاضر اللجنة الفرعية، باعتبارها الاساس والتى ثبت بطلانها مما توجب معه ابطال الانتخابات في هذه الدائرة.

الغريب ان اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قررت (!!) ان بطلان الاجراءات لا يستوجب معه بطلان الانتخابات وذلك لان القانون ٧٣ لم ينص على البطلان في نصوصه إذا لم تستوف الاجراءات بشكل قانوني.

فما ذا قالت محكمة النقض حيال ذلك؟.

نجد أن عدداً كبيراً من التقارير قد اجمعت في ردها على ادعاء اللجنة التشريعية على أنه «بالنظر إلى نهج القانون فلقد **وضع المشرع نصوصه في صورة آمرة ولم يكن في حاجة إلي تقرير البطلان جزاء على مخالفتها لان ذلك أمر يتعلق بسلامة العملية الانتخابية ذاتها** .حيث أن تلك النصوص وردت لضمان نزاهة الانتخابات وحيدة القائمين عليها وتجردهم فهي مقصودة لذاتها ومن ثم **يترتب البطلان حتما عند مخالفة أى من أحكام هذا القانون المتعلقة بالرقابة على عملية الانتخاب وأوضاع محاضر فرز الاصوات وكشوفها والقول بغير ذلك سوف يترتب عليه حتما الاستملاء بالاهواء الشخصية لبعض المنوط بهم الاشراف على العملية الانتخابية** . وسوف يسمحون لانفسهم بالحصول على صلاحيات وتقديرات للتجاوز عن بعض الاجراءات التى أوجبها القانون . والتى هي في حقيقتها تمثل اعتداء صارخا على ارادة المشرع المكلف قانونا بصياغة ارادة المواطنين ووضعها في شكل خاص بعيد عن الاجتهادات الشخصية التى قد يصعب معها الوقوف على حقيقة سوء القصد أو حسن النية فيها . ومن ثم استلزم الأمر إقرار البطلان عند مخالفة أى اجراء من الاجراءات التى نص عليها القانون . ولقد ظهر بطلان الانتخابات واضحاً .في دائرة **المنزلة** والمرشحة فيها **هانم طوبار** عن حزب العمل حيث ثبت عدم توقيع جميع المحاضر العامة أو الفرعية في الدائرة.

وكان من اسباب البطلان التى وردت في الكثير من تقارير محكمة النقض أنه وجدا ان أعداد بطاقات الرأى التى وجدت بصناديق الفرز حسبما ورد بالنموذج ٤٨ ش **لا يطابق** عدد الناخبين الذين ادلو باصواتهم طبقا لما ورد بالنموذج ٥١ ش . أو طبقا لما ورد بالنموذج ٣٨ ش الخاصين باللجان الفرعية . ولقد ظهر هذا غالبا على شكل **زيادة في عدد البطاقات التى وجدت بالصناديق عن عدد الناخبين الذين تأشر أمامهم أنهم أدلوا بأصواتهم** . ولقد ظهر هذا جليا في عدد كبير من الدوائر التى أبطلت فيها الانتخابات مثل دوائر **تلين بكفر الشيخ واسطنها** بمحافظة المنوفية **ومنية النصر** بالشرقية دائرة رئيس اللجنة التشريعية حيث وجدت بطاقات زائدة في صناديق الانتخاب عن عدد الذين ادلوا باصواتهم. أما في دائرة شرطة **الجيزة** فلقد اختلفت اعداد بطاقات الرأى حسبما ورد بالنموذج ٤٨ ش عن عدد الذين ادلو باصواتهم حسبما ورد بالنموذج ٣٨ ش في ٢٠ لجنة . وهو ما تكرر في ٢٣ لجنة من واقع ١٠٥ لجنة بدائرة **ديارب نجم** شرقية. أما في **كرم امبو** فلقد **اختلفت أعداد البطاقات عن عدد الاصوات في ٣٥ لجنة** . ولعل أكثر الدوائر التى ظهرت فيها هذه الظاهرة كانت **دائرة قسم شرطة ملوي** بالمنيا حيث تبين أن عدد الناخبين الذين أدلو بأصواتهم والثابت في النموذج ٥١ ش غير مطابق لبيان عدد البطاقات التى أعطيت والثابت في نموذج ٤٨ ش في جميع لجان الدائرة وعددها ١٦١ لجنة لنجد مثلا في لجنة رقم ٧٤ ان عدد الناخبين الذين ادلوا باصواتهم كان ١٨٣ ناخباً بينما وجد ٤٠٣ بطاقة انتخاب داخل صندوق الانتخاب طبقا للنموذج ٤٨ش وكان ذلك ناتجا لعمليات التقفيل الواسعة التى شهدتها الدائرة.

وكان أحد الأسباب التى أدت إلى خلل العملية الانتخابية هو **قيام الشرطة بالتزوير بالقوة في كثير من اللجان أو استخدام العنف ضد المواطنين ومندوبي المرشحين لتسهيل عمليات التزوير** . ولقد ثبت ذلك في العديد من اللجان في دائرة **نقاده** بقنا وفي دائرة **اسطنها** منوفية ثبت قيام الشرطة وأجهزة الحكم المحلي بالتزوير بالقوة في معظم لجان الدائرة كما قامت الشرطة بتسويد بطاقات الانتخاب بالقوة لصالح مرشح الحزب الوطني **محمود أبو النصر** ضد د. **محمد كامل** مرشح الوفد . أما في دائرة منشأة القناطر جيزة فلقد **تم رصد وجود قوة من الشرطة داخل مقر اللجنتين ١٠ ، ١١ تقوم بتسويد بطاقات الانتخاب بالقوة لصالح مرشحى الحزب الوطني** . وفي مدينة نصر قامت الشرطة بنقل صناديق الانتخاب من لجان الانتخاب إلى لجان الفرز بدون وجود مندوبي المرشحين . وكما ظهر عنف الشرطة فلقد استخدم بعض المرشحين العنف تجاه المرشحين الآخرين. في دائرة **فارسكور** تم رصد اعتداء **جماعات مسلحة على مندوبي ضياء الدين داوود** . وفي دائرة **أبو حماد** شرقية كشف تقرير محكمة النقض قيام العضو **أحمد أباظة** وأتباعه بارهاب الناخبين في اللجان الفرعية وإتلاف وإحراق صناديق الانتخاب . أما في دائرة **قلين** بكفر الشيخ أكدت المحكمة تزوير الانتخابات وتدخل الشرطة لصالح مرشحى الحزب الوطني وأشارت لعدم سماح قوات الأمن لمندوبي المرشحين الآخرين من دخول اللجان الفرعية.

كانت هذه هي أهم أسباب بطلان انتخابات مجلس الشعب في كثير من الدوائر ولعلنا لانستطيع أن نختم هذا التحقيق دون أن نشير إلى تقرير محكمة النقض بدائرة **فارسكور** والذى ثبت فيه أنه **حدث خطأ مادى في عملية رصد الأصوات وجمعها ترتب عليه تغيير النتيجة لصالح مرشح الحزب الوطني وأنه بازالة هذا الخطأ وحده يتعين فوز ضياء الدين داوود** . مما يتحتم معه ضرورة الإسراع في تصحيح هذا الخطأ من جانب اللجنة التشريعية بالمجلس والتى بررت عدم قبول أغلبية تقارير النقض بحجة عدم ورود أخطاء مادية.

لعل كل مافات يلقى الضوء على مدى التردي التى وصلت إليه حياتنا النيابية . وقد آن الآوان لاستكمال الحياة الديمقراطية بتعديل نظام الانتخابات برمته . بما يتضمن حيدة ونزاهة العملية الانتخابية وبما يكفل التمثيل النيابي الصحيح المعبر عن إرادة المواطنين . وذلك بتحقيق مطالب أحزاب المعارضة بتعديل تنظيم مباشرة الحقوق السياسية الحالي الذى يشتمل على العديد من أوجه القصور والتى تكرس عمليات التزوير وذلك عن طريق النص على بعض الضمانات التى تعالج القصور في القانون السابق مثل أن يوقع الناخب أو يضع بصمته أمام اسمه في قوائم الانتخاب وأن يوجد اشراف قضائى كامل على الانتخابات وأن ترتبط الجداول الانتخابية ببيانات السجل المدنى بحيث لاتوجد فرصة لوجود المتوفين أو المسافرين للخارج أو أفراد الجيش أو الشرطة مثلاً . لعل ذلك يكون البداية في عملية الإصلاح السياسي.

« المسلمون والأقباط .. هم أبناء مصر الذين ينسبون إليها وتنسب إليهم لايعرفون غير بلدهم ولايرحلون لغيرها إلا زيارة .. قلبتهم الأيام على جمر التقلبات .. وقامت الدنيا وقعدت وهم هم إخوان الوطنية يعضد بعضهم بعضا ويشد أزره في مهماته »

(عبد الله النديم ، مجلة الأستاذ ١٨٩٣)

مصر

الأقبــــاط

و "الإقالة" من الوطن

فجأة وبدون مقدمات ، وفى ذروة مواجهة مع العدو الصهيونى وفى أعقاب حادث بشع راح ضحيته مجموعة من المصريين كانوا يتعبدون فى إحدى الكنائس بصعيد مصر ، خرج علينا المرشد العام للاخوان المسلمين الأستاذ **مصطفى مشهور** بتصريحات تطالب الأقباط بدفع الجزية واستبعادهم من الجيش حيث أن بقاءهم فيه يحمل إمكانية أن يتغير " ولاؤهم" ويصبحون عملاء للعدو!!

واقع الحال إن القراءة المتأنية لحديث المرشد العام **تحمل نظرة " استبعادية"** للأقباط من منطلق أنهم " **أهل ذمة**" ، أى بسبب الاختلاف فى الدين . الأمر الذى يعنى أن صحة مشروعية وتمام الانتماء للكيان الذى يدعو إليه المرشد العام إنما يحدده الانتماء الدينى فى المقام الأول . أن هذه النظرة الاستبعادية للأقباط إنما تعكس **قراراً" بالإقالة" لهم من هذا الوطن** ، فهم غير مؤهلين للدفاع عنه ، وهو أمر يناقض التاريخ ولايعترف بخصوصية الحركة المصرية التى استطاعت احتضان مكونات الجماعة الوطنية المصرية(المسلمون والأقباط) على مدى ١٤ قرنا ، حيث أنجزت معا الكثير فى مجال الوطنية المصرية.

وماطرحه المرشد العام ليس جديدا ولامفاجئا . المفاجأة فقط فى توقيت ماذكره . إن خلاصة ماذكره المرشد العام هو استمرار لموقف ثابت فى أدبيات الجماعة منذ وقت مبكر يشتد أحيانا ويخفت أحيانا أخرى ولكن فى جوهره يرى أن **الأقباط بحكم الانتماء الدينى ، جماعة غير مؤهلة للاشتراك فى الجيش الحامى للدولة الاسلامية أو لتولى مناصب الولاية العامة فى تلك الدولة.** وتقف هذه الأدبيات أيضا موقف الريبة من الحركة الوطنية المصرية التى استطاعت أن تستوعب مكونات الجماعة الوطنية (المسلمون والأقباط) تحت لوائها ، وتفرز الدستور الذى تضمن حقوقا متساوية للمصريين جميعا بغض النظر عن الدين أو اللغة أو العرق.

إن الوطن هو القاعدة المشتركة التى التقى عليها كل المصريين على اختلاف انتمائهم فصار الوطن هو الرابطة الأعم التى تشمل الجميع ، وهو المجال الذى تحققت فيه إرادة المصريين فى الحياة والنضال معا. ومن هذا المنطلق صارت التمايزات المختلفة مصدرا للثراء وعامل قوة لهذا الوطن.

والثابت تاريخيا أن المشروع الوطنى / القومى العام كان دائما عامل تجميع وتوحيد للمصريين ، ومن خلال السعى المشترك نحو تحقيق هذا المشروع كانت تتجسد" المواطنة" المصرية عمليا على أرض الواقع كاملة غير منقوصة لكل المصريين فى إطار المساواة الدستورية الكاملة على أرضية الانتماء الوطنى المصرى إن هذا المشروع الوطنى لم يلغ أبداً الاختلاف على أصعدة الفكر والمعتقد والسلوك ، ولم يستبعد الدين إنما كان **يوفر المظلة لجميع المصريين أن يمارسوا تنوعهم - دينيا كان أو فكريا - بشكل آمن وإيجابى . ولم يكن يحدث " الاختلال " غالبا إلا عندما يدعو البعض لاستبدال الانتماء الوطنى بالانتماء الدينى** . وليس غريبا أن تتعرض الجماعة فى نفس اللحظة إلى الانقسام والتفتت بدلا من الاندماج والتكامل ، إنها دائما تكون لحظة تتعرض فيها الجماعة إلى مايمكن تسميته " بالتدمير الذاتى" : فيبدأ الحديث عن الاختلاف بين المواطنين فى المعتقد الدينى ، كذلك التفاوت العددى بين معتقدى هذا الدين أو ذاك . وبدلا من أن يصبح التنوع مصدرا لقوة الجماعة الوطنية يصبح مصدرا من مصادر أزماتها وخصوصا عندما يصير الانتماء الدينى فى حد ذاته مشروعا سياسيا مستقلا فيبدأ الاستبعاد وتفترق الرؤى.

إن الوطنية المصرية هى اختيار ثابت ، تاريخيا ، بالنسبة للأقباط منذ القرن الأول الميلادى ،ففى ذروة الصراع مع الامبراطورية الرومانية ، ورغم الرابطة الدينية ، اختار الأقباط الوطنية المصرية رغم الإيمان المسيحى الواحد . فرغم الاحتلال المادى لمصر قاوم الأقباط من خلال كنيستهم المستقلة استبداد الامبراطورية الرومانية قروناً طويلة . وبعد دخول الاسلام مصر قاوم الأقباط حملات الفرنجة التى كانت ترفع الصليب شعارا لها . واجهوا الإرساليات التبشيرية ورفضوا التمثيل النسبى ورفضوا مؤتمر الأقليات وبذلوا الدم فى كل حروب مصر عبر التاريخ . يعكس ماسبق اختيارا تاريخيا للأقباط يؤكد أنهم لم يمارسوا تأكيد الذات " على أرض الانفصال عن الجماعة الوطنية وإنما من خلال التأكيد على وضعيتهم الأصيلة باعتبارهم مواطنين مصريين.

وبعد ، أتصور أن تصريحات المرشد العام للإخوان المسلمين لن تؤثر فى الاختيار التاريخى للأقباط كمواطنين مصريين كاملى المواطنة ، بل ستزيدهم تمسكا بالوطن ، ولكن ربما يكلف أصحاب النظرة الاستبعادية للآخر أنفسهم أن يمارسوا مراجعة نقدية للذات تمكنهم من إبداع صياغة تتلاءم وخصوصية مصر .. وإلى أن يأتى ذلك فان الأقباط يرفضون أى طرح يستبعدهم أو يقيلهم من هذا الوطن فهو وطن الجميع.

سمير مرقس



مشروع قانون العمل الموحد.. تحليل وتحذير

أسوأ أيام الحركة العمالية المصرية.. تبدأ بيوم إقرار هذا القانون

٧ قضايا رئيسية تكشف مواضع الخلل.. والفهلوة التشريعية

المنهج التقليدى السائد فى دراسة مشروع قانون جديد فى مجال العمل أو غيره ، أن نقرأ مواد المشروع الجديد مادة مادة ثم نقارنها بالمواد المناظرة لها فى القانون القديم . وهو منهج يتسم بالأكاديمية ويفضله رجال القانون . ولكننا نشك كثيراً فى جدواه مع جماهير العمال وعموم النقابيين.

لهذا فاننا آثرنا هنا أن ندرس مشروع قانون العمل الموحد المقترح من خلال التعرف على **موقف هذا المشروع إزاء القضايا الرئيسية التى تهم الطبقة العاملة** ، والأهمية النسبية لكل قضية فى ضوء الظروف الموضوعية وطبيعة المرحلة التاريخية والتنموية التى يصدر التشريع فى كنفها.

وقد حددنا هذه القضايا الرئيسية فى القائمة الآتية:

١- قضية التشاور والتعاون فى علاقات العمل.
٢- قضية المفاوضة الجماعية.
٣- قضية الفصل التعسفى للعمال.
٤- قضية التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل.
٥- حق الاضراب
٦- حق الغلق
٧- الأجور.

المستشار: أمين عز الدين

ولكننا - قبل تناولنا لهذه القضايا - ينبغى أن نسجل هنا **مجمل المخاوف التى انتابت الطبقة العاملة المصرية** منذ الاعلان عن إعداد هذا المشروع ، ومنذ تشكيل لجنة عليا (ثلاثية العضوية) واللجان الست(السرية تقريباً) للمعاونة فى صياغته، ومنذ أختير **الدكتور أحمد البرعى** مستشاراً للمهمة وموفداً من مكتب العمل الدولى.

وتتركز تلك المخاوف فيما يلى:

أولاً : الخوف من فرض العزلة على العمال وقياداتهم النقابية وحرمانهم من المشاركة الفعالة والتأثير الحقيقى فى صياغة مشروع القانون . ولن يخلو جيب الحكومة - وبعض الموالين لها فى الاتحادالعام للعمال ، من ملاعيب سافرة وخفية لعزل ممثلى الطبقة عن العملية.

ثانيا: الخوف من إلغاء أو إضعاف الأحكام التى تحمى العمال من **الفصل التعسفى** ومن الغلق الكلى والجزئى الذى يمارسه رجال الأعمال.

٨ حالات يجوز فيها فصل العمال بكل سهولة منها مخالفة تعليمات السلامة وإفشاء أسرار الشركة!!

ثالثا: الخوف من إطلاق يد أصحاب الأعمال . وخاصة بعد الخصخصة في ممارسة **التوقف الكلي والجزئي وتشريد العمال في المنشآت المباعة**، وسلب حق العمال في الإضراب دفاعاً عن حقوقهم وحماية مصالحهم.

رابعا: مخاوف وشكوك حول **من له الحق في تحديد الأجور وشروط العمل** في ظل آليات السوق، وظهور بوادر ومؤشرات على النية المبيتة للحد من مشاركة العمال وتأثيرهم في هذه العملية.

خامسا: الخوف من أن تتفاقم ظاهرة **المستثمر الفهلوي** رمز الانتهازية والمغامرة ، وكذا المستثمر الأجنبي الذي يتصور أن مصر ساحة ملائمة للحصول على العمالة بأدنى أجر وبشروط تقترب من السخرة وحين نشر مشروع القانون عام ١٩٩٤- ولم ينشر نص آخر له منذ ذلك الحين- لم تكن مفاجأة لنا أن نجده يؤكد مخاوفنا ، بل ويضيف مخاوف جديدة ، الأمر الذي ضاعف من شكوكنا في نوايا حكومة **الحزب الوطني الديمقراطي** ، ونوايا رجال الأعمال ، وبعض القيادات النقابية الذين يستترون وراء ضجيج لاينتهي من الصحافة القومية وأجهزة الاعلام.

وضاعف من شكوكنا أيضا أن ستاراً من التعتيم والتضليل ضرب على المشروع ، بحيث صعب علينا كدارسين موضوعيين ، أن نتبين إلى مدى جوانب المشروع مع ظروف الانتقال إلى آليات السوق ، وقدرة هذا التشريع على حماية حقوق ومصالح الطبقة العاملة المصرية.

ولكن فيصل الحديث هنا هو أن نتحقق بدقة وموضوعية من موقف هذا المشروع إزاء كل قضية من القضايا السبع التي حددناها.

١ قضية التشاور والتعاون

التشاور والتعاون بين طرفي الانتاج وسيلة وأداة يتيحها تشريع العمل من أجل تبادل الرأي والخبرة بصفة دائمة ، في كل مايواجهها من مشاكل في علاقاتهما اليومية ، تلافيا لتراكم مصادر النزاع أو استفحالها.

وقد نمت " لجان التشاور والتعاون" ضمن هيكل العلاقات الصناعية في مصر **منذ الثلاثينات** ، وبلغت أوجها في إطار قانون العمل الموحد رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وأصبح لها بناء مزدهر قاعدته "**لجان مشتركة في مستوى المنشآت ، وفي مستوى الصناعة**".

وامتدت لجان التشاور أفقيا ونوعيا مثل **لجان الأجور ولجان التلمذة الصناعية والتدريب المهني ، ولجان التوظيف والتخديم.**

وتوج هذا البناء - **على المستوى القومي - بالمجلس الاستشاري الأعلى للعمل.**

وقد أصبح هذا الهيكل الموروث القانوني المطبق عمليا ، سمة مميزة لعلاقات العمل المصرية ومصدراً لفخر الطبقة العاملة وانتصاراتها . ثم جاء اليوم الأسود عندما قرر المسئولون عن صياغة مشروع قانون العمل الموحد الجديد ، من النقابيين ورجال الأعمال والدخلاء، إلغاء هذا البناء المعظم للتشاور والتعاون بجرة قلم ودون خجل أو مواربة.

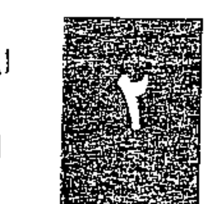
ولسنا نجد مبرراً لهذا الإلغاء ، ولاكيف إقتنع من اقترفوا هذا الجرم المشهود بأن العلاقات الصناعية في ظل آليات السوق ليست بحاجة إلى التشاور والتعاون.

ونحن مقتنعون بأن إلغاء لجان التشاور والتعاون لم يكن نتيجة جهل الذين أعدوا المشروع . وإنما **محاولة لتقليص التواجد العمالي في علاقات العمل وكتم أنفاس العاملين وحرمانهم من التعبير الودي واليومي عن آرائهم** ، وفي نفس الوقت إطلاق يد أصحاب العمل في شئون العمل داخل منشآتهم.

وهكذا لم يبق من هيكل لجان التشاور والتعاون إلا المجلس الاستشاري الأعلى للعمل. فقد خصص المشروع لهذا المجلس العتيد ، ورغم أهميته البالغة ، **مادة واحدة** يتيمة وعرجاء نزلت على هذا المجلس الذي ولد عام ١٩٣٢ وعلاقات العمل المصرية الحديثة لاتزال في المهد ، نزلت عليه تنتف ريشه وتقلم أظافره وتكتم فكره وأنفاسه.

ففي تلك المادة الوحيدة (مادة ١٤٥) حدد المشروع اختصاصات المجلس في صيغة مغرقة في الانشائية والعمومية المترهلة ، وفي سلسلة من" المصطلحات" الغامضة ، مثل إبداء الرأي - والأزمات الاقتصادية - وتوثيق التعاون بين أطراف الانتاج - تناسب ظروف مصر مع اتفاقيات العمل الدولية أو العكس ، وتركت المادة تحديد المعنى الحقيقي لهذه المصطلحات للاجتهاد والترجيح غير الدقيق.

وبهدم هيكل التشاور والتعاون ولجانه القاعدية أصبح المجلس الأعلى الاستشاري للعمل مثل خيال المآتة ، فارغ الرأس وفاقد الجسد.. سامحهم الله.



المفاوضة الجماعية

في حديث له مع جريدة" الأهالي" في ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ أكد الدكتور **أحمد البرعي** ، مستشار اللجنة العليا المكلفة باعداد مشروع القانون ، " أن **مشروع القانون كله قائم على المفاوضة الجماعية**".

ونحن من جانبنا سنأخذ د. البرعي بكلمته ، ثم ندعو لمرافقتنا في مسيرة نخترق بها غابة المواد التي تضمنها المشروع (٢٧٠ مادة يضاف إليها(٧) قرارات يصدرها رئيس

الوزراء و(٣٥) يصدرها وزير القوى العاملة حتى تتحقق من مصداقيته في هذا الشأن.

فمنذ الخطوة الأولى من سيرتنا - ينطوي المادة (٣) من قانون الإصدار، عرفنا **أن وزير القوى العاملة سيقوم بإصدار قرار- يدعو فيه أصحاب الأعمال (منظماتهم) ومنظمات العمال للمفاوضة وإبرام اتفاقية جماعية على المستوى القومي**، وأنه سيحدد الجهات التي ستتفاوض ويضع الجدول الزمني للتفاوض. فإذا تخلف أحد الأطراف أو كلاهما، تولت وزارة القوى العاملة منفردة أو بالاشتراك مع الطرف الذي حضر. إصدار وثيقة بشروط العمل وظروفه في فرع النشاط المعنى.

وأقسم بالله أنني أصبت بالدهشة والذهول وأنا أقرأ هذه المادة الشاذة. ثم قمت بتسجيل الملاحظات الآتية:

١- القصيدة من أولها كفر. فالمشروع يبدو مقلوباً على رأسه، والذين صاغوا هذه المادة كانوا واقفين على رؤوسهم وأرجلهم معلقة في الهواء. فبدلاً من أن تبدأ المفاوضات عند القاعدة وعلى مستوى المنشأة، ثم تتوالى صاعدة إلى مستوى الصناعة أو المستوى الاقليمي فالقومي، يصر د. البرعي وجماعته على أن البدء من فوق ومن لايعجبه ذلك فليضرب رأسه في الحائط.

٢- **إن المشروع يرسم لوزير القوى العاملة دوراً خطيراً ويسلحه بسلطة خارقة** تمكنه - في حالة تخلف الأطراف - من أن يفاوض نفسه ويبرم الاتفاقيات والوثائق وحده... أي والله العظيم.

٣- حدد المشروع توقيت التنفيذ لهذه المادة الشاذة خلال(٩٠ يوماً) بعد(١٨٠) يوماً من نشر القانون. وهذا يعني أنه لامفاوضات إلا بعد تسعة شهور من النشر.

وبعد هذا العبث التشريعي تأتي المادة (١٤٦) من المشروع لتصلح ماأفسدته المادة(٣) بالنص على أن المفاوضة الجماعية يمكن أن تجرى على مستوى المنشأة ومستوى النشاط أو الصناعة وعلى المستويين الاقليمي والقومي. ولكن المشرع هنا لم يحرر نفسه من عقدة اللجنة النقابية في المنشآت بالمفاوضة. وجعل وجود ممثل أو أكثر من النقابة العامة حتمياً وعلينا أن نتصور قيام موقف دب فيه الخلاف بين اللجنة النقابية والنقابة العامة.

وفي تقديرنا أن الحل الأمثل لهذه المشكلة التي خلقها المشرع أن يكون تمثيل النقابة العامة في المفاوضة بناء على طلب اللجنة النقابية للمنشأة التي جرى فيها النزاع الأمر الذي يرمز إلى المساندة والتضامن للجنة.

ثم تأتي المادة(١٥٠) التي تحظر على صاحب العمل إتخاذ مايراه من إجراءات أو قرارات تتعلق بالموضوعات التي يجرى التفاوض بشأنها. وهذا أمر تشكر عليه الجماعة التي صاغتها. ولكننا لانكاد ننتهي من هذا الشكر حتى نتعثر في فقرة غريبة تنسف مضمون المادة **وتسمح لصاحب العمل مايراه من إجراءات أو قرارات " إذا دعت إلى ذلك ضرورة عاجلة يقدرها هو دون تدخل من أي طرف آخر"**.

ولسنا نجد وصفاً دقيقاً لهذه الفقرة إلا أنها قنبلة موقوتة سيستخدمها صاحب العمل لنسف المفاوضات.

ويختم المشروع عبثه **فيحرم اللجنة النقابية من حقها في الرفض أو الموافقة على اتفاقية العمل التي أسفرت عنها المفاوضات.** بينما يضخم المشروع (مادة ١٥٨ ،١٥٩) دور الجهة الادارية في رفض قيد الاتفاقيات، الأمر الذي لايتناسب مع مبدأ الثلاثية في المفاوضات الجماعية وفي الاتفاقيات.

٣ الفصل التعسفي

يبدو أن الذين صاغوا مشروع قانون العمل الجديد لديهم شغف شديد بالفصل والفصل التعسفي للعمال، ويبدو أن اهتمامهم لاتقلبه الرغبة في درء عمليات الفصل غير المبرر والفصل التعسفي، وإنما الرغبة في خلق جو من الجبانة والتهديد المستمر بفصل العمال.

فالمادة(٦٠) الخاصة بلائحة الجزاءات التأديبية، تدرج الفصل من الخدمة، ضمن الجزاءات المقررة في اللائحة. والمادة (٦٩). تورد **ثماني حالات** تجيز فيها لصاحب العمل فصل العامل بكل يسر وسهولة، رغم أن فيها من الحالات مالايستحق هذه العقوبة ولايبررها مثل الغياب بدون مبرر مشروع أكثر من عشرين يوماً - ومثل مخالفة تعليمات السلامة، ومثل إفشاء أسرار الشركة!!

وإلى جانب شغف الذين صاغوا المشروع بالفصل وقطع العيش. فإنهم بدوا مصرين على تصفية كل مامن شأنه حماية العامل من الفصل التعسفي، وخاصة اللجنة الثلاثية المشهورة التي كانت درة تشريعات العمل في الحقبة الناصرية.

ولتغطية هذه النوايا الخبيثة خرج علينا المشروع في المادة(٧١) بلجنة قضائية يمثل العمال في عضويتها بنسبة واحد من خمسة، وقراراتها بأغلبية الآراء. علماً أن جميع الاحتمالات تشير إلى تكتل الأعضاء الأربعة (٢ من القضاء وواحد من وزارة القوى العاملة وواحد من أصحاب الأعمال) ضد العامل المتهم أو المقدم إلى مقصلة الفصل.

ويستخدم المشروع، كما عودنا في الكثير من مواده، سلاح التوقيت الزمني لمراحل الإجراءات، حتى لتصل المدة المقترحة لبدء النظر في قضية الفصل أمام اللجنة إلى(١٠٥) أيام أي أكثر من ثلاثة شهور من تاريخ العرض.



التوفيق و التحكم في منازعات العمل

ارتكبت الجماعة المسئولة عن صياغة المشروع جرماً إضافيا بهدم وتدمير نظام التوفيق والتحكيم الناجح لمنازعات العمل، ليحلوا مكانه **نظاما للوساطة** عفى عليه الزمن، عرفته مصر طوال العصور الوسطى حتى قضى عليه **محمد على باشا** وهو يشيد مصر الحديثة.

ففي ذلك الزمان الغابر كان شيخ الحرفة أو الطائفة هو **الوسيط** الذي يتولى فض المنازعات بين الاسطوات من ناحية وبين العرفاء والصبيان من ناحية أخرى. وكانت كلمته نافذة مهما حملت من الظلم والاجحاف.

ولسنا نعرف كيف وقع مصممو مشروع قانون العمل الموحد على هذا النظام وأعادوا إليه نبض الحياة في ظروف علاقات العمل الحديثة المغايرة تماماً لظروف العصور الوسطى.

وفي رأيي أن واضعي المشروع نقلوا نظام الوسطاء عن بعض حالات التحكيم الاختياري في ألمانيا وإيطاليا حيث يلجأ طرفا إلى " محكم أهلي ARBITER" من كبار

القانونيين . وليس وسيطاً لأنه هو الذي يصدر قرار التسوية بلا منازع . سامحهم الله على هذا الخلط والتضليل.

ويكلف المشروع (مادة ١٧٣) ومابعدها . وزير القوى العاملة بإعداد **قائمة الوسطاء** يختارون بشروط ميسرة جداً تسمح بتسلل عناصر دخيلة إلى القائمة.

إن إسناد منازعات العمل إلى" وسطاء" من هذا النوع ، مهما قيل لنا عن حسن اختيارهم ، مخاطرة جسيمة حيث لاضابط على السلوك والذمم ، ولاضمان للحيدة ولارادع للانحراف والاسترزاق.

إن نظام الوسطاء" المقترح بوابة جديدة لتسلل الفساد إلى الحياة العمالية والنقابية في مصر ولابد من رفضه وإخراجه من صياغة المشروع.

ومن ناحية أخرى ، استخدم المشروع ، وهو يرتب عمل الوسطاء ، وماسودنا عليه من إطالة زمن الإجراءات . فالمدة المقررة لتسوية نزاع عن طريق الوسيط هي (٥٣) يوماً كحد أدنى يضاف إليه -وهذا هو الأخطر - زمن مفتوح بلا حدود ، لانعرف له خاتمة أو نهاية.

وبعد تجربة مريرة على يد " الوسطاء" ومايمكن أن يتولد على أيديهم من شرور ، يطلب المشروع من العمال المشتبكين في النزاع . أن ينتقلوا بهمومهم وشكاواهم إلى" هيئة التحكيم" ليقضوا أمامها (١٠٥) أيام انتظاراً لحكم ينصفهم في مستوى حكم صادر عن محكمة الاستئناف.

إن الوصف اللائق بنظام الوساطة ونظام التحكيم هو أن الداخل مفقود والخارج مولود.

مشروع القانون

يمنح وزير القوى العاملة

حق

أن يفاوض نفسه

ويبرم الاتفاقيات مع

نفسه!



احمد العماوى

وزير القوى العاملة

٥ حق الاضراب

الشكر كل الشكر لمن صاغوا مشروع قانون العمل الموحد . فقد اعترفوا وأقروا في المادة(١٩٣) من المشروع بأن:" **الاضراب حق للعمال تمارسه منظماتهم النقابية للدفاع عن مصالحهم المهنية والاقتصادية والاجتماعية**".

ولكننا لانكاد ننتهي من هذا الاستهلال العظيم بحق الاضراب حتى نفاجأ بأن المشروع انطلق بعد هذه المادة يزرع الأرض الممهدة ، بالألغام ، لكي تواجه الطبقة العاملة من المعوقات والشروط **مايقضي على حق الاضراب** في نهاية الأمر . ومن هذه العراقيل - على سبيل المثال لا الحصر:

١- أنه على اللجنة النقابية أن تخطر صاحب العمل والجهة الإدارية المختصة . **بعزم العمال على الإضراب قبل تاريخه بخمسة عشر يوما على الأقل** الأمر الذي يسلبها عنصر المفاجأة في إدارة الصراع.

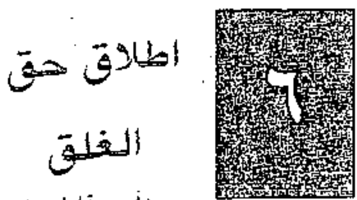
٢- أنه على اللجنة النقابية أن تضمن الإخطار بالاضراب . الأسباب الدافعة للإضراب. وهذا في رأينا نوع من التزيد والمبالغة لأن صاحب العمل والجهة الادارية غالبا ماتكون ملمة بهذه الأسباب وأكثر.

٣- أن على اللجنة النقابية أن تحصل على موافقة مجلس إدارة النقابة العامة بأغلبية ثلثي عدد أعضائه . الأمر الذي يشكل عقبة كؤوداً إذا حدث خلاف داخل المجلس أو إذا لم تجتمع الأغلبية المطلوبة.

٤- المادة(١٩٥) تمنع الاضراب خلال مراحل الوساطة والتحكيم . أي خلال(٥٣) يوما وساطة و(١٠٥) أيام تحكيم . أي نحو ستة شهور في جملتها.

٥- يمنع المشروع إعلان الإضراب طوال سريان الاتفاقية الجماعية أي خلال ثلاث سنوات في المتوسط من تاريخ إبرام الاتفاقية.

٦- يحظر الاضراب فيما يسميه المشروع " منشآت الخدمات الحيوية للجمهور" وهي منشآت لم يعبأ المشروع بتحديدها أو تسميتها بهذه المعوقات وبأسلوب الفهلوة التشريعية سلب المشروع حق العمال في ممارسة الإضراب.



٦ اطلاق حق الغلق

وفي مقابل ماوضعه المشروع من قيود وعقبات لعرقلة ممارسة العمال لحقهم في الاضراب ، سمح المشروع لأصحاب الأعمال بممارسة حق الغلق دون حقوق وذلك على النحو التالي:

١- يقرر المشروع - دون شروط أو معوقات - أن الغلق إجراء جائز قانونياً يلجأ إليه صاحب العمل لضرورات اقتصادية يقدرها هو ويصوغ لها مايبررها.

٢- ماعلى صاحب العمل الذي ينوى الغلق الجزئي أو الكلي إلا أن يبلغ اللجنة الخاصة التي ستشكل بقرار من رئيس الوزراء ، ويخطر المنظمة النقابية بقرار. المسألة كلها مسألة إخطارات لهذا وذاك دون أن يعطل ذلك قرار صاحب العمل بالغلق . وكأن شعار صاحب العمل هو : إغلق ثم أخطر.

وحتى إذا كانت المادة(٢٠٢) تحظر على صاحب العمل الغلق أثناء الوساطة والتحكيم، فما عليه إلا أن يعلن إنسحابه منها في أي مرحلة ، ليكون في حل منها ، ويعلن الغلق الذي يريده بمنتهى الحرية.

والنتيجة النهائية هي أن حكومة الحزب الوطني الديمقراطي والرأسمالية الشرسة ، قررتا دخول ساحة المنازعات بعد أن سلبتا من العمال سلاحهم الوحيد وهو الاضراب . بينما احتفظت لأصحاب العمل بسلاحهم الرهيب وهو الغلق وتشريد العمال

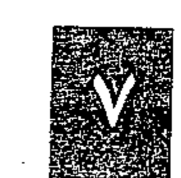
وهذا يعني أن المعركة غير متكافئة بين طرف مدجج بالسلاح وطرف عار تماماً من كل مايمكن أن يحميه أثناء المعركة.



الفساد

سيدخل الحياة النقابية والعمالية

من بوابة «وسطاء» المنازعات



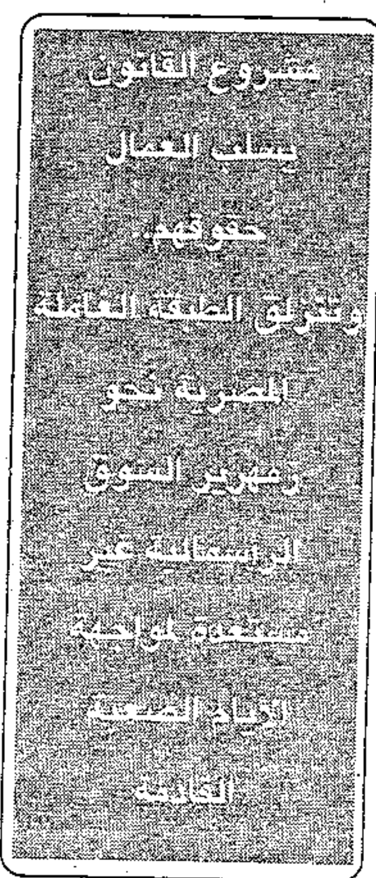
مجلس الأجور

كان المطلب الأساسي للطبقة العاملة المصرية ، ولايزال ، تشكيل **مجلس أعلى للأجور وجهاز للأسعار** يتولى المسوح الميدانية ومتابعة التغيرات في الأجور والأسعار ودراسة نفقة المعيشة وإنجاز الإحصاءات اللازمة لتحديد الحد الأدنى للأجور ومتابعة حركة الأسعار وتقرير ملاحقتها أو ربطها مع مستويات الأجور وغير ذلك من مكونات سياسات الأجور والأسعار في البلاد.

وقد أسعدنا ونحن نستعرض مواد المشروع . أن نجد أنه قد خصص (١٦) مادة لموضوع الأجور ، وكنا نتوقع أن يحقق ذلك جوهر المطلب العمالي . ولكننا اكتشفنا أمرين على جانب كبير من الأهمية:

١- أن المشروع اكتفى بالأحكام التقليدية المعروفة في مجال الأجور متى تصرف وحظر التفرقة في الأجور وأنواع الأجور وطريقة الدفع بالزمن وبالقطعة وغير ذلك من الأحكام البدائية.

٢- أن صورة " المجلس القومي للأجور" الواردة في المادة (٣٤) صورة هزيلة في



تشكيلها وفي اختصاصاتها حتى أصبح مجلساً مصاباً بالعقم والخواء.

الأيام السود المقبلة

إذا كان مشروع قانون العمل الموحد هو تشريع العمل الذي يواكب انتقال الطبقة العاملة المصرية إلى المجتمع الرأسمالي ، فإننا لانملك إلا أن نقول للعمال : **إن المتغطي بهذا القانون عريان** ، وأنهم لن يجدوا فيه سنداً لهم ، وهم يواجهون آليات السوق وبوطأة العرض والطلب.

إن الموقف ينذر بقدوم أيام كالحة السواد في حياة العمال وأسرهم.

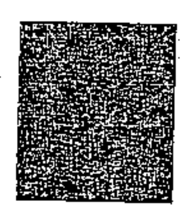
فهل ستقبل الحركة النقابية بهذا المصير الأسود أم ستتخلص من تخاذلها وتهاونها في واجباتها.

لقد نجحت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي في تمرير القانون (٢٠٣) الخاص بقطاع الأعمال . وأفلت النقابيون الذين ساهموا في إخراجه من وراء ظهر الجماهير العمالية الصابرة.

فهل ستتكرر نفس الجريمة ويصدر القانون الجديد بنفس الطريقة؟

إن الجماهير العمالية وقياداتها النقابية المخلصة مدعوة الآن إلى وقفة شجاعة في المؤامرة الخسيسة التي تحاول تمرير مشروع قانون العمل الموحد ، وإعلان بدء الأيام السود المقبلة في حياة الطبقة العاملة الصابرة.

والمأساة الآن أن الطبقة العاملة المصرية تنزلق نحو زمهرير السوق الرأسمالية ، وهي غير مستعدة لهذه المواجهة ، فنظماتها النقابية ، وخاصة في مستوى القمة عاجزة تماماً عن الدفاع الفعال عن مصالح جماهيرها وقياداتها غارقة في المظهرية والفساد وتعيش بمعزل عن نبض جماهيرها ، اللهم باستثناء بعض المواقع الثورية هنا وهناك.





عيد العمال.. بأية حال عدت يا عيد!

محمد جمال إمام

كنت كلما اقترب أول مايو، عيد العمال، أجد نفسى اللوامة تذكرنى ببيت المتنبى الشهير: «**عيد بأية حال عدت يا عيد.**

بما مضى أم لأمر فيك تجديد».

وفى كل مرة كنت أزجرها وأقول لها يكفى الناس ما يلاقونه من غم وهم يشاهدون الاحتفالات الرسمية بذلك العيد، ونحدثهم بما يصرف عنهم التفكير فى ذلك. غير أن النظر فى أحوال العمال خارج بلادنا ليس فيه الكثير مما يبعث السرور إلى النفس. الا أن يكون التمنى بأن يفضى ما يحدث من اضرابات وتحركات رفض إلى بداية فعلية لمرحلة صراع جديدة بين المصالح الرأسمالية الآخذة فى التوحش وبين العمال الذين كانوا قد استكانوا طويلا للتمتع بحصتهم المحدودة من حصائل استغلال الرأسمالية للعالم الثالث.

فعملية «**العولمة**» التى تقودها **الولايات المتحدة الأمريكية** والتى لا تبغى من ورائها الا فتح كافة الحدود أمام المصالح الرأسمالية ،وفى مقدمتها بالطبع الرأسمالية الأمريكية، تمضى قدما شوطا بعد آخر . ونرجو ألا يغيب عن بالنا دلالات آخر اتفاقية توصلت إليها **منظمة التجارة العالمية** الأخيرة، وهى الاتفاقية المتعلقة بفتح الحدود الوطنية أمام نشاط مختلف شركات الاتصالات الهاتفية والتى وقعت عليها حتى الآن ٢٩ دولة. هذه العملية المتصاعدة لا تعنى سوى احتدام حدة التنافس بين مختلف المصالح الرأسمالية العملاقة . صراع ديناصورات، لا يبقى خلاله سوى الأقدر على المنافسة .**والسلاح الأساسى فى هذا التنافس هو القدرة على خفض نفقات الانتاج وتكاليفه إلى أقصى حد ممكن**، والبند الأول فى **هذه العملية بطبيعة الحال هو أجور العمال وامتيازاتهم الاجتماعية المختلفة التى راكموها على مدى سنوات طويلة من الكفاح الشاق**. اذ يصعب تخفيض البنود الأخرى الداخلة فى عوامل الانتاج، مثل تكاليف المواد الخام والبحث والتطوير والطاقة والدعاية وما شابه.

العمال هم «الحيطة الواطية» فى هذا الصراع ،وقد تم تقليم أظافرهم عبر سنوات طويلة من فرض القيود على نشاطهم النقابى، رغم كل الضجيج المثار حول حقوق الانسان وحرياته الأساسية ومواثيق الأمم المتحدة وعهودها ومعايير العمل الدولية التى تصدرها منظمة العمل الدولية. كل هذه المسائل تستخدم فقط كأسلحة فى الصراع ضد المصالح الاقتصادية للبلدان النامية التى تجرؤ على دخول حلبة المنافسة، أما فيما يسمى بالبلدان المتقدمة صناعيا، فها هو **تونى بلير** زعيم حزب العمال البريطانى يتعهد خلال حملته الانتخابية بأن فوز حزبه فى الانتخابات البرلمانية المقبلة لن يعنى العودة إلى أيام الاضرابات العمالية فى السبعينيات ! ولم يكتف زعيم حزب العمال الذى يشغل ممثلو الحركة النقابية خمسين فى المائة من مناصبه القيادية بذلك، بل مضى ليؤكد للرأى العام البريطانى أن حزبه لن **يلغى القوانين المقيدة لحرية حركة النقابات العمالية التى كانت قد أصدرتها مارجريت تاتشر فى الثمانينات وانما سيعمل على ادخال تعديلات عليها تجعلها من أكثر القوانين تقييدا للحريات النقابية فى أوروبا!** ولعل المرء يتساءل بعد قراءة مثل هذه

هل نشهد مرحلة جديدة من

الصراع بين المصالح الرأسمالية والعمال؟

التصريحات عن المصالح التي يمثلها **توني بلير** والأكثر احتمالا أنها ليست مصالح العمال الذين يحمل حزبه اسمهم، حتى ولو غير اسمه إلى «حزب العمال الجديد».

فمن أين يأتي التفاؤل

من أين يأتي إذن أي قدر من التفاؤل؟.

تتحدث أولا عن نذر السوء، عن الظلال السوداء، قبل عدة أسابيع كان رئيس مجلس ادارة **شركة دايو** الكورية للالكترونيات في باريس يحاول انفاذ صفقة شراء لشركة **طومسون للالكترونيات**، إحدى درر التاج الصناعي الفرنسي، من براثن الفشل بعد أن وقفت لها الميول العنصرية الفرنسية بالمرصاد **رافضة أن تبيع شركة قطاع عام فرنسية تقرر خصخصتها إلى شركة غير بيضاء اللون**. وعقد الرأسمالي الكوري مؤتمرا صحفيا في باريس استعرض فيه منطلقاته الفكرية والاقتصادية، فقال ضمن ما قال: «المشكلة الرئيسية في أوروبا، سواء في فرنسا أو المانيا، أو في غيرهما من البلدان، هي كيفية خلق الوظائف، انك لا تستطيع في زماننا هذا أن تستخدم القوانين لخلق الوظائف.لذلك فان على الدولة أن تهيئ البيئة المناسبة لنشاط الأعمال، وهذا يعني أن تستثمر في البنية الأساسية، وتوفر الحوافز الضريبية للشركات، وتدرب العمال، وتوفر الضيافة للمدراء الأجانب. وبدلا من ذلك فان **الاشتراكيين ونقابات العمال في أوروبا يظنون أنهم يستطيعون أن يخلقوا الوظائف بواسطة التعاقدات أو الاتفاقيات.. ليس من وظيفتي مستثمراً أن أخلق الضمان الاجتماعي**، وانما أن أخلق الوظائف وأحقق الأرباح.» ثم علق على اعتراضات الحكومة البلجيكية على قيام **شركة رينو** الفرنسية لصناعة السيارات باغلاق مصنعها في بلجيكا بقوله: «ليست هذه بالقضية القانونية. ينبغي لهم أن يفكروا في كيفية بيع المزيد من السيارات، ولا يمكن الابقاء على الوظائف المدعومة حكوميا من أجل توفير فرص العمل للبعض!».

ضع ذلك جنبا إلى جنب مع ما كتبه عالم الاقتصاد الأمريكي المعروف «**جيمس جالبريث**» في صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية تعليقا على قيام «**صندوق الاحتياطي الفيدرالي**» برفع سعر الفائدة المصرفية، فقال: «إن المخاطر الوحيدة التي يراها الآن **جرينسبان** (رئيس الصندوق): أولا، استمرار سوق العمل الضيق، وثانياً الارتفاع المتوقع في أواخر العام الحالي في الحد الادنى للأجور، ثالثا، امكانية حدوث زيادات كبيرة في المزايا الاضافية للعمال بما قد يلقي بضغوطه التصاعدية على العوائد الشاملة.. **فجرينسبان لا يشغله التضخم بقدر ما تشغله إمكانية أن يبدأ العامل الأمريكي في المطالبة بحصة أكبر، ولو بشكل ضئيل، من ثمار النمو الاقتصادي الذي حدث في السنوات السبع الماضية**، حتى ولو كانت تلك الإمكانية بعيدة الاحتمال وغير مؤكدة. فكبح الأجور هو الهدف الأساسي عنده، والطريق إلى ذلك هو ابطاء **النمو الاقتصادي، ورفع معدلات البطالة**، والتأكد من أن عدم الأمان الوظيفي، الذي يعزو السيد جرينسبان الفضل له بكل صراحة في قمع الزيادة في الأجور، لن يتضاءل أو يختفي».

بشائر الأمل

صحيفة «**هيرالدتريبيون**» الأمريكية أشارت في صدر تحقيق نشرته في صفحتها الأولى في أواخر شهر مارس الماضي إلى أن «**الاضطرابات العمالية آخذة في الانتشار عبر أوروبا، اذ يخرج مئات الألاف من العمال إلى الشوارع متظاهرين بدافع من الخوف من فقد الوظائف وتخفيض الانفاق الحكومي، وتنامي الشعور بعدم الأمان المالي والاجتماعي**. فخلال الأسابيع القليلة الماضية فقط، قام عمال شركة رينو الفرنسية باضرابات في **بلجيكا وفرنسا وأسبانيا** احتجاجا على اغلاق الشركة لمصنعين لها في **بلجيكا** وفرنسا، وتظاهر عمال المناجم في **ألمانيا** احتجاجا على الغاء الدعوم، وتظاهر عمال الخدمات الطبية في فرنسا احتجاجا على تخفيض ميزانية القطاع، وتظاهر نحو ٣٠٠٠٠ عامل **إيطالي** مطالبين الحكومة بمزيد من الاجراءات لخلق المزيد من الوظائف وسيقوم عمال الصلب في ألمانيا بمظاهرات احتجاجية.

والرسالة التي يريد **العمال الأوروبيون** أن ينقلوها إلى حكوماتهم بهذه التحركات أنهم يريدون منها أن تركز على الجانب الاجتماعي من التكامل الأوروبي بأكثر من تركيزها على جوانبه المالية، في نفس الوقت الذي يعلنون فيه معارضتهم لمخططات الشركات الكبرى بالاستغناء عن المزيد من العمال، وتضخيم نسبة **البطالة المرتفعة بالفعل في كافة أنحاء أوروبا**، سعيا وراء تحقيق المزيد من الكفاءة الاقتصادية تعينها في معركة التنافس على الأسواق، وهذه الشركات لا تكتفي بتسريح العمال فقط، وانما تسعى جاهدة إلى نقل مصانعها إلى حيث تكون الأيدي العاملة أرخص تكلفة، في أوروبا الشرقية وآسيا.

وفي غضون ذلك وجهت قيادة اتحاد عمال المانيا تحذيرا قويا إلى المصالح الرأسمالية، فقد أعلنت نائبة الأمين العام للاتحاد في حديث صحفي أجري معها أخيراً أن المرحلة المقبلة قد تشهد بداية التصادم بين الطرفين. فقالت إن اتحادها سيشن حملة احتجاجات حاشدة ضد الحكومة الألمانية إن لم تتراجع عن مخططاتها لتخفيض الانفاق الاجتماعي كجزء من سعيها لتلبية اشتراطات العملة الأوروبية الموحدة. واتهمت الزعيمة النقابية الالمانية وزير مالية بلدها بأنه يحفر قبرا لمشروع هذه العملة! وحذرت من أنه ما لم تتراجع الحكومة عن هذه المخططات فان الاضرابات المتناثرة التي شنها عمال الفحم والبناء في الآونة الأخيرة قد تتحول إلى حملة واسعة تعم البلاد كلها. وأضافت قائلة **وأعتقد بأننا قد وصلنا إلى مفترق الطرق، واذا ما أصرت الحكومة على المضي قدما في مخططاتها فلن نجد مناصا من أن نصعد من احتجاجنا على الصعيد الوطني بالاشتراك مع حلفائنا، بمن فيهم الكنيسة ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والأحزاب السياسية مثل**

الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الخضر.» ثم قالت بأنها ترى أن مخاطر تفجر الصراع في الوقت الحالي ضخمة جدا، وأنها تخشى من احتمالات تحول الاحتجاجات إلى أعمال عنف. وذكرت بأنها تعتقد أن وزير المالية يتذرع باشتراطات العملة الأوروبية لتخفيض مزايا الرعاية الاجتماعية. وأنه يمكن بقليل من المرونة تلبية تلك الاشتراطات بدون دفع المزيد من العمال إلى البطالة والفاقة. وانه يمكن تمويل برنامج الرعاية الاجتماعية وتأمينات البطالة عن طريق زيادة الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب المبيعات أو فرض ضريبة جديدة على استهلاك الطاقة، وليس عن طريق خفض الانفاق الاجتماعي.

وردا على ذلك أعلن رئيس اتحاد أصحاب العمل الألمان عن تأييده لمخططات الحكومة وقال إن برامج الرعاية الاجتماعية الراهنة في ألمانيا مفرطة السخاء، وأنها تشكل حافزا سلبيا للباحثين عن العمل!

الأمم المتحدة تحذر من مخاطر التكيف الهيكلي!

وثمة بشير الأمل أيضا. خاصة للعمال المطحونين في البلدان النامية. أن الأصوات أخذت تتصاعد بحدة داخل جدران الأمم المتحدة محذرة من التأثير الضار لسياسات التكيف الهيكلي على تمتع شعوب البلدان النامية بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية. فمنذ عام ١٩٩١ وبعض لجان الأمم المتحدة الفرعية المعنية بقضايا حقوق الانسان تعرب عن قلقها إزاء الآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحث المؤسسات المالية والدولية، وبخاصة **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي**. على أن تولي مزيدا من الاعتبار للآثار السلبية التي تحدثها سياساتها وبرامجها الخاصة بالتكيف الهيكلي، وتطالب جميع الحكومات بأن تأخذ في اعتبارها الآثار السلبية الواضحة التي قد تصيب الاسكان وظروف المعيشة نتيجة لتبني سياسات التكيف الهيكلي التي تعتمد اعتمادا مطلقا على املاءات السوق الحرة!

وأشار المقرر الخاص الذي عينته لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة كي يعتني بمسألة تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى أن مكونات التكيف الهيكلي المعتادة هي: خفض قيمة العملة المحلية، وخفض الانفاق الحكومي على الخدمات العامة، والغاء ضوابط الاسعار، وفرض ضوابط على الأجور وتخفيض الضوابط المفروضة على التجارة والنقد الأجنبي، وفرض قيود على الائتمان المحلي، والحد من دور الدولة في الاقتصاد وتوسيع قاعدة اقتصاد الصادرات، وخفض الواردات، وخصخصة المؤسسات العامة، وأشار إلى أنه رغم التغيرات الكثيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة، لم يتطور «الدواء الاقتصادي» الذي يوصف للبلدان النامية. علاوة على أن برامج التكيف الهيكلي يغلب عليها أساسا الطابع الاقتصادي لا الطابع الاجتماعي، وأن محاولة فصم «السياسات الاقتصادية» عن «السياسات الاجتماعية» تنتهي إلى غض الطرف عن الحقائق القاسية التي تعيشها معظم البلدان المدينة.

وأكد المقرر الخاص «**ان مبادرة صياغة السياسات الاقتصادية قد انتقلت من السلطة الوطنية إلى المصادر الدولية، وغالبا ما يصحب ذلك آثار سلبية على شعوب العالم النامي، في حين أنه يكرس الهيمنة الواضحة للطبقات الاجتماعية المتوجهة بنشاطها نحو التجارة الخارجية**». وأضاف بأن تهافت دول كثيرة بصورة غير عملية على احتضان السوق باعتباره الحل الأخير لجميع علل المجتمع، وما يقابل ذلك من اندفاع إلى الغاء التأميم وترك الاقتصاد والسياسة والأمور الاجتماعية لأهواء القطاع الخاص. وإن كان هذا موضوع الساعة، فانه سيترك لا محالة أثرا على الاعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. **ولا يمكن تحقيق جوانب كثيرة من السياسة الاجتماعية عن طريق الاعتماد الأعمى على قوى السوق.. ان السوق الحرة لم يكن لديها في يوم من الأيام القدرة أو القابلية على تهيئة ظروف تسمح بالوفاء والاعمال الكاملين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع المواطنين**».

سحبا أشعة أمل ضئيلة في جنح ظلام اليأس والكآبة، أو صيحات تحذير خافتة قبل الوصول إلى حافة الهاوية السحيقة، غير أن الاحتمال الكبير أن اشتداد حدة الصراع بين الشركات الاقتصادية العملاقة والشركات عبر الوطنية(أي التي يتخطى نشاطها الحدود الوطنية دون أن تكون متعددة الجنسيات) والذي ستقع وطأته الأشد قسوة على رؤوس العمال، اليدويين منهم والذهنيين، ربما تجعل الجماهير العمالية التي تخلت منذ فترة ليست بالقصيرة عن المبادئ النضالية والوحدوية للعمل النقابي تحت إغراء الفتات السمين الذي ألقت لها به المصالح الرأسمالية وتحت ضغوط صناعة غسيل العقول المسماة بصناعة الاعلام، ربما تجعلها **تفيق وتعود لترفع أعلام النضال النقابي وتحتمي تحت لواء التنظيم النقابي ودرعه الذي لا يعرف الحدود الوطنية ولا يعترف بالتمييز بين لون بشرة العمال أو هويتهم الوطنية**. ربما يتذكر عمال القرن الواحد والعشرين أن الذي حمى مصالح العمال وآدميتهم في أواخر القرن التاسع عشر وثلاثة أرباع القرن العشرين هو نضالية العمل النقابي، وأن الذي آزر كفاح شعوب وعمال العالم الثالث من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير كان تنظيمات نقابية عالمية وإقليمية ذات توجه تقدمي، وأنه في مواجهة نشاط شركات عملاقة لا يعرف شرهها وشراستها الحدود الوطنية يتعين العودة إلى تكاتف العمال ومنظماتهم النقابية عبر الحدود وبغض النظر عن مكاسب مزيفة ومؤقتة على **الصعيد الوطني على حساب مصالح عمال في بلدان أخرى**. فكما كسب عمال أوروبا وخسر عمال العالم الثالث من جراء مراكمة الشركات الأوروبية لأرباحها على حساب شعوب البلدان الافريقية والآسيوية في عهود سابقة. فمن الممكن الآن أن يرى عمال أوروبا الوجه الآخر للعملة الرأسمالية، فيخسرون الجلد والسقط بينما يكسب عمال افريقيا وآسيا إلى حين. نعم، لقد تعامى البعض عن الثور الأبيض عندما أكل، وعندما وصل الأكل إليهم بدأوا يتنادون بالتآزر، غير أن الشماتة والبحث عن المصالح الشخصية لايجب أن يعمي الجميع عن الخطر المحدق بهم أجمعين. فلن يبقى في الغابة ثور من أي لون، بل ولا حتى نعجة.

أو لم تكن هذه هي العبرة التي استخلصها عمال العالم من **مذبحة عمال شيكاغو** فاتخذوا من اليوم الذي وقعت فيه عيدا عالميا لهم يرمز إلى وحدة المصير والإرادة العماليين؟!



□ المياه الراكدة فى المجتمعات الاسلامية
□ المصرى شايل سيفه □ دائرة الاشتباه

شعراء البلاط على الانترنت !!



المياة الراكدة فى المجتمعات الاسلامية

أعتبر نفسى من قراء كاتبنا الكبير الاستاذ **سلامة أحمد سلامة** . وأحتفظ بتعبيراته التى تعجبنى، وأتعلم منها الكثير. وفى عملية الاتصال غير المباشر التى تحمل الرسالة المطبوعة من الكاتب إلى الجمهور دائما يتخيل القارئ كاتبه المفضل فى صورة ومكانة خاصة ويحب أن يتحاور معه..لذلك عندما قرأت ما كتبه عن **مؤتمر الجنادرية** يومى ١٧ ، ١٨-٣-٩٧ عدة مرات، سيطرت على تفكيرى بعض الهواجس والملاحظات ارسلتها له عبر فاكس صفحة قضايا وآراء بالأهرام، وأعرض عليكم خطوطها العريضة مستخدما نفس تعبيرات الرسالة فى النقاط الآتية:

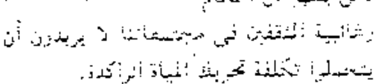
د. احمد محمد صالح

١- يؤكد الاستاذ سلامة على مسئولية المجتمعات الاسلامية نفسها عما يصيب صورتها من تشويه عند الغرب. وان مناقشة مثل هذا الموضوع فى بلد كالسعودية كما يقول هو نقلة موضوعية للانفتاح على العالم الخارجى وممارسة للنقد الذاتى. وهنا يمر أمامى شريط ما يحدث فى **أفغانستان والجزائر وإيران والسودان** فكل مجتمع اسلامى له نصيب من تشويه صورة الإسلام، ويختلف نصيب كل مجتمع إسلامى فى هذا التشويه وفقا لحجمه ومكانته فى العالم الاسلامى.**والسعودية** راعية المؤتمر تضع نفس أقدام المسلمين وتساهم نفسها مثل بقية المجتمعات الاسلامية فى تشويه صورة الاسلام، ولا يتسع المقام لاستعراض مظاهر هذا التشويه، ويكفى أن نذكر الجميع بنظام **الكفيل** وتداعياته. ومكانة ودور المرأة

هناك. والتوظيف السياسي للمؤسسة الدينية . تلك التي يصدر عنها فتاوى تكفي لتشويه صورة الاسلام لمدة الاف السنين. ويكفينا اخر **فتوى صدرت ،والتي اعتبرت المرأة العاملة زانية، تستحق رجمها لأنها خرجت من المنزل** . واذا استبعدنا شماعة المؤامرة الخارجية، فان الخلط المتعمد بين الاسلام وكل من التخلف والارهاب هو إحدى مخرجات التشويه الذي احدثته المجتمعات الاسلامية بنفسها لصورة الاسلام في العالم. والسؤال الآن هل يستطيع المؤتمر هناك أن يناقش بصراحة نصيب كل مجتمع إسلامي في التشويه الذي يحدثه بنفسه لصورة الاسلام في العالم؟!.

٢- يستهجن الأستاذ سلامة من بعض الناس هنا وهناك الذين يستكثرون أن تنبت في قلب الصحراء العربية واحة من الاهتمامات الثقافية والفكرية تجتذب كافة المثقفين. أعتقد أن سلوك هذا البعض المستكثر ظهور واحة ثقافية في البقعة تلك من الصحراء هو عدم مصداقية ورد فعل طبيعي ومنطقي للسلوكيات المشوهة التي تمارس هناك، خاصة أن **تلك البقعة من الصحراء بعد انفجار البترول يسودها تلك السلوكيات المتعجرفة التي تنتقص من ثقافة الشعوب الأخرى وتحقر طريقة حياتهم وإنسانياتهم مستغلة حاجاتهم تحت إغراءات المال وشعارات الدين.**

٣- يرى الأستاذ سلامة أن مستقبل هذه الأمة في الثقافة والتنوير والعلم، وأن هذه المؤتمرات والندوات هي نوع من التدريب العقلي والذهني طالما لم تنزل إلى أرض الواقع وتخرج من الغرف المغلقة التي يمارس فيها المثقفون الحرية العقلية، بدون أن يرهقوا انفسهم بالإجابة عن السؤال الأساسي كيف يمكن **تحريك المياه الراكدة في المجتمعات العربية والاسلامية؟** **وهنا اذا جاز لي الاجابة بأن تحريك المياه الراكدة يأتي قبل الثقافة والتنوير والعلم، فالتفكير والابداع والتنوير يحتاج دائما لتوفير مناخ الحرية**، وهذا معناه ببساطة مجتمع ديمقراطي واحزاب سياسية. فبداية تحريك المياه الراكدة تكون دائما في السياسة . ويجب أن تعي تلك المؤتمرات والندوات- اذا كانت صادقة فعلا في أهدافها لخدمة الأمة العربية والإسلامية- لتحفيز المثقفين على توظيف الثقافة في الضغط المعنوي لفك تبرد النشاط السياسي في العالم العربي والإسلامي. لكن يظهر أن الحكام رغبة المثقفين في مجتمعاتنا لا يريدون أن يتحملوا تكلفة تحريك المياه الراكدة.



سلامة احمد سلامة

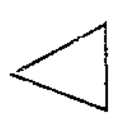
٤- يطرح الأستاذ سلامة أنه ليس شرطا أن تكون كل دعوة للحضور لمهرجان أو مؤتمر ثقافي عربي مكافأة أو تعبئة أو محاولة شراء لهذا القلم لصالح البعض، وأتفق معه في ذلك. وفي ان السياسة بطبيعتها عمل انتهازي، يحاول أن يوظف كل شيء لصالحه، وأن سوء الظن بتلك المؤتمرات يحتمل أن يكون له ما يبرره من سوابق . ولكن السؤال الآن ما الذي تغير في عالمنا العربي يجعلنا نستبعد ونحو سوء الظن؟! فالحكام هم الحكام من عشرات عشرات السنوات، والعقلية هي العقلية من مئات مئات السنوات.

٥- اختلف مع الاستاذ سلامة في قوله: إن ثورة المعلومات والاتصالات سوف تقضي على مهرجي السلطة وشعراء البلاط ونفاق المثقفين . لأن شاعر البلاط لا يهمه أن ينكشف أمره ويعرف الناس انه منافق ، بل يفتخر بينهم بأنه شاعر البلاط. والكثير من **المثقفين في بلادنا العربية يسعون للدخول إلى بلاط الحكام نتيجة المنظومة الثقافية التي ترفع وتمجد من قيمة السلطة**. والتأثيرات الايجابية لثورة المعلومات والاتصالات ستكون واضحة تماما في المجتمعات الصناعية المتقدمة أصحاب تلك الثورة، لأن الاستفادة منها تستلزم سلوكيات المجتمع الصناعي، **فلن تتحقق الشفافية إلا في تلك المجتمعات التي أكملت أولا شروط المجتمع الصناعي المتقدم، ونحن ما زلنا نحبو في حضارة الزراعة، وسوف نتعامل مع منجزات تلك الثورة حكاما ومثقفين بنفس عقلية مجتمع الزراعة**. وسوف تستغل الدولة والمثقفون ثورة المعلومات كل لصالحه، وأمامنا محطات التلفزيون الفضائية العربية التي تحاول كل دولة أن تتجمل فيها من التشوهات الواقعية امام العالم. وهناك الاف الصفحات في الانترنت باسم الدول العربية والإسلامية قام بإعدادها شعراء البلاط الذين اتقنوا اللغة الامريكية الجديدة في المدح.

وأخيرا أتمنى مثل الاستاذ سلامة أن يكون مؤتمر الجنادرية وغيره من الندوات العربية محاولة للتمسك بحرية الفكر والتعبير، ومحاولة لايجاد أرضية مشتركة بين المثقف والدولة.

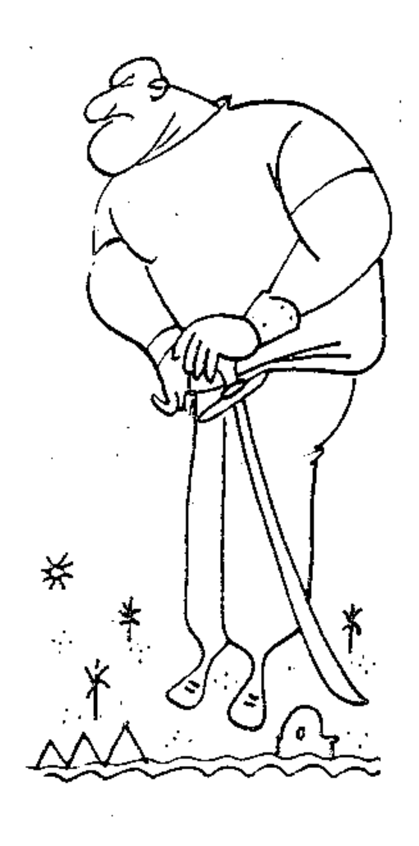
فتوى:

المرأة العاملة زانية!!



هموم

المصرى شايل سيفه



فى زحمة اعلانات الرخاء التى يبثها الاعلام الرسمى عن مشروعات فى الشمال وفى الجنوب، ساقتنى ظروفى منذ أسابيع إلى التواجد مساءً فى حوالى الخامسة بالشوارع المحيطة بمحكمة محرم بك بالاسكندرية وأثناء محاولتى الوقوف بالسيارة بجانب الرصيف المقابل للمحكمة بسبب سوء الأحوال الجوية الممطرة والمتربة، سمعت صراخاً وأصوات نساء تولول خوفاً، وأصوات رجال تعلن صيحات الحرب، وأطفال تبكى. وبدأ الناس حولى يجرون فى كل اتجاه ،وكأنى فى حلم، أشاهد فيلم مغامرات أمريكيا، وأحاطت بالسيارة مجموعات من الشباب والرجال والنساء والأطفال . ملامحهم وملابسهم تنطق بالفقر والبؤس والالفاظ تنفجر بالشتائم من كل نوع ، والتهديد والوعيد يسيطر على لغة التجمهر، فاحتميت بالسيارة خاصة ان زجاجها أصبح سوداً من التراب والمطر لا يظهر من داخلها.

وأسقط فى يدى وانكمشت فى السيارة لأننى لمحت أن الرجال والشباب فى يدهم سيوف وأكرر سيوف بيضاء حقيقية تلمع نصالها فى الجو المترب، وتتشابك مع الصراخ والشتائم والسباب، ودعوت الله ألا يكتشفنى أحد ليس جبناً معاذ الله، ولكنه تكتيك حتى ينتهى الفيلم، وبدأت الحظ أن هناك من يجرون شاهرين السيوف فى الشوارع المحيطة وهم يخططون لهجوم خاطف. اذكركم مرة أخرى ان هذا يحدث أمام المحكمة بيت العدل والحراسة فى حالة اعجاب.

وانتظرت ان ارى المخرج **يوسف شاهين** أو ممثل معروف، واعتقدت انها **دراما تلفزيونية عن الكفار والمسلمين** طالما فيها سيوف، **أو استقبال لشيخ خليجى** جاء محرم بك يشترى أقصد يتزوج بنتاً صغيرة ويشحنها معه إلى أرض العسل واللبن، ويستقبلونه بالسيوف كنوع من الفلكلور الذى يفهمه. أو يمكن أن يكون هؤلاء شاهرى السيوف **من أفراد الحراسات الخاصة للأمراء العرب** الذين يعيشون فى القاهرة ويسكن كل واحد فى دور كامل بفندق خمس نجوم، جاءوا محرم بك بحثا عن **عادل حمودة** لتأديبه لكشفه سر المرسيدس. وأصبح الجو أكثر ظلمة وزاد انكماشى ورحت فى غيبوبة من الخيالات تصور لى ان ما اشاهده هو **الرخاء المنتظر** بعد المؤتمر الاقتصادى الأخير والافتتاح الدراسى لمشروع توشكى. والزيارة الأخيرة لأمريكا. أو مناورة مشتركة مع الأمريكان، لكنهم لا يستعملون السيوف تبقى مناورة مشتركة مع دولة خليجية. **أو** يمكن الشعب لم يجد فائدة فهب **يحتج لدى السلطة من اعتمادها على رجال الاعمال الـ٥١ الذين يحتكرون مصر كلها الآن**، ويسعون للحصول على الجنسية الأمريكية لابنائهم خوفا من الطوفان القادم.

وتمتت بى الظنون والأوهام لدرجة الاعتقاد انهم رجال ونساء **حركة الطالبان وصلت مصر لاستقبالها المفتى الجديد** وخرجت للناس تعلن ان قانونها هو السيف، وتصورت ان هذا التجمع هو الأمن المركزى فى تسليحه الشرعى. أو احتجاج من المسئولين الفاسدين والبهاشين الذين ارسلوا حراسهم من البلطجية للمظاهرة أمام المحكمة.

وزادت مخاوفى من أن تكون هذه مظاهرة من الوزراء الذين طال بهم الزمن فى الوزارة لدرجة عدم تصديقهم الخروج منها، أو يكون المجاهد الكبير **بن لادن** قرب من السودان وإيران وباكستان وقدم إلى محرم بك لادارة عمليات التأسلم منها، أو أكون فى الحرم الجامعى وهذه خناقة بين الاساتذة على مشروع شروق أو تقسيم المذكرات الجامعية.

يمكن يكونوا أعضاء مجلس الشعب يتناقشون ويتحاورون مع البدرى فرغلى فى قضايا الفساد ويجرون وراءه بالسيوف من القاهرة حتى وصلوا محرم بك مقر حزب التجمع هناك. أو

أصحاب الجامعات الخاصة يطاردون الطلبة بالسيوف لتأخرهم في دفع المصاريف ، أو مبارزة بين اثنين فتوات على بنت الخته، التي عملت راقصة واصبحت تطل علينا يوميا من التليفزيون في رمضان.

كان زمان الفتوة المصري يمسك عصا غليظة رمزا للفتونة، لكن يظهر أن أداة الفتونة تغيرت وأصبحت سيفا حادا يقطع الرقاب لأنهم اكتشفوا ان العصا غير شرعية أما السيف فهو من التراث وشرعي.

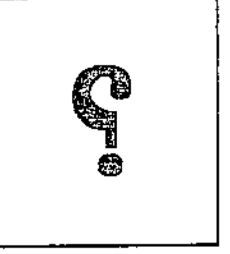
وتوهمت أن ما يحدث حولي هو تصوير فيديو لاغنية شبابية من أغاني التلوث، أظهر فيها شاهرا سيفي مهرولا نحو كلينتون طالبا جنودا أمريكان في محرم بك لأن الأمن المصري مشغول بالحراسات الخاصة وأوهام عبادة الشيطان.

وتعبت من خيالاتي واستيقظت من هواجسي على اختفاء أصواتهم وتيقنت أنهم بعدوا عني، فجاءت لحظة مناسبة، وخرجت من السيارة مسرعا نحو«اسرائيل» أقصد المحكمة محتميا في حراستها، التي اكتشفت أنها تقف فاتحة فاها مندهشة لخوفي وذعري تبتسم في بلاهة قومية.

وسألت الناس حولي وعرفت أن هذا المشهد عادي يتكرر في اليوم عدة مرات وأن قاع المجتمع أصبح يتفاهم بالسيوف البيضاء، وانسحبت بحذر وأنا أجر ساقي وغيرمصدق أنني في مصر المحروسة بلد الأمن والأمان ، البلد الذي أصبح كل واحد يعمل اللي عايزه ممكن تسد شارع بحجة سرادق العزاء، ممكن تضع كشك سجاير في بحر الطريق بحجة أنك خريج سجون، أو أحد المترقعين أن يصابوا في الحرب القادمة بيننا وبين اسرائيل ممكن تسير عكس الاتجاه لدواعي الأمن والسيادة، ممكن تبني عمارة فوق عمارة وتسقطان فوق السكان لا يهم، ممكن تخطف أي انثى من الشارع في عز النهار أو تقتحم أي منزل في أي وقت وتغتصب فيه من تشاء من النساء. كل واحد في مصر يمكنه أن ينشأ جامعة خاصة على مزاجه، أو محكمة خاصة كل واحد يدلع نفسه كما يقولون، المهم الاستقرار ،حتى أصبحنا في وطن الانتماء له نوع من المخاطرة الشديدة.

وشعرت برغبة شديدة في الصراخ والبكاء ، حاولت لم أجد صوتي، **انحبس صوتي منذ عشرين عاما في سجن الاستقرار والارهاب وجفت دموعي تماما، مصها الارهابيون والحباكون والهباشون، وشربتها اسرائيل وأمريكا ولوثها الخليج بنفطه وأملاحه**، أصبحت لا أملك صوتا ولا حتى دموعا لكي أبكي على الوطن متى يعود الوعي والخوف على الوطن؛ متى نبكي؟!.

دائرة الاشتباه



ممولوا الارهاب

عندما حدثت مذبحة أمام فندق أوروبا بشارع الهرم منذ عدة شهور. كتبنا أن الارهاب موجود وأسبابه أصبحت متوطنة في الوطن، وأن المواجهة الأمنية وحدها غير كافية. طالما **الخطاب الديني المدعم والمشجع للارهاب والفتنة مسيطرة على أجهزة الاعلام والثقافة والتعليم والدعوة** لأسباب داخلية أهمها أن الدولة تغض الطرف وتسكت عن الدعم الخارجي.

في الأيام الأخيرة كرر الارهاب اعلانه بأنه ما زال موجودا في مصر. وأن أسبابه لم تستأصل أو تعالج والهدوء النسبي الشاهد في الفترة السابقة كان نتيجة ضربات أمنية وحصار أمني فقط. لكن منابع وروافد ومصادر تمويل وتشجيع الارهاب. كما هي بدليل **مذبحة كنيسة أبو قرقاص** وما يحدث أخيرا في **المنيا وأسيوط** وقنا وما سوف يحدث في بقية الصعيد. ويجب أن نتفق أن تنفذ غالبية حوادث الارهاب في مصر تعتمد في التمويل أو التسليح أو التدريب أو التحريض والتشجيع والايواء على دول عربية وأجنبية محيطة بمصر.

وكلما صدرت البيانات الرسمية من الدولة تصف تمويل جماعات الارهاب بأنه تمويل خارجي دون أن تحدد الجهة الممولة يزداد حسي بمشاكل وطني، ففي بداية ذروة الارهاب كانت البيانات الرسمية تتهم علنا ايران والسودان وبعد فترة انضمت اليمن إلى قائمة الاتهام ثم جاءت بعض الكتابات من هنا وهناك تتهم أمراء الخليج ودولة بدون تحديد واضح، ثم أعلنت بعض التلميحات السيادية الرسمية تطلب من أجهزة الاعلام المصرية أن تفرق بين حكومات الخليج والمنظمات الأهلية فيها. ثم وصلنا إلى الفترة الأخيرة التي تحرص فيها البيانات الرسمية على عدم تحديد دولة معينة، وأصبحت تكتفي بمصطلحات تعودنا عليها مثل قادة الارهاب في الخارج ،ومصادر التمويل الخارجي.

لكن منذ أكثر من عام توالت علينا دلائل وشواهد كثيرة تحدد دائرة الاشتباه، منها كتاب «**عبد القادر شهب** (ممولو الارهاب) صادر عن دار الهلال ، ومنها الاعترافات العديدة التي نشرتها وسائل الاعلام المصرية لقيادات الارهاب عبر التلفزيون أو الصحافة، وآخرها ما نشر في روزاليوسف الاسابيع الماضية حول الاعترافات الخطيرة لآخر قائد لتنظيم الجهاد **أحمد راشد**.

نلاحظ لأول وهلة في الكتاب المذكور وفي الاعترافات السابقة، أن هناك دولاً معينة يتكرر ذكرها في السياق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. من خلال أشخاص أو مؤسسات أهلية ورسمية ودينية وأمنية أو أماكن ومنافذ سفر مرتبطة بتلك الدولة.

وهذه التكرارات وترتيبها مجرد مؤشرات تعكس دائرة الاشتباه ونصيب كل دولة فيها وتعكس أيضا شبكة الدول التي يتحرك خلالها الارهابيون في الخارج ، ويتلقون منها الدعم والتمويل المالي المباشر أو غير المباشر مثل التدريب والاعداد والايواء والحماية والتشجيع. ورأينا بعض تلك الدول تمثل محطات تجميع وتجنيد. والبعض منها يقدم التمويل المعنوي مثل المساعدة في طبع مطبوعات جماعات الارهاب، ومدهم بشرائط الكاسيت والكتب ذات الطبعات الأنيقة والأفكار المريضة، والفتاوى الدينية الجاهزة لتبرير وتشجيع الارهاب.



نظير مجلى

كنا ، نحن العرب ، نحسد إسرائيل على سماتها الديمقراطية ، لكننا وجدنا نتنياهو يحسدنا على «اللاديمقراطية» وينافسنا في الدرس على سيادة القانون.

* عملية السلام قد تكون أكثر المتضررين من نتائج التحقيق في فضيحة «بيبي -جيت» . إذ أن نتنياهو ،حتى لو أراد إنجاح العملية ، وهذا مشكوك فيه، فانه أصبح الآن مرتبطا أكثر بحلفائه في اليمين ،المعنيين بتفجير المسيرة.

نتنياهو نجا ..

لكنه أدخل اسرائيل كلها إلى قفص الاتهام

فضيحة المستشار القضائي لحكومة نتنياهو، لم تنته بقرار النيابة إغلاق الملف ضده وضد وزير القضاء ولم تنته باعتذاره، الذي لا يكتفي به أحد ولن تنتهي عند وعده بأنه سيصحح الاخطا ، والذي لا أحد يصدقه فيه . ولن تختتم بمحاكمة زعيم حركة اليهود الشرقيين «شاس» ، «آريه درعي» ، الذي يعتبر واحدا من الشركاء في الجريمة ، لكنه وجد نفسه الضحية الوحيدة بينهم، وحتى الجانب السياسي في الموضوع ، والمعركة التي تخوضها المعارضة الاسرائيلية اليوم ضد حكومة نتنياهو، هو ليس الجانب الأساسي. فهنالك قضية أخرى ذات اهمية بالغة بالمقاييس الإسرائيلية ، هي القضية الاخلاقية -الحضارية : فهل تكون هذه فعلا دولة ديمقراطية، السيادة فيها للقانون ، أم تنضم إلى دول العالم الثالث المحيطة بها والبعيدة عنها، التي يداس فيها القانون وتبدو فيها الديمقراطية غابة مصنوعة من الخرق.

ففي إسرائيل ما زالت هناك أسس ديمقراطية خصوصا بالنسبة لسكانها اليهود. وهناك فصل حقيقي بين السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، طالما ان الامر يتعلق بالسكان اليهود. ونحن العرب ، الذين نعيش داخل إسرائيل بشكل خاص، عندما نرى ونسمع ما يجري في عالمنا العربي من كبت للحريات الديمقراطية ودوس على سيادة القانون وحكم الفرد ومخابراته.. كنا نحسد إسرائيل على ما تنعم به في هذه المجالات . فالحكومات الاسرائيلية تعاملت معنا غالبية الوقت وكأنها ذات نظام من أنظمة العالم الثالث لكننا لم نحرم تماما من الفسحة الديمقراطية. **والكبت والقمع الذي عشناه في إسرائيل ، أيام الحكم العسكري وبعده ، كان أهم من ظلم ذوي القربى** . وأنها لحقيقة تاريخية أن حكومة «**رابين - بيرس**» الأخيرة (٩٤-١٩٩٦) ، زادت من رقعة الديمقراطية للمواطنين العرب في إسرائيل(عرب ٤٨) ، أكثر من أي وقت مضى . لكنها لم توصلنا إلى درجة المواطن اليهودي.

ولاحظنا ، أن نتنياهو ، من أول غزواته عندما فاز بالحكم خرج بتصريح استفزازي للعالم العربي اذ أعلن في الولايات المتحدة ان إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وأن الدول العربية المحيطة بها لا تعرف الديمقراطية.

في حينه نحن أيضا غضبنا، ليس فقط من الاستفزاز بل من الحقيقة التي استند إليها . لكن ، يتضح اليوم انه لم يكن يسخر من عالمنا العربي، الذي هو جزء من العالم الثالث المنكوب باللاديمقراطية. بل ان نتنياهو كان يحسدنا على هذه اللاديمقراطية. والدليل انه يمارسها اليوم.

قصة الفضيحة

قصة الفضيحة باختصار ان نتنياهو وقع في مصيدة ضغط أخرى . فهو مضغوط على طول. لا يسير إلا بالضغط.

هذه المرة جاء الضغط-حسب الشبهات-من«اريه درعي»، ودرعي هذا يعتبر القائد السياسي والتنظيمي الأول لحركة «**شاس**» لليهود الشرقيين المتدينين. في قيادته لهذا الحزب نجح في مضاعفة قوته مرتين، ليصبح الحزب الثالث -من حيث الكبر(١٠ نواب في الكنيست) بعد العمل (٣٤ نائبا) والليكود (٣٢ نائبا) . اعتماده الأساسي في دعايته وعمله على رفض العنصرية الممارسة في اسرائيل ضد اليهود الشرقيين. يستعملها بشكل مبالغ فيه، لدرجة جعلت بعض المراقبين يقولون: «لم يعد من مصلحته ان تزول هذه العنصرية فهي رصيده الوحيد. ومن دونها لا وجود لحزبه».

وقد تورط درعي خلال حياته



المدعية العامة في اسرائيل قبيل القاء بيانها في المؤتمر الصحفي المشترك مع روبنشتاين وأعلنا فيه عدم توجيه أي اتهام لرئيس الوزراء نتنياهو

السياسية في عدة فضائح مالية واخلاقية. واشيع عنه انه تنازل حسابه في سبيل ورثة زوجته. وهو **يحاكم منذ سبع سنوات في المحكمة المركزية في القدس بتهمة اختلاس بضعة ملايين من الدولارات من خزينة الدولة، عندما كان وزيراً للداخلية وقبلها عندما كان مديرا عاما للوزارة**.

بسبب هذه المحاكمة اضطر إلى الاستقالة من حكومة رابين سنة ١٩٩٣ وسحب من الائتلاف الحكومي، لانه يعتقد أن الحكومة لم تسانده في موقفه أمام الشرطة. ولم يستطع درعي تولي منصب في وزارة نتنياهو لنفس السبب، واضطر الى ارسال بعض تلاميذه **ايلي سويسا** وايلي يشاي، ليصبحا وزيرين فيها. لكنه احتفظ بنفوذه كزعيم لحركة «**شاس**» وظل يأمل ان يعود إلى الحكومة بعد انتهاء محاكمته.

بيد أن المحكمة تطول وتتشعب، ومن يوم إلى يوم يظهر أن الحكم فيها سيكون السجن الفعلي والغرامة المالية ولذلك، كان لابد من عمل شيء كبير ينقذه.

وهكذا، جاء دعم «شاس» لانتخاب نتنياهو (كان هذا الدعم حاسماً للمعركة).

رجالات المطالبة بقبض الثمن. فقد عمل درعي على تعيين المحامي «**روني بار-أون**» مستشارا قضائيا للحكومة. وهذه هي أعلى وظيفة في النيابة العامة (أعلى من وظيفة المدعي الاشتراكي) صاحبها يستطيع تقديم أو عدم تقديم لائحة اتهام. ويستطيع تخفيف بنود الاتهام. ونجحت مهمة درعي. وقررت حكومة نتنياهو تعيين بار-اون في حينه.

الا أن التعيين لم يمر بهدوء وثارت ضجة كبرى في البلاد، واضطر بار-اون إلى الاستقالة بعد ٦٠ ساعة من تعيينه.

لكن القضية لم تهدأ. فقد بث التلفزيون الاسرائيلي (القناة الرسمية الأولى) تقريرا للصحفية أيلا **حسون** كشفت فيه أن تعيين بار-أون تم بموجب صفقة. فقد تعهد له درعي أن يسعى لتعيينه مقابل تعهد «بار-اون» بتخفيف الحكم عليه بحيث لا يصل إلى السجن ولا يسجل في ملفه علامة شائنة. ويتمكن بذلك من العودة إلى الحكومة. لكن **نتنياهو** لم يتحمس كثيرا لهذا التعيين. فقد نصحه الكثير من المقربين منه بأن لا يقدم على ذلك. فالرجل غير مناسب لهذه المسؤلية الكبرى وهناك من حذره بوضوح: درعي يريد هذا التعيين من أجل لفلفة الدعوى القضائية ضده.

لكن نتنياهو لم يكترث للتحذيرات. وحسب التقرير التلفزيوني، فان درعي هدد بالتصويت ضد اتفاقية الخليل وبالتالي هدد باسقاط الحكومة، اذا لم يعين بار-أون فرضخ للتهديد.

التحدى الديمقراطى

التلفزيون الاسرائيلي عرف خطورة الاتهامات التي خرج بها. لكنه ضمن وجود معلومات ووثائق تسند روايته. وقبل على نفسه التحدي الديمقراطي للحكومة.

لكن نتنياهو ظهر في أول امتحان ديمقراطي داخلي لحكومته، ضعيفا، صدره يضيق بالديمقراطية. فراح يهاجم التلفزيون الاسرائيلي(القناة الأولى). بل وفي البداية حاول مقاطعته. وهذه سابقة في تاريخ الحياة السياسية في إسرائيل.

وفي القضية الجوهرية، الفضيحة، أعلن نتنياهو :«**هذا كله هبل في هبل. قصة تافهة لا أساس لها**».

لكن الضغط زاد عليه. وبدأت وسائل الاعلام الاسرائيلية والمعارضة القوية تطالبان باقامة لجنة تحقيق رسمية. فسارع نتنياهو إلى دعوة الشرطة للقيام بالتحقيق. وقد كان **تهربه من «لجنة تحقيق رسمية» ذكيا، اذ ان هذه اللجنة تملك صلاحيات لاقالة وزير او حتى رئيس الوزراء، بينما الشرطة تستطيع في أقصى الحالات التوصية بتقديم لوائح اتهام**.

بالطبع، لم يتوقع **نتنياهو** أن ينتهي تحقيق الشرطة إلى توصية كهذه، ولكنه يعرف ان هذه اهون من قرار لجنة تحقيق. والليكود كان قد دفع ثمنا باهظا من لجنة التحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢، التي تسببت في اقالة وزير الأمن، **أرئيل شارون** في حينه وانتقدت الحكومة كلها ورئيسها مناحم بيجن ورئيس أركان الجيش رفائيل ايتان. وهناك من يؤكد انه لولا لجنة التحقيق المذكورة وتوصياتها، لكان **شارون** الوريث الشرعي لمناحم بيغن.

طاقم التحقيق في الشرطة، الذي يضم مجموعة من كبار رجال القانون، أوصى بالفعل بتقديم **بنيامين نتنياهو** إلى المحاكمة لأنه رضخ للابتزاز من درعي وبذلك خان الأمانة الملقاة على عاتقه. كما أوصى بمحاكمة وزير القضاء، **تساحي هنغبي** لانه خدع الحكومة. وبمحاكمة **اريه درعي** بتهمة التهديد والابتزاز. ومدير عام مكتب

قصة الفضيحة التي وصفها نتنياهو بأنها قصة تافهة

رئيس الحكومة «ايفيت ليبرمان» بوصفه القناة التي جرى من خلالها تمرير الابتزاز.

لكن النيابة لم تقبل هذه التوصيات ،مع أنها مقتنعة جدا بها. **وقررت اغلاق ملف نتنياهو ووزيره هنغبي ، ليس لانهما بريئان ، بل لان الادلة ضدهما لا تكفي لأن تنتهي المحاكمة بنجاح**. المدعية العامة،عدنة أربيل ،والمستشار القضائي،**اليكيم روبنشتاين** كلمات قاسية عن نتنياهو ، شككا في صدقه وأشارا إلى تجاوزاته للقانون وإلى كونه رئيس حكومة من دون تجربة الخ..

والأهم من هذا ، ان تقرير **النيابة والمستشار أكد جوهر القضية** . أكد أن هناك فضيحة ،وهناك أساس متين لوجود صفقة. وهناك تهديد وابتزاز من طرف درعي وترضوخ من طرف الحكومة.

ما بين نتنياهو ورابين

نتنياهو لم ير حاجة لقراءة تقرير النيابة والمستشار واكتفى بقراءة السطر الأخير فيه :«**اغلاق الملف**».. الكلمة الوحيدة التي قالها وتدل على بعض الفهم لضرورات الديمقراطية هي :«**اعتذر**» وقال «**اخطأنا لكننا لم نذنب**». وتجاهل كل ما جاء في التقرير من ادانة له وإشادة بالتلفزيون ومراسليه وبقية وسائل الاعلام على اثارة الموضوع ومتابعته. وراح يهاجم «**بعض قوى اليسار المسيطرة على التلفزيون ،والتي لا تريد ان تقتنع بنتائج الانتخابات الأخيرة. وتخطط للاطاحة بي وبحكومتي**».

وحاول نتنياهو، مثل زعماء العالم الثالث تماما، تحويل قضية الفساد المتورط بها على المكشوف إلى قضية سياسية. فقال: هذه الحرب موجهة ضدي شخصيا وليس فقط لانهم لا يحبونني، بل **لانهم لا يريدون سياستي، ولا يريدونني أن ابني في هار حوما (جبل أبو غنيم في القدس الشرقية) لا يريدونني أن أقف بهذا الصمود في وجه محاولات اقامة دولة فلسطينية . لا يريدونني أن أصمد في الجولان. لا يريدونني أن أمنع تقسيم القدس**». ووعد بالطبع أن يواصل وقفته «الصامدة» تلك. وادار ظهره للفضيحة قائلا: لقد اصبحت من ورائنا».

هو يعرف بالطبع أن القضية ليست من ورائه : لكن تصرفه هذا يدل على التطور بل التدهور الجديد الحاصل في إسرائيل على المستوى الحضاري والاخلاقي.

والشعب في إسرائيل يقارن بين **نتنياهو** اليوم وبين رئيس الحكومة الاسبق،**اسحق رابين** ، الذي تورط مع القانون في سنة ١٩٧٢ من دون علمه. فكيف تعرف!.

في حينه كان محظورا على المواطن الاسرائيلي أن يفتح حسابا في بنك أجنبي .وقد كشف صحفي إسرائيلي أن زوجة رابين احتفظت بحساب في بنك في واشنطن ،عندما خدم زوجها سفيرا لإسرائيل في واشنطن. كان الرصيد في ذلك الحساب ٧٠٠ دولار، وصاحبة الحساب هي زوجة رابين. وقد كشف الموضوع بعد ثلاث سنوات (١٩٧٧)، عندما أصبح رئيسا للحكومة. وعلى الرغم من ذلك ،قرر رابين الاستقالة.

وبدلا من مقالات الهجوم عليه أصبح الصحفيون يتحدثون عن مبالغته في الاستقامة. فهو ليس صاحب المسئولية الأولى عن هذه المخالفة. وبامكانه التهرب من المسئولية حسب القانون.ورفض رابين يومها كل الاقتراحات المتذاكية، وخرج إلى مبنى التلفزيون وأعلن أنه طالما يجري **الحديث عن زوجته وشريكة حياته فانه يقاسمها المسئولية. ولذلك يستقيل من منصبه في رئاسة الحكومة**.

وتبين آنذاك ان القانون يتعدد من الاستقالة ولكنه لم يفصح. واعلن ان نائبه (**شمعون بيريز، آنذاك**) سيتولى المنصب. ورفض حتى ان يدخل مكتبه ، الا بعد الانتخابات، حين قام بتسليم مكتبه إلى زعيم الليكود المنتخب **مناحم بيجن**.

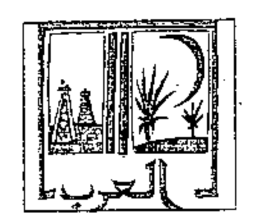
مثل هذا التصرف الحضاري الأخلاقي عند **رابين** ، لم نجده عند **نتنياهو** . بل بالعكس . فهو يتمسك بكرسي الحكم بشكل غير طبيعي. ومن الملاحظ أن **نتنياهو** لا يتخذ موقفه هذا من فراغ. فحسب استطلاعات الرأي التي اجريت بعد صدور تقرير النيابة بدا ان الشعب معه.

في حينه ، عندما استقال **رابين** ،توقع ان يحترمه الشعب . ويؤيد حزبه على هذه الاستقامة. لكن الشعب أسقطه. واقتنع بتحريض الليكود عليه، الذي أسمى تصرف زوجة رابين «فسادا كبيرا». وبالمناسبة، عندما وصل الليكود إلى الحكم،كان أول **عمل قام به هو تعديل القانون بخصوص الحسابات البنكية في الخارج . وأصبحت قانونية**.

وهنا أيضا **دلت الاستطلاعات على أن ٥٨٠٪ من الجمهور الاسرائيلي لا يريد ان يستقيل نتنياهو من منصبه في رئاسة الحكومة و٥٧٪ من الجمهور لا يريد انتخابات جديدة**.وفي اليوم الذي صدر فيه التقرير، كان المواطنون الاسرائيليون يسافرون بشكل جماعي إلى الخارج لقضاء عطلة عيد الفصح (عشية هذا العيد غادر البلاد ٣٥٠ ألف مواطن، أي ٦ر٥٪ من السكان).

فالجمهور الاسرائيلي لا يبدو مباليا لمسألة الديمقراطية وسيادة القانون- ويبدو متفهما ومتسامحا مع نتنياهو . وهذا الواقع يثير حفيظة انصار حقوق الانسان والمواطن وأنصار الديمقراطية وأنصار سيادة القانون في اسرائيل ،وهم كثيرون. وقد انخرطوا في المعركة الجماهيرية الواسعة ضد حكومة نتنياهو ،جنبا إلى جنب مع قوى المعارضة.

المعروف ان المعركة ستدار حاليا على عدة مستويات:**القضائي** ،حيث طرحت وتطرح العديد من الدعاوى أمام المحكمة العليا لتلزم النيابة بتقديم نتنياهو إلى المحاكمة. والمستوى **الاداري** بشن حملة لاجبار نتنياهو على تشكيل لجنة تحقيق رسمية، والمستوى **الشعبي** ، بواسطة المظاهرات الجماهيرية وغيرها . لكن نتيجة هذه النشاطات غير مضمونة لأي اتجاه كان ،وتظل القضية الأساسية قضية مدى تمكن إسرائيل شعبا ودولة، من تحمل التعايش مع هذا الدوس على سيادة القانون والعدالة. فرئيس حكومتها انسان ساهم في مؤامرة للسيطرة على نيابة الدولة. وهذه تهمة خطيرة . التعامل معها يقرر مدى التقدم أو التراجع في هذه المسألة الحضارية الاخلاقية.



رسالة القدس

انقاذ العملية التفاوضية بين خيار تغيير السياسات أو تغيير القيادات

حنا عميرة



وزراء خارجية فرنسا واسرائيل وهولندا مع عرفات في فاليتا

يتفق معظم المتتبعين لمسار العملية التفاوضية منذ مدريد وحتى الان، ان أهم ما يميز الازمة الراهنة ، التى تشهدها العملية التفاوضية ، هو أنها كشفت لأول مرة ، وبوضوح بالغ **التعارض الكبير بين الحل الأمنى الذى تحاول فرضه إسرائيل ، وبين الحل السياسى القائم على تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام.**

لذلك يصر نتنياهو على اعتماد مدخل **«مقاومة الارهاب وأعمال العنف»**، ومطالبته السلطة الوطنية الفلسطينية باثبات حسن سلوكها الأمنى، وانصياعها لسياسة الأمر الواقع ، قبل فتح أى مفاوضات معها! ولذلك أيضا تصر السلطة الفلسطينية بالمقابل، على مطلبها بوقف جميع النشاطات الاستيطانية التوسعية كخطوة أولى تمهد لنزع فتيل الازمة.

وهذا الفارق الكبير فى الموقفين، له ابعاده ودلالاته وتأثيراته على مسار التسوية الحالية وأهدافها. وعلى طبيعة ودور السلطة الفلسطينية فى المستقبل. وهل ستكون مجرد «مقاول أمنى» كما يريد نتنياهو ، أم أنها ستبقى مدافعا عن مصالح شعبها وتطلعاته الوطنية.

لقد أصبح واضحا أن ما يسمى بأمن إسرائيل، والأمن الشخصى للاسرائيليين ، هو مجموعة من الاشتراطات والاملاءات ، التى تتعدى الحدود ، وقد تمتد من المحيط إلى الخليج، وهى تعنى في التطبيق نسف جميع المقومات والأسس التى تمكن الشعب الفلسطينى من تحقيق أهدافه فى التحرر والاستقلال.

وعلى سبيل المثال فان **وقف اجراءات تهويد القدس يتعارض مع أمن إسرائيل، ووقف البناء فى جبل أبو غنيم يتعارض مع أمن اسرائيل ،وعودة اللاجئين والنازحين تتعارض مع أمن اسرائيل، والتواصل بين الضفة والقطاع يتعارض مع أمن اسرائيل، والانسحاب من الأراضى المحتلة يتعارض مع أمن اسرائيل، والسيادة الفلسطينية على الأرض تتعارض مع أمن اسرائيل**،وكل شئ يمكن أن يؤدى إلى دولة فلسطينية ذات سيادة يتعارض مع أمن اسرائيل، والقائمة

طويلة.. وجميع هذه المتعارضات كما هو واضح، تشكل العناصر والمقومات الرئيسية للاستقلال الفلسطيني ،وهذا ما لا تريده اسرائيل باسم الأمن ومقاومة الارهاب.

لقد كشف منهج حكومة نتنياهو وتنصلها من تنفيذ الاتفاقات المعقودة عن عمق الازمة الراهنة ،والتي ربما تكون أعمق أزمة تشهدها العملية التفاوضية ، الأمر الذي وضع مسار أوسلو أمام طريق مسدود ، والمنطقة يجعلها أمام خيارات خطيرة وصعبة.

مفاوضات الحل الدائم

طرح **بنيامين نتنياهو** أمام القيادة الفلسطينية ودول العالم الأخرى، خيار بدء مفاوضات مكثفة حول الحل الدائم، في محاولة لتنفيس الضغوط المتصاعدة ضده، ويهدف **تحرير نفسه من تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية، ولا سيما إعادة الانتشار الاضافي في الضفة ، أو تأجيله إلى أجل غير مسمى** ،بعد اخذ موافقة الجانب الفلسطيني على ذلك.

ويعتقد رئيس الوزراء الاسرائيلي وتحالف اليمين المتطرف الحاكم ، بأن تنفيذ الاتفاقية المرحلية المعقودة، يتجاوز الهدف الذي يسعى اليه، باقامة مجرد حكم ذاتي محدود على السكان في جزء محدود من الضفة والقطاع ، ذلك ان تنفيذ اعادة الانتشار الثاني والثالث، يعني الجلاء عن مساحة كبيرة من الضفة . هذا بالاضافة إلى ما يعنيه تنفيذ الالتزامات الاخرى مثل حل الادارة المدنية وانسحاب الحكم العسكري وحل قضية النازحين وتعزيز العلاقة بين الضفة وغزة والسماح بحرية تنقل البضائع والمواطنين وغيرها. أي ان **جزءاً هاما وأساسيا من اتفاق أوسلو الثاني لم يطبق بعد، وخاصة تلك الاجزاء ذات الفائدة للجانب الفلسطيني**، والتي من شأنها أن تعزز مكانة ونفوذ السلطة **الفلسطينية** في مفاوضات الحل النهائي.

وبالتالي فان ما يريده نتنياهو هو البدء بمفاوضات الحل النهائي فورا، وقبل تمكين السلطة الفلسطينية من الامساك بأية أوراق اضافية تقوى من مركزها التفاوضي، وعلى أمل أن تؤدي هذه الطريقة ، إلى الغاء اتفاقيات التسوية المرحلية بالتدريج ومع مرور الوقت، مع الزام الطرف الفلسطيني بتنفيذ جوانبها الأمنية باسم مقاومة الارهاب وأعمال العنف!.

خطة الادارة الامريكية

وبالرغم من تحفظ الادارة الامريكية على خطة نتنياهو المذكورة ، إلا أنها أبدت تجاوبا مع شرطه الاساسي على السلطة الفلسطينية بمقاومة الارهاب وإلا. وتقضي هذه الخطة وفق ما نشرته وسائل الاعلام ، **بتشكيل هيئة أمنية اسرائيلية-فلسطينية بمشاركة أمريكية ، لتعميق التعاون الأمني بين الطرفين** .كما أن مهام هذه الهيئة لن تكون مرتبطة بالعملية التفاوضية ولن تتأثر بصعود وتيرة المفاوضات أو تراجعها!.

وهذا هو نفس المدخل الاسرائيلي أو نسخة مطورة عنه، وتكمن خطورة هذه الخطة في أنها تجعل من **«التعاون الأمني» موضوعا مستقلا ،وحجر الزاوية للتسوية اللاحقة** ، بكل ما يعنيه ذلك من ربط السلطة الفلسطينية بعجلة الأمن الاسرائيلي، وبمعزل عن التسوية السياسية التي قد تأتي أو لا تأتي...!! فكل شئ يجب أن يعتمد على حسن النوايا الاسرائيلية.

ويبدو أن هذا الموقف غير المتوازن للوسيط الأمريكي، كان السبب في فشل الاجتماع الذي عقده الوفد الفلسطيني برئاسة ابو مازن مع وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت** في واشنطن ،وهذا ما يحتم اعادة النظر بجدوى استمرار المفاوضات وفق مسارها السابق، أي مفاوضات ثنائية مع وساطة أمريكية فقط، بمعزل عن أي اطار دولي أو عن مرجعيتها ممثلة بقرارات الشرعية الدولية.

سيناريوهات أخرى

وإزاء مثل هذا الوضع كان من الطبيعي

مبادئ المبادرة الأمريكية

أن تتلى وسائل الإعلام، بالحديث عن البدائل والخيارات للخروج من المأزق الراهن، ومما لفت الانتباه اقرار المسئول الأمريكي السابق، **وليم كونت** في مقابلة مع **صحيفة جيروزاليم بوست** الاسرائيلية، والتي جاء في ثناياها بأن الخروج من الازمة يكون أما **بتغيير جذري في السياسات أو تغيير القيادات!!** ويبدو ان هذا الكلام موجه للشعب الفلسطيني، وخاصة بعد التهديدات الاسرائيلية الأخيرة بطرد الرئيس عرفات، أو باعادة احتلال المدن الفلسطينية في الضفة أو في عزل القيادة الفلسطينية داخل غزة.

وهنا يجب الانتباه والحذر من المحاولات الاسرائيلية- الأمريكية لعزل السلطة الوطنية الفلسطينية عن جماهيرها، عن طريق استخدام المدخل الأمني لاثارة فتنة داخلية، وتقديم مغريات وعروض شكلية لخدمة نفس الهدف، أو العمل من جانب حكومة الليكود، على خلق حالة من الفوضى، تتحول إلى حجة أو غطاء لعدم التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، بدعوى انهم لا يزالون غير مؤهلين لذلك، أو العودة إلى الشعار القديم، بخلق قيادة بديلة أو قيادات مشتتة على استعداد للتوقيع على ما يريده نتنياهو. وفي هذا المجال فان مواصلة إسرائيل لسياسة الحصار العسكري والاقتصادي والمالي تهيد الظروف لشئ من هذا القبيل مع مرور الزمن.

تحديد هدف المفاوضات

إن الرد على هذه المخططات والسيناريوهات، يتطلب من الجانب الفلسطيني صياغة خطة متكاملة، تبدأ بأخذ إقرار **من حكومة نتنياهو، بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨**، وهذا ما يجب أن تنصب عليه في الوقت الحالي جهود الوساطات المبذولة أمريكية أو أوروبية أو غيرها. إن أخذ اقرار من حكومة نتنياهو، حول مضمون المفاوضات وهدفها من شأنه أن يضعها في إطارها الدولي الملائم وليس العكس. كما من شأن ذلك أن يقصر الفترة المحددة لمفاوضات الحل الدائم، ويحول دون فرض وقائع استيطانية على الأرض، ويجعل من مسألة تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية مسألة سهلة لأن الهدف أصبح واضحا.

وفي حالة رفض حكومة الليكود تقديم مثل هذا الاقرار، وهذا ما هو متوقع، فان السلطة الفلسطينية تستطيع بهذه الحالة، أن تعود إلى جماهيرها وان تجندها وراء هذه الخطة، كما أنها تستطيع من خلالها أيضا استعادة الأسس المشتركة للتضامن العربي، ورفع مستوى التأييد الدولي، خاصة وان بوادر مشجعة قد ظهرت مؤخرا في صدور **أكثر من ٧ قرارات دولية وعربية جميعها تؤيد الموقف الفلسطيني**. إن التقدم بخطة سياسية فلسطينية، مدعومة شعبيا ومنسقة عربيا وتحظى على تأييد دولي، من شأنه أن يعزز مكانة **السلطة الفلسطينية**، وأن يكبح مخططات الحصار والعزل التي تحاول إسرائيل تمريرها باسم الأمن ومقاومة الارهاب.

ولابد من التأكيد أيضا، أن تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، من شأنه أن يسد جميع المنافذ وأن يعطي السلطة مقومات القوة في المواجهة مع إسرائيل لفترة غير محدودة، ويجعلها تتحصن بالشعب في خوضها لهذه المواجهة.**ان اعتماد المنهج الديمقراطي وتمتين الوحدة الداخلية، أصبح بشكل خط الدفاع الأول في النضال من أجل استكمال مهمة التحرر الوطني ،والسير بخطى ثابتة نحو هدف الاستقلال**،وهذا سيجعل من معادلة تغيير السياسات أو القيادات، سيفا مسلطا على الطرف الآخر، وعلى سياسة التوسع والاستيطان وأرض اسرائيل الكبرى ،وعلى القيادة الاسرائيلية المتمسكة بهذه السياسة ويفوت الفرصة على جميع الذين يراهنون على عكس ذلك.



نتنياهو يرحب بدنيس روس

بيان المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني

نزع فتيل الأزمة لن يكون عن طريق كامب كلينتون.. أو كامب نتنياهو

استعرض المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني في اجتماعه الأخير آخر التطورات السياسية، والحصار الاسرائيلي المفروض على المناطق المحتلة، وما آلت إليه العملية التفاوضية من جمود بسبب منهج وسياسة الحكومة الاسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو التي تتحمل المسئولية كاملة عن الازمة الراهنة.

وأكد المكتب السياسي ، أن هبة الجماهير الفلسطينية ، وسقوط المزيد من الشهداء والجرحى في ساحة المواجهة والنضال ضد الاحتلال، تعبر مجددا عن الاستعداد العميق والجاهزية للدفاع عن الأرض ، أرض الوطن والدولة الفلسطينية العتيدة ، **وان لا سلام مع الاستيطان والتوسع والعدوان، ولا مجال للتراجع أمام الهجوم الاستيطاني في جبل أبو غنيم أو في أي مكان من المناطق الفلسطينية المحتلة** . وأن الحصار الذي تفرضه قوات الجيش الاسرائيلي على مناطقنا وقرانا ومخيماتنا وحملات الاعتقال لن تنجح في إخماد جذوة نضالنا الوطني من أجل الحرية والاستقلال.

وعلى هذا الأساس فان التحرك السياسي الفلسطيني للخروج من الأزمة الراهنة، يستدعي أن يقوم على خطة سياسية متكاملة تنبثق عنها خطة تفاوضية، تعالج العوامل والأسباب التي أدت إلى تفاقم الوضع، وبالاساس استمرار سياسة التوسع والاستيطان، وفرض التهويد والمصادرات وسياسة الأمر الواقع في القدس وسائر المناطق الفلسطينية. وهذا لن يكون من خلال ما يسمى بالمبادرة الأمريكية- الاسرائيلية لتشكيل جهاز أمني مشترك لمقاومة الارهاب،وتكريس مرجعية أمنية إسرائيلية للمفاوضات ، بدل مرجعية الشرعية الدولية المتفق عليها.كما أنه لن يكون من خلال ادخال تعديل مظهري على أسلوب التفاوض ومكانه، فيما بات يسمى **بكامب كلينتون أو كامب نتنياهو** ،وإتاحة المجال أمام الحكومة الاسرائيلية لتنفيس الضغوط المتصاعدة عليها، والافلات من تنفيذ استحقاقات الاتفاقات المرحلية ، باسم المفاوضات السريعة والمكثفة،وفق اقتراح نتنياهو.

إن الرد على هذه التحركات،وعلى تجميد الحكومة الاسرائيلية للمفاوضات واستبدالها بأوامر واملاءات أمنية واستيطانية ، يتطلب استمرار تمسكنا بمطلبنا المشروع والعادل بوقف كافة النشاطات الاستيطانية العدوانية في جبل أبو غنيم وباقي المناطق المحتلة،بعيدا عن أي اشتراطات أمنية، وتمسكنا وإصرارنا أيضا على مطالبة الجانب الإسرائيلي والضغط عليه من أجل تنفيذ كافة الالتزامات المترتبة على الاتفاقات المعقودة،وخاصة إعادة الانتشار من معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة وحل الادارة المدنية ،وانسحاب الحكم العسكري ،وعدم الاكتفاء ببعض الخطوات الشكلية المعروضة مثل المطار والميناء.

ومن أجل توفير عوامل النجاح ، لهذا التحرك السياسي، فان ذلك يتطلب **العودة بالمفاوضات إلى إطارها الدولي والدعوة إلى انعقاد مؤتمر مدريد مجددا، وإعادة ارتباطها بهدفها الأساسي ،المتمثل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ،وليس الارتهان لمرجعية نتنياهو الأمنية واملاءاته.**

هذه هي الصيغة ، التي من شأنها أن تستقطب أكبر دعم جماهيري، وان تطور وتائر الهبة والمساندة الشعبية ،وان تحافظ على وحدة الجبهة الداخلية ،وتحبط محاولات «إثارة الفتنة» باسم «الأمن» وتجسد آمال وطموحات جماهيرنا وتضحياتها وتعمق الثقة بنهج قيادتها. كما أنها تشكل منطلقا لمفاوضات ترفع وتائر التضامن العربي وتعزز الدعم الدولي وتجند المزيد من الضغط على الحكومة الاسرائيلية ،وتزيد من عزلة موقف الادارة الأمريكية المنحاز والذي لا يتوافق مع دور الوسيط العادل والنزيه الذي تدعي القيام به.

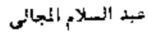
ويؤكد المكتب السياسي إن هذا هو الاساس لمفاوضات تؤدي إلى إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الكامل وتحول دون تكريس الأمر الواقع الاستيطاني والعسكري الصهيوني على الأرض الفلسطينية. إن صمود السلطة الوطنية الفلسطينية وتصديها المثابر والدؤوب ، لسياسة الاملاء والابتزاز والضغط، من شأنه أن يصعد النضال الشعبي من أجل الاستقلال، كما أن اعتماد السلطة الوطنية على دعم جماهيرها، وتأييد أصدقائها في العالم، وتضامن الرأي العام الاسرائيلي، وقواه وأحزابه المؤيدة للسلام ،والتي يمكن أن تلعب دورا هاما وملموسا لصالح النضال الفلسطيني ، من شأنها جميعا أن تجبر حكومة نتنياهو على التراجع.

المكتب السياسي
لحزب الشعب الفلسطيني

العرب

يبدو أن الرصاصات التى أطلقها الجندى الأردنى **أحمد الدقامسة** على حافلة التلميذات الإسرائيليات فى منطقة الباقورة الأردنية يوم ١٣ مارس الماضى لم تصب التلميذات فحسب بل إنها أصابت أهدافاً أخرى عديدة ، لكن **الهدف الأكبر الذى أصابته رصاصات الدقامسة . كان عبد الكريم الكباريتى ، رئيس الوزراء الأردنى السابق** الذى رأى نفسه بعد حادث الباقورة بأيام مدفوعاً نحو تقديم استقالته رغم أنه كان مرشحاً لإجراء تعديل وزارى على حكومته الراحلة والاستمرار فى رئاسة الحكومة حتى تجرى الانتخابات فى شهر نوفمبر ١٩٩٧.





عبد السلام المجالى



الكباريتى

حكومة المجالى القديمة الجديدة.. الانجـــــاز الاقتصـــــادى والاشـــراف علـــى الانتخابـات

لم يتردد الكباريتى فى تقديم استقالته عبر رسالة درامية مثيرة لم يشهد الأردن مثيلاً لها فى تاريخه ترد عليها العاهل الأردنى برسالة لاتقل إثارة . فتحولت الرسالتان اللتان بثهما راديو وتليفزيون الأردن إلى حديث المواطنين الأردنيين جميعاً والذين تعودوا على متابعة رسائل الاستقالة والتكليف المثقلة بكلمات المجاملة والانشاء.

وبهذا الدوى الدرامى انتهت حياة وزارة الكباريتى ، وخلال ساعات من استقالة هذه الوزارة كان الدكتور **عبد السلام المجالى** يشكل وزارة جديدة خلفاً لوزارة الكباريتى ويبدأ فصل لم يكن مكتوباً من فصول السياسة الأردنية ، بل كان مشاراً إليه بالخطوط العريضة.

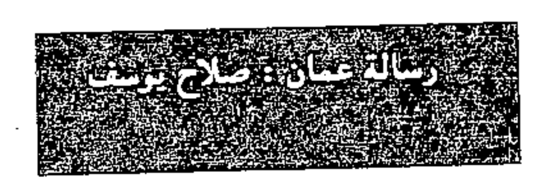
وأبرز هذه الخطوط تلك التى كانت تشير إلى **زيارة الملك حسين لواشنطن** ، والأخرى التى كانت **تشير إلى الانتخابات المقبلة** . حيث أن من بين أهم مهام الحكومة الجديدة الاشراف على الانتخابات التى ستجرى فى مطلع شهر نوفمبر المقبل.

زيارة واشنطن

تعود أهمية زيارة **الملك حسين** إلى واشنطن إلى الأغراض المتعددة التى هدفت الزيارة إلى تحقيقها . فهناك الناحية الصحية للملك الذى يجرى كل عام فحصاً دورياً لخلايا سرطانية كانت اكتشفت فى الجهاز البولى للملك فى صيف العام ١٩٩٢ . وعلى هذا الصعيد تكللت تلك الفحوص بعملية لاستئصال جزء من البروستاتا للعاهل الأردنى.

وهناك الناحية السياسية ، حيث التقى الملك حسين بكل من الرئيس الأمريكى **بيل كلينتون** ، ورئيس الوزراء الإسرائيلى **بنيامين نتنياهو** الذى بادر إلى زيارة الملك لدى وصوله إلى الولايات المتحدة ، حيث كان العاهل الأردنى لايزال يرقد فى مستشفى مايو كلينيك بعد إجرائه العملية المذكورة

ولم يزد الانجاز فى الجانب السياسى على





تأكيد سياسة الأردن الثابتة من عملية السلام ومن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وخلق نموذج إيجابي لعلاقات سلام بين الأردن وإسرائيل.

وفي هذا الإطار جاء الشجب الأردني الرسمي لحادث الباقورة ، وخاصة ماجاء على لسان العاهل الأردني ليشكل أساس الموقف الأردني من حادث الباقورة . وبالتالي من العلاقات الأردنية الإسرائيلية التي لم يسجل عليها أي مظاهر للبرود أو التوتر باستثناء حالتين كانت الأولى منهما حين عمدت حكومة حزب الليكود في شهر سبتمبر من العام الماضي إلى فتح نفق تحت المسجد الأقصى دون أن تبلغ الأردن بذلك ، رغم أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية تنص على حق الأردن في الولاية الدينية على الأماكن المقدسة في مدينة القدس.

أما الثانية فكانت قبيل حادث الباقورة بأيام حين بدأت الجرافات الإسرائيلية عملها في جبل أبو غنيم لإقامة مستوطنة يهودية في المنطقة المذكورة . وفي الحالتين لم يزد رد الفعل الأردني الغاضب على توجيه نقد على هذه الدرجة أو تلك من الفتـرة لكنه لم يتعد ذلك إلى اتخاذ أي موقف عملي من إسرائيل.

أما الجانب الأهم بالنسبة لزيارة الملك حسين لواشنطن فهو الاقتصادي حيث كان **الأردن يطمع في الحصول على وضع تفضيلي بالنسبة للاستثمارات الأمريكية في المنطقة** ، وهو ماتم جزئيا حين وقعت الدكتورة **ريما خلف** ، وزيرة التخطيط الأردنية **وأرلين بارسيفسكي** المفوضة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تتمتع بموجبها الأردن بوضع الدولة الأكثر رعاية . وفي المقابل يحصل المستثمرون الأمريكيون على **ضمانات بعدم وجود قيود على الاستثمارات الأمريكية في الأردن** ، بالاضافة إلى تسهيل حركة رؤوس الأموال بين البلدين ، أمريكا والأردن ، وكذلك السماح بتنقل رؤوس الأموال بين البلدين كعامل محفز للاستثمار.

وبموجب هذه الاتفاقية توضع قيود على مصادرة استثمارات رجال الأعمال في البلدين ويشترط تأمين تعويض مناسب وعادل للمستثمرين في حال حدوث ذلك . ويحق للمستثمر في أي من البلدين أن يختار موظفيه بغض النظر عن جنسياتهم كما يحق لكل من الدولتين اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات التي قد تنشأ عند القيام بالاستثمار في أي من الدولتين.

. وإن كان الكسب الأردني في هذه الاتفاقية جاء من خلال الوعد الأمريكي بالاستثمار في الأردن المتعطش للمستثمرين الأجانب ، فان كسبا آخر لايقل أهمية تحقق في صورة غير مباشرة ، حيث أن **الولايات المتحدة لم تربط توقيعها على هذه الاتفاقية بتوقيع الأردن اتفاقية الملكية الفكرية ، والتي تلح الولايات المتحدة** منذ زمن بعيد على الأردن لتوقيعها.

قانون الانتخابات

غير أن المهمة الرئيسية التي جاءت الحكومة الجديدة لإنجازها هي الانتخابات النيابية التي تأكد أن موعدها سيكون في **نوفمبر** المقبل ، وذلك بعد تكهنات راجت بأنها ستجري مبكرة في صيف هذا العام.

والانتخابات هنا لاتعني العملية الإنتخابية فقط بل تعني أيضا **قانون الانتخابات الجديد** الذي سيتم بموجبه توزيع الدوائر وتحديد سن الناخب . وأهم من هذا كله تحديد طريقة التصويت ، أي تحديد عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الواحد في دائرة واحدة التصويت لهم.

وتنتظر المعارضة صدور القانون الجديد للانتخابات والذي أعلنت الحكومة أنها تعمل على بلورته ووضعه في صيغته النهائية خلال الفترة التي تفصل حل البرلمان ، بعد إكمال دورته الأخيرة في مارس الماضي ، وبين

رسالة عمان

إجراء الانتخابات فى شهر نوفمبر المقبل.

وإن كانت المعارضة تقوم بواجبها فى طرح التصورات وتقديم الاقتراحات لإخراج قانون انتخابات "عصرى" من نوع اقتراح تقسيم الدوائر مجدداً وعلى أساس الكثافة السكانية وخفض سن الناخب وغير ذلك من اقتراحات. إلا أن عين المعارضة «مشدودة» إلى عدد المرشحين الذين يمكن للناخب الواحد التصويت لهم. وهل فى إمكانه التصويت لكل المرشحين فى دائرته أم لمرشح واحد ووحيد من بين المرشحين كما هو الأمر الآن.

فمن المعروف أن الحكومة قامت فى العام ١٩٩٣ وقبل أن تجرى الانتخابات فى نوفمبر من ذلك العام بتعديل قانون الانتخابات الحالى. والذى يعود تاريخ صدوره إلى العام ١٩٧٣، بحيث يكون لكل ناخب الحق فى اختيار مرشح واحد فقط من بين جميع المرشحين فى دائرة معينة. وهو ماعرف بقانون الصوت الواحد. والذى تتحفظ عليه معظم قوى وأحزاب المعارضة. لأسباب تمتد من دور هذا القانون فى إذكاء النزعة القبلية والعشائرية. والتى سيكون على كل منها تقديم مرشح واحد تجمع عليه القبيلة أو العشيرة، وحتى دوره فى تهميش الأحزاب والعمل الحزبى.

ويعود تحفظ القوى المعارضة على حكومة المجالى الجديدة إلى أن **قانون "الصوت الواحد"** قد مرر فى عهدها، وذلك حين كان المجالى رئيساً للوزراء فى العام ١٩٩٣ فعلى الرغم من أن رئيس الوزراء السابق **عبد الكريم الكباريتى** أكد للنواب فى جلسات سابقة، نوقش خلالها قانون الانتخاب الجديد، أن بند قانون الصوت الواحد سيبقى منصوصاً عليه فى القانون الجديد. إلا أن فكرة الصوت الواحد التى جرت على أساسها الانتخابات النيابية فى نوفمبر من العام ١٩٩٣، والتى أتت بالبرلمان الأخير بقى مرتبطاً بحكومة عبد السلام المجالى السابقة، وباسمه شخصياً.

وهناك أمر آخر يقلق أحزاب المعارضة، ويتعلق بالحكومة الجديدة، وهو أن وزير الداخلية فى هذه الحكومة هو **السيد نذير رشيد**. والمعروف **بمقلبته العرفية**" وهو الوصف الذى يطلق على صقور مرحلة الأحكام العرفية التى انتهت فى العام ١٩٩١ فى صورة رسمية.

والسيد رشيد، الذى سيشرف وزارته على الانتخابات هو إلى جانب كونه عضواً سابقاً فى مجلس الأعيان فقد **كان فى واحدة من أحلك فترات الحكم العرفى رئيساً لدائرة المخابرات العامة**. وهو جاء إلى هذا المنصب فى الستينات بعد أن قطع علاقته بحزب البعث الذى كان ينتمى إليه فى الخمسينات، وبعد انتهاء مرحلة لجوء سياسى فى دمشق والقاهرة فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، حيث كان ضمن حركة الضباط الأحرار الأردنية فى الخمسينات.

وقد عبر أكثر من حزب وتنظيم من أحزاب المعارضة وتنظيماتها عن **تخوفه من عدم نزاهة الانتخابات فى ظل وزارة داخلية يرأسها مدير سابق للمخابرات،** كما عبر عن ذلك أيضاً عدد من الكتاب والمحللين السياسيين، وبخاصة أولئك الذين ينتمون إلى التيار اليسارى، وهو ماجعل وزير الداخلية يعلن أكثر من مرة من خلال الصحف ووسائل الإعلام بأن هذه الانتخابات سوف تتميز بالنزاهة.

ومضى بعض هؤلاء من أقسام المعارضة إلى أبعد من ذلك حين أعادوا إلى الأذهان ماتردد حول الانتخابات السابقة من تشكيك فى نزاهتها.

الجميع هنا ينظرون إلى حكومة الدكتور **عبد السلام المجالى** بوصفها حكومة مرحلية تنتهى مهمتها بانتهاء الانتخابات، حيث ستضطر بعد ذلك إلى تقديم استقالتها، وبعدها إما يعاد تشكيل وزارة برئاسة المجالى، وهو مالادليل عليه حتى الآن، وإما يشكل رئيس وزراء آخر حكومة جديدة سيكون عليها التعامل مع البرلمان الذى لايعرف أحد الكثير عن تركيبته فى ظل قانون الصوت الواحد، وكذلك فى ظل معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية وماحدث خلال الفترة التى أعقبت توقيعها فى أكتوبر ١٩٩٤، حيث كان حادث إطلاق النار الذى قام به أحمد الدقامسة هو الأخطر فى هذا المجال وذلك بدليل التغيرات التى شهدها الأردن بعد إطلاق رصاصاته.

حزب البعث
خمسون عاماً على تأسيسه

رسالة دمشق
من
حسين العودات

احتفل حزب البعث العربي الاشتراكي بالذكرى الخمسين لتأسيسه (نيسان / ابريل ١٩٤٧) ، فأقيمت احتفالات في مختلف المحافظات والمدن ، وكرست الصحافة ووسائل الإعلام معظم صفحاتها وبرامجها طوال أسبوع كامل لهذه الذكرى ، ونشرت تحقيقات وأجريت مقابلات مع بعثيين وأعضاء أحزاب أخرى ، وبذلت جهود كبيرة لإعطاء الاحتفالات مضموناً شعبياً وجماهيرياً ، والتعويض عن الحال الصعب الذي تعيشه السياسة العربية في هذه الأوقات.

مرت مسيرة حزب البعث خلال الخمسين عاماً الماضية بعدة منعطفات تاريخية هامة . أسهمت جميعها في تشكيل تاريخه وبلورة مبادئه وإعطائه الملامح التي هو عليها الآن.

كانت بدايات حزب البعث على شكل أفكار سياسية وثقافية تدور في أذهان مؤسسيه الأوائل في مطلع الأربعينات ، خاصة وأن هؤلاء المؤسسين تأثروا بالثقافة الأوربية والتيارات السياسية الأوربية ، سواء بسبب دراستهم في أوروبا أم لاحتكاكهم بالاستعمار الفرنسي وثقافته . ونجد في خطابهم في ذلك الوقت بذور الفكر القومي الأوروبي ، والفكر الليبرالي ومبادئ الاشتراكية الديمقراطية وشيئاً من الماركسية ،واستطاعوا نشر مبادئهم في ثانويات دمشق التي كانوا أساتذة فيها ، وفي الجامعة السورية الناشئة ، وشكلوا تياراً ثقافياً هاماً ، يعتمد أساساً على المدرسين والموظفين والطلاب ، أسهمت الشروط الموضوعية التي كانت قائمة آنذاك بتسارع انتشار هذا التيار . وساعد في ذلك : التكوين القومي والاجتماعي للشعب السوري ، ونمو فئات جديدة في أحشائه ، وتبلور بدايات بورجوازية وطنية صناعية ، وبدء تداعي السيطرة الإقطاعية في الأرياف ، والصدمة التي بدأ يحدثها **الصراع العربي الصهيوني في فلسطين وبوادر الكارثة** ، وتجذر الفكر القومي الوحدوي في سوريا الذي كان يشكل تياراً كبيراً خلال أيام الاستعمار الفرنسي . وأدى ذلك كله إلى عقد المؤتمر التأسيسي لحزب **البعث في ٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ باسم حزب البعث العربي** وبدأ الحزب منذ ذلك الوقت لعب دور هام في الحياة السياسية السورية.

التحول النوعي الأول الذي واجهه حزب البعث العربي كان خلال مقاومته **للدكتاتوريات العسكرية في سوريا ١٩٤٩ -١٩٥٤** وخاصة **دكتاتورية أديب الشيشكلي** ، حيث أدت المواجهة إلى أمرين: الأول تصلب عود الحزب ، وزيادة خبرة مناضليه ، وتماسك تنظيمه ، وتنبيه



الرئيس حافظ الأسد — ميشيل عفلق

لأهمية الجيش في حياة البلاد ، وأهمية التحالف مع الأحزاب الأخرى (الليبرالية والبورجوازية واليسارية) في مواجهة الدكتاتورية العسكرية . والأمر الثاني وحدته **مع الحزب العربي الاشتراكي ،** الذي كان يقوده **أكرم الحوراني ،** ويتركز وجوده أساسا بين فلاحي محافظة حماة . ونتيجة التوحيد صار اسم الحزب حزب البعث العربي الاشتراكي ، وصار هدف الاشتراكية لايقل أهمية لدى الحزب عن الهدف القومي ، وحدث تحول نوعي في مبادئ الحزب ، ودمج النضال القومي بالنضال الاجتماعي (حسب تعابير الحزب وأدبياته) ، وصارت أهدافه متبلورة أكثر . ودخلت جماهير الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في صفوف الحزب ، ثم اتسع الباب لدخول العمال فيما بعد . وبذلك استطاع حزب البعث الحصول على **(١٦) مقعداً نيابياً** في انتخابات ١٩٥٤ **من أصل (١٤٢) مقعداً** هي مجموع مقاعد المجلس النيابي . وفي الوقت نفسه ركز على تطوع مناضليه في صفوف الجيش ، وبعد أن انتصرت حركة التحرر الوطني المصرية **عام ١٩٥٦** ونمت حركة التحرر العربية استطاع حزب البعث أن يشكل جبهة قوية تضم أكثرية في المجلس النيابي ، وتشكل حكومة وتهيمن على الدولة ، مدعومة من الجيش ، وبقي الأمر كذلك حتى قيام الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨.

حل حزب البعث نفسه في سوريا أيام الوحدة ، واستأنف نشاطه بعد الانفصال ، ثم كان التحول النوعي الآخر عام **١٩٦٣** ، حيث **تولى السلطة في ذلك العام في العراق (شباط - فبراير) وفي سوريا (آذار - مارس)** ، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخه تأثرت بالصراعات الداخلية (بين يساري ويمين ويسار) ، وبطريقة إدارة الدولة ، والمضمون الاجتماعي لمبادئ الحزب ، والموقف من الديمقراطية والوحدة العربية ومن الأحزاب الأخرى ، وقد عبرت هذه الخلافات عن نفسها بانشقاقات وصراعات كانت دموية أحيانا ، سواء بالعراق أم في سورية ، فسقط حكمه في العراق ، **وتولى (اليسار) السلطة في سوريا عام ١٩٦٦** ، وتبنى سياسة أكثر راديكالية عبرت عن نفسها بسلسلة من التأميمات وتعميق تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، وإحلال المنظمات الشعبية المبنية محل مؤسسات المجتمع المدني ، وحزب البعث محل الأحزاب الأخرى ، وتمتين التحالفات مع حركات التحرر ومع البلدان الاشتراكية.

الانعطاف الهام الأخير ، كان عام ١٩٧٠ بعد قيام الحركة التصحيحية داخل حزب البعث **بقيادة الرئيس الأسد ،** والتي أدت إلى نمط من الاستقرار في منطلقات الحزب وسياساته على الصيغة التي نراها الآن.

لعل حزب البعث العربي الاشتراكي ، وهو من أقدم الأحزاب العقائدية العربية ، هو أيضا أكثرها تأثيراً في الحياة السياسية العربية خلال النصف الثاني من هذا القرن ، ومازال للحزب تنظيمات في معظم الأقطار العربية رغم الانشقاقات والخلافات العقائدية والسياسية ، ورغم تعقيدات الحياة السياسية العربية ، والتغيرات الحاسمة التي جرت في العالم.

نشاط يحرك

الحياة الثقافية

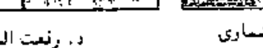
إن فقر الحياة الثقافية السورية ، وعزوف المثقفين وغير المثقفين عن متابعة المحاضرات والندوات التي تعقد عادة في المراكز الثقافية خلال العام (وماأكثرها) وذلك لشكهم بجدية معظمها ومصداقيتها ، وعدم وجود مجلات ثقافية (عامة أو متخصصة) باستثناء **(مجلة المعرفة الشهرية التي تصدرها وزارة الثقافة ،** وبعض المجلات التي تصدر عن اتحاد الكتاب والتي لايقرأها أحد)، وضيق هامش الحريات تجاه الرأي الآخر في هذه المحاضرات ، وندرة المنابر التي تستوعب الآراء جميعها ، وشعور الناس بالحاجة الماسة لمناقشة قضاياهم بأكثر مما تتداوله الصحف ووسائل الإعلام **(وجميعها رسمية)** . إن هذا كله جعل الأسبوع الثقافي الذي يقيمه **قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بجامعة دمشق في نيسان (أبريل)** من كل عام تظاهرة ثقافية هامة ، ومدار نشاط وحوار وحراك ثقافي بسبب أهمية المحاور المطروحة للحوار خلال الأسبوع وتنوعها ، واتساع هامش الحريات في التعبير والنقاش خلال المحاضرات والندوات ، وبسبب دعوة مفكرين ومثقفين عرباً من البلدان العربية ومن الجامعات الأوروبية والأمريكية ، وجعل الدعوة لحضور المحاضرات والندوات عامة ، ولذلك يحضر مشاركون ومستمعون من مختلف التيارات الثقافية والسياسية والاجتماعية ومن مختلف الأحزاب والأجيال ، حتى ليكاد الحاضرون يمثلون الشعب السوري بكل فئاته وطبقاته وتنوعاته الثقافية والاجتماعية ، فترى بين الحاضرين أعضاء مكاتب سياسية للأحزاب السورية إلى جانب المثقفين وأساتذة الجامعات وطلابها ، وموظفين ورجال دين وعمال وغير ذلك وهذا مايجعل الحوار يمتد ساعات أحياناً بعد انتهاء المحاضرة بين الحضور والمحاضر ، حواراً حياً وديمقراطياً يغري الجميع بمتابعته وبالحضور المبكر في اليوم الثاني لحجز مقعد قبل امتلاء القاعة على كبرها ، وهي مدرج من أكبر مدرجات كلية الاداب، ويزيد الأمر حيوية أن الدعوة عامة كما أشرت.

أسبوع هذا العام هو **الأسبوع الرابع** . عقد في الفترة **بين (٥ - ١٤ نيسان / أبريل)** ، ودعي إليه محاضرون من مصر **(المستشار محمد سعيد العشماوي ،** وكان دعي **الدكتور رفعت السعيد في العام الماضي)** و من لبنان والأردن

رسالة دمشق



محمد سعيد العشماوي



د. رفعت السعيد

فلسطين ، ومفكرون ومثقفون عرب أساتذة بالجامعات الفرنسية وجامعات الولايات المتحدة ، فضلاً عن المحاضرين السوريين من داخل الجامعة ومن خارجها . ومن أهم المواضيع التي تم تناولها: الهاجس الأساسي في الفكر العربي، الديمقراطية والشورى ، مسائل التراث ، أزمة الثقافة العربية ، جدلية التقدم والتخلف ، تجديد الفكر الإسلامي ، التيارات الأيديولوجية العربية ، الدولة والمجتمع المدني ، العولمة ، الفئات الهامشية في المجتمع العربي وغيرها من المواضيع . ومن المحاضرين **محمد سعيد العشماوي ، حليم بركات ، جورج طرابيشي ، فيصل دراج ، صادق جلال العظم ، حامد خليل ، أحمد برقاوي ، خضر زكريا ، موسى وهبه ، عادل العوا ، عبد الله حنا ، عبد الرحمن منيف ، أحمد ماضي ، سمير حسن ، طيب تيزيني ، صالح شقير وغيرهم.**

ألقى الدكتور أحمد ماضي الأستاذ في الجامعة الأردنية ورئيس الجمعية الفلسطينية العربية ، محاضرة حول (الشورى والديمقراطية في الفكر العربي الحديث) ناقش فيها مواقف الجماعات الاسلامية من الديمقراطية ، خاصة أنهم ينطلقون من أن السيادة للشرع وليس للشعب ، وقال إن الشورى وردت في القرآن مرتين فقط ، وهي تعني المشورة وليس السلطة ، وأشار إلى أن محاولات بعض الإسلاميين المزاوجة والمقاربة بين الشورى والديمقراطية هي محاولات خادعة ، لأنهم يرون في الأساس أن الديمقراطية نظام سنه الإنسان بوحي من عقله الناقص ، وأن فصل الدين عن الحياة ، يعني إقامة النظام السياسي على غير الشرع وبالتالي فان هذا يؤدي إلى خضوع المسلمين لنفوذ الكفر وتطبيق أحكام الكفر عليهم وجعل دارهم دار كفر وبنظرهم فان الدولة الإسلامية ، لاتسمح بتبني مفهوم الديمقراطية ، لأنه غير منبثق عن العقيدة الإسلامية ، وأن السيادة يجب أن تكون للشرع فقط ، قبل الناس بذلك أم لا ، وأن أي تكتل على أساس قومي هو حرام وعلى الدولة محاربته ، وأورد أمثلة على لسان قادة الحركات الإسلامية تؤكد هذا المعنى بدرجات متفاوتة وأشار في هذا المجال ، **إلى تشدد عز الدين النبهاني** واعتدال **اسحاق الفرحان (الأردن) وإلى تأكيد (علي بالحاج) الجزائر،** كفره بالدكتاتورية والديمقراطية لأنها عقائد من الغرب وإلى ليبرالية **راشد الغنوشي** ورأى أن الجماعات الإسلامية تنظر إلى الديمقراطية كشرك بالله وترفضها ، وهي بذلك تعمل لإعادة إنتاج حكم السلاطين .

من المحاضرات ، تلك التي **ألقاها الباحث جورج طرابيشي ، حول الفلسفة وجدلية التقدم والتخلف ،** والتي أشار فيها خاصة إلى أن انشغال العقل في الإسلام الأول أدى إلى عظمة الإسلام الأول ، ولكن انعكست الاتجاهات فيما بعد ، فطرد العالم الإسلامي العقل وبدأ يدخل في ظلام القرون الوسطى ، بينما أعاد العالم المسيحي اكتشاف دور العقل بفضل العقل الإسلامي الأول عن طريق الاتصال بالحضارة العربية الإسلامية ، وأدخل سلم الفلسفة إلى حقل علم التفكير فبدأ يتقدم ، وهكذا حدث التفاوت فبدأ الغرب متأخرا وانتهى متقدما ، وبدأنا متقدمين وانتهينا متأخرين ، وإذا أردنا التقدم لابد أن نعيد للعقل اشتغاله وتحريره من ضغط النصوص المتراكمة ، وتحرير النص من النصوص الآسرة له .

حاضر الدكتور **طيب تيزيني** حول أزمة الثقافة العربية فرأى أن ماأصبحت عليه الأزمة الثقافية العربية يكمن في الحامل الاجتماعي لهذه الثقافة ، وهذا الحامل تمثل خصوصاً في الفئات الوسطى منذ بداية القرن العشرين وحتى بداية السبعينات (عصر النفط) حيث كانت هذه الفئات ثرة هائلة، إلا أنها بدأت تتصدع وأصيبت بنكسة هائلة لم تسمح لها بعد ذلك أن تمارس دورها كحامل اجتماعي للثقافة العربية ، وأن هذه الفئات الوسطى التي اتسمت باليسر الاقتصادي والاستنارة العقلية ، تجد نفسها الآن مرغمة على الهبوط باتجاه الأدنى ، ودعا إلى ثقافة عربية جديدة في موقع عملية البناء الجديدة ينجزها العقلانيون المستنيرون الذين يلحون على التنوير والعلمانية والديمقراطية وعلى قيمها الإيجابية.

استقبل **المستشار محمد سعيد العشماوي استقبالا** حاراً ، واضطر منظمو الأسبوع إلى نقل مكان المحاضرة إلى أكبر مدرجات الجامعة لتستوعب الحضور ، ورغم ذلك لم يتسع المدرج وكان الحضور متنوعا ومتلهفاً . ورحب الدكتور صادق جلال العظم رئيس قسم الدراسات الفلسفية الاجتماعية بالمستشار العشماوي فدعاه (قاضي القضاء والمجتهد القانوني الكبير وصاحب المؤلفات المشهورة في قضايا الفكر العربي الاسلامي المعاصر وشئونه وشجونه . وهو ليس مستشاراً ومجتهداً قانونيا كبيراً وشهيرا فحسب بل هو أيضا علم من أعلام الفكر العربي - الإسلامي المعاصر الذي يبهرني عقلانيته الصارمة ، ووضوحه الصارخ وجرأته التجديدية الصريحة وأسلوبه المباشر ، الذي لايلف ولايدور حول أي من موضوعاته بالاضافة إلى أطروحاته التقدمية والمتقدمة على كل ماعداها في الساحة وتنويريته التي لالبس في استيعابها الكامل لظروف العصر وشروط الاستمرار فيه على مشارف القرن الجديد . لذا لاغرابة في أن تكون أعماله ودراساته ومؤلفاته قد أثارت ماأثارت من سجالات وردود ودفاعات وتعقيبات كاسرة بذلك الجليد ، حاقنة موضوعاتها بأنواع من الحيوية والنشاط والتجدد والحركة لم تشهدها تلك الموضوعات منذ وقت طويل).

ولم يخيب المستشار العشماوي آمال الحاضرين ، فاستفاض بطرح قضية الاجتهاد وفهم النص ، ومعنى الحاكمية ، والشورى والجبرية ، وقضايا خلق القرآن والفكر المعتزلي ، والردود عليه ، وقضايا الفلسفة الإسلامية والاجتهادات المتنوعة ، والمذاهب وغيرها ، وشهدت محاضرته أسئلة وحوارات ساخنة وحياة وحيوية استثنائية ، طاولت مدتها ثلاث ساعات .

يرى المثقفون السوريون أن هذا الأسبوع الثقافي السنوي من أهم النشاطات الثقافية في سوريا طوال العام ، ولذلك ينتظره الجميع.

العرب



وكأن المؤتمر القومي العربي على موعد مع القدر كما يقولون ، فقد تزامن اختتام المؤتمر السادس في بيروت عام ١٩٩٦ مع بدء عملية **عناقيد الغضب** العدوانية الصهيونية على لبنان شعبا ومقاومة ودولة وبنى اقتصادية، ويبلغ ذروة ارهابه **بذبحة قانا** ،ليجد نفسه أمام ذروة جديدة في ١٩٩٧ ، وهو **العام الذى تحتفل فيه الحركة الصهيونية باكتمال قرن على مولدها وتحقق مشروعها على حساب الشعب الفلسطينى والأمة العربية كلها** ،وبات متوجبا على العرب أن يتوحدوا كما قال الرئيس الجزائرى السابق **أحمد بن بللا** في جلسة الافتتاح ،والذى خالف التيار السائد حين قال: «أنا لست مع النظرة التشاؤمية لما يجرى فى الجزائر مؤكدا أن هناك أياد فرنسية تلعب حتى لا تقف الجزائر على قدميها . . ».

رسالة الدار البيضاء

فريدة النقاش

المؤتمر القومي العربي:

دعوة للمصالحة مع الأنظمة الحاكمة

وتأجيل قضية حرية الفكر والاعتقاد وقضايا المرأة

وقد أجمع المتحدثون في جلسة الافتتاح على أن عملية التسوية الراهنة قد فشلت، وعلى حد تعبير البيان الختامي فانها على أي حال «**لن ترتقي حركة الصراع المصيري بين الأمة وأعدائها ، ولن تكون في ظل موازين القوى الراهنة أكثر من محاولة جديدة من محاولات الافتئات على حقوق الأمة الثابتة ،والسعي للاستفراد بأقطارها وتفتيت مجتمعاتها، ومصادرة دورها التاريخي وتشويه رسالتها الانسانية**».

وكان المؤتمر قد انقسم إلى أربع لجان «الأمن القومي العربي- العلاقات العربية ، التنمية العربية، المجتمع والدولة».وفي هذه اللجنة الأخيرة دارت مناقشات واسعة كشفت عن عمق الهوة بين الرؤى المتباينة حول الدولة التي يحلم القوميون التقدميون ببنائها، وإن اتفق الجميع على الديمقراطية كمحور رئيسي مع دعوة للقبول بالعالمية كمرجعية في ميدان حقوق الانسان حتى ينهض المجتمع.فليست **هناك مجتمعات عربية حرة** كما قال المناضل التونسي«**أحمد بن صالح**» ،وعلينا أن نكافح من أجل قيام هذه المجتمعات ولا فائدة من أن نتهم الاستعمار.

بينما أكد البيان الختامي في تشخيصه لعوائق الانتقال إلى الديمقراطية على مجموعة من العناصر أهمها .. «تأسيس النخب العربية الحاكمة لشرعيتها على غير أساس من الرضا الشعبي، وسلطة السلطة المركزية على مؤسسات المجتمع المدني وافتقاد هذه المؤسسات ذاتها لآليات الممارسة الديمقراطية وتآكل الطبقة الوسطى بصفة عامة **واستغلال الخصوصية في** تبرير **انتهاك حقوق الانسان** والتماهي بين مفاهيم الدولة والسلطة والفرد على نحو حال دون تطور الدولة الوطنية العصرية ، وأدى إلى احلال البيروقراطية محل الارادة السياسية للدولة وارهاب المثقفين **واغرائهم بالعمل كأبواق للسلطة..**»

بينما استبعد التغيير كآلية انتقال أكد المؤتمر على أهمية عدد من الآليات الأخرى لتأمين عملية الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية «**من أهمها آلية الوفاق والحوار الوطني بين السلطة والمعارضة** ولا سيما في الساحات التي تشهد مواجهات حادة بين الطرفين مع وجوب مأسسة هذا الحوار والاسترشاد بالخبرات الايجابية..».

وكان المؤتمر يسترشد في صياغته لهذا المطلب باجراء الوفاق الوطني في المغرب ، الذي يستعد لانتخابات عامة سوف تنعكس عليها روح المصالحة العامة بين الملك وأحزاب المعارضة والتي تعرض واحد منها-**هو منظمة العمل الديمقراطي الشعبي-** لانقسام كبير تأسس على الموقف من هذه المصالحة.

وكانت هذه القضية موضوعا للجدل بسبب ما تنطوى عليه **الدعوة من تناقضات**، خاصة وأنها قد أنطلقت بعد أن شهدت بعض الساحات العربية عمليات تزوير فاضحة للانتخابات استهدفت تقزيم أي معارضة والزامها حالة الدفاع عن النفس والحيلولة بينها وبين الوصول إلى الشعب.

ولكن طبيعة تكوين المؤتمر وميله العام للمصالحة المتناقضات جعلته عاجزا عن التوغل في عمق القضية المطروحة، ومناقضة نفسه وبيانه العام حول عدم شرعية النخب الحاكمة، ثم اغفال الفساد المعمم والمنظم في الوطن العربي وحتى في السلطة الفلسطينية الوليدة.

ولعله كان من الأجدى أن «تصارح» حول امكانيات مثل هذه المصالحة الطوباوية. إذ تبدأ المصالحة الداخلية العربية بالمكاشفة أولا والتي تفضح الفساد، الذي أصبح أحد الأدوات الثابتة في الوطن العربي لاعادة تقسيم الثروة لصالح كبار الأغنياء وتأبيد السلطة التابعة بهذه الدرجة أو تلك للمعسكر الامبريالي واغلاق الباب أمام التداول ، وفتح السبل أمام الانفجارات الشعبية العنيفة التي سدت أمامها سبل التطور الديمقراطي وتداول التداول.

كذلك القوانين المقيدة للحريات والممارسات القمعية التي تزداد شراسة في الوطن العربي بالاضافة للفقر والأمية أدت إلى اتساع قاعدة المهمشين ليصبحوا بالملايين. والمهمشون لا يشاركون في الحياة السياسية التي اقتصرت على نخبة ضيقة مما أدى إلى ركود الحياة السياسية في غالبية البلدان.

المصالحة الأولية التي لابد أنها من وجهة نظري سوف تستثني السلطات المعدومة الشرعية والفاسدة والتي لابد أن يكون تغييرها هدفا للنضال الديمقراطي، هذه المصالحة الأولية هي بين الشعب من جهة والمؤسسات السياسية الشعبية -بين قوسين- لأنها ترفع شعارات وتعجز غالبا عن الوصول للشعب.

إن مجمل السياسات القائمة هي التي أدت بنا إلى الوضع الفاجع والتابع الذي نعيشه، ولا يستقيم اذن أن تدرج السلطات القائمة في مشروع للمصالحة ، إذ لا أرضية واقعية لمثل هذا المشروع ولا منطق صحيح. إن الطريق الآخر طويل ومليء بالعقبات والتصحيحات ولكنه ليس أطول من ذلك الذي قطعناه في ظل السلطات القائمة لنصل إلى ما نحن فيه.

وفي سياق هذه الدعوة للمصالحة الشاملة تجاهل المؤتمر في بيانه الختامي المطالب المتواضعة لعدد محدود جدا من النساء شاركن في أعماله، واختزل مجموعة من التوصيات حول وضع المرأة ومكانتها التي تتردى في الوطن العربي إلى الدعوة «لازالة كافة العقبات التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها السياسية..».

وكأن ما تنادي به الحركة النسوية الديمقراطية هو مجرد حقوق سياسية تنص عليها فعلا غالبية الدساتير.

ومن الواضح أن المؤتمر كان يغازل في هذا الصدد الحركات الاسلامية التي يعد العدة لعقد مؤتمره الثاني معها في ديسمبر القادم،دون أن يكون هناك اتفاق حول مفاهيم أساسية من ضمنها وربما على رأسها الموقف من المرأة . والموقف من حرية الفكر والاعتقاد، وهما الموضوعان الشائكان في فكر غالبية الجماعات الاسلامية التي يتحالف معها المؤتمر القومي العربي، الذي يرفع شعارات **العقلانية والعصرية والاصالة والتجديد والديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، ويلتقط الاسلاميون مفهوم الأصالة ليحولوه غالبا إلى امرأة لابد من مراقبتها وانتقاص حقوقها باسم هذه الأصالة، بينما يصادرون حريات المفكرين المجتهدين حتى من داخل الفكر الاسلامي نفسه.

وتقبل بعض القوى القومية والتقدمية بهذه الوضعية على أساس مغلوط وهو أن ترتيب الأولويات في قضية تحرير الأرض وصد الهجمة الصهيونية الأمبريالية يقتضي تأجيل قضية المرأة وحرية الفكر معا!!



بعد ٦ أعوام من انتصارها النهائى

الرأسمالية الأمريكية تحاول إنقاذ نفسها.. من نفسها!!

خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع بين شهرى مارس وأبريل الماضيين بدت أسواق الأوراق المالية (البورصات) فى الولايات المتحدة فى حالة كان أدق وصف لها أشبه ما تكون بلعبة «**الرولر كوستر**» فى مدينة ملاهى.. وهى تلك العربات الصغيرة التى تندفع على قضبان لارتفاع كبير ثم بعد أن تصل إلى منطقة الذروة تهبط باندفاع أشد ومثير للفزع إلى النقطة الدنيا.. ولا تلبث أن ترتفع لتهبط بالطريقة نفسها وسط صراخ يختلط فيه الخوف بالبهجة(..).

فى الحالتين هناك نشاط محموم يتمثل فى اقبال على الشراء برفع أسعار الأسهم والسندات والأوراق المالية يعقبه اندفاع إلى البيع بهبوط بهذه الأسعار وبالتالى بالقيمة المالية لهذه الأسهم والأوراق. وبطبيعة الحال فان الشراء المحموم هو أيضا بيع محموم. فهما وجهان لعملة واحدة داخل السوق.

لكن المثير للدهشة حقا أن هذا التذبذب الحظى خلال هذه الفترة القصيرة حدث- ولا يزال من المتوقع أن يحدث -بينما كل التأكيدات من الحكومة ورجال المال والخبراء الاقتصاديين تشير إلى أن الاقتصاد الأمريكى فى أحسن أحواله. وأن ما يحدث ليس سوى حساسية «السوق» ازاء قوة الاقتصاد وما قد تجلبه من «تضخم».. والتضخم يعنى رفع أسعار الفائدة فى البنوك.. ورفع أسعار الفائدة فى البنوك يعنى ترك **الاستثمار فى الأسهم والسندات (بما تنطوى عليه من مخاطرة) إلى الاستثمار فى البنوك وهو أكثر ثباتا.**

رسالة واشنطون

سمير كرم

لكن جنبا إلى جنب مع هذه التأكيدات عن قوة الاقتصاد الأمريكى وأدائه المتميز هناك مخاوف لدى بعض الخبراء من احتمال حدوث كارثة اقتصادية.. فلا يعود الأمر مجرد «**رولركوستر**» يعلو ويهبط إنما يتحول إلى منزلق مدمر، أى إلى ركود اقتصادى وخسائر بالمليارات وإفلاسات بلا حصر.. على غرار ما حدث فى أكتوبر عام ١٩٨٧، وربما -وهذا أخطر كثيرا- على غرار ما حدث فى أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الحالى. وقتها وقعت واحدة من أسوأ كوارث «الانهيار» الاقتصادى فى تاريخ النظام الرأسمالى الحديث. وقتها كان المخرج الوحيد الذى وجده الرئيس الأمريكى روزفلت أنذاك من قبضة تلك الأزمة التى جعلت الدولار يفقد قيمته إلى حد أن كميات منه كانت توزن فى الميزان بدلا من اضاعة الوقت فى عدها- **هو كبح جماح القطاع الخاص وتوسيع سلطة ونشاط الحكومة والقطاع العام وتوفير أول نظام للتضامن الاجتماعى (التأمينات الاجتماعية) للطبقة العاملة الأمريكية.** وهو شئ لم يغفره لروزفلت حتى الآن غلاة أنصار السوق والاقتصاد الحر. ولا يزالون يتحدثون عنه فى عداد الاشتراكيين وحتى فى عداد الخونة.

ولا يمكن فصل الأوضاع الاقتصادية الراهنة بأى حال عن حالة «**غطرسة النصر**» التى استبدت بالنظام الأمريكى، ليس فقط كنظام سياسى أو استراتيجى، بل

النظام الرأسمالي في أمريكا

في مواقع الهجوم

خارجيا..

وداخليا

في موقع الدفاع حتى أمام ممثليه

تجاوزات النظام منذ الانهيار السوفيتي خلقت أوضاعا تنذر بالخطر اقتصاديا واجتماعيا

كنظام اقتصادي واجتماعي منذ انهيار الدولة السوفياتية ومؤسساتها وتوابعها. فقد خرجت مئات الكتب وآلاف التقارير وعشرات الآلاف من المقالات والتحليلات خلال السنوات منذ بداية التسعينات تعتبر أن **نهاية الدولة السوفياتية هي انتصار نهائي للرأسمالية وتأكيد بأنها النظام الواحد الذي يصلح للتنمية والتقدم فلا بديل عنها**، والنظام الآخر خسر المعركة إلى الأبد. وفي ظل هذا الجو المحموم كتب الدبلوماسي الأمريكي كتابه الشهير «نهاية التاريخ». **فالتاريخ انتهى لأن الصراع التاريخي والطبقي انتهى لصالح الرأسمالية.**

وفي ظل هذا الجو المنتشي بالنصر خرجت الولايات المتحدة تعلن أنها ليست فقط الدولة الأعظم الوحيدة ، بل إنها القوة الاقتصادية الوحيدة القادرة على قيادة العالم، أي فرض مصالحها عليه.. فرض مصالح الشركات الأمريكية على طول الخط في وجه أي مقاومة أو منافسة. وبدأت لتأكيد ذلك تصدر تشريعات وقوانين لم يعرف لها نظير في زمن وجود «القوتين الأعظم» كان أشدها إثارة للخلافات وتهديدا بتحول هذه الخلافات إلى صراعات القانون الذي أصدره الكونغرس الأمريكي في أواخر العام الماضي والمعروف الآن باسم «قانون هيلمز -بيرتون» وهما عضوان في مجلس الشيوخ صاغاه وتبناه حتى أقر في الكونغرس. والقصد من هذا القانون **الزام الدول الأجنبية -بما فيها حلفاء أمريكا في أوروبا وكندا واليابان -بعدم الاستثمار في بلاد محددة تريدها أمريكا أن تستثمر فيها لذرائع مختلفة : كوبا وايران وليبيا**. ولضمان انصياع الحلفاء لهذا القانون فانه نص على مقاطعة ومعاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها- متحدية القوانين الأمريكية -في أي من هذه البلدان الثلاث .

وكمثال آخر خرجت الولايات المتحدة تملي شروطها التجارية على منافسيها بصورة لم يسبق لها مثيل وتمارس في ذلك ضغوطا **بعد استخدامها مخالفا لحرية التجارة، بل مناقضا لنظام الاقتصاد الحر** . فعلت ذلك مع **اليابان ومع الصين** ومع البلدان الأسيوية ذات التجربة الاقتصادية الخاصة التي يطلق عليها وصف «**النمور الأسيوية**» إشارة إلى منافستها الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية للولايات المتحدة.

وهكذا بدا أن الرأسمالية الأمريكية بالتحديد هي المنتصر الأكبر والنهائي .. وأن على كل الأنظمة الأخرى أن ترضخ لهذه الحقيقة .. بما في ذلك النظم الرأسمالية الأخرى في أوروبا وكندا واليابان حيث نظام السوق مطعم بأفكار اشتراكية -اجتماعية بدرجة أو بأخرى . وحيث القطاع العام لا يزال يؤدي دورا. وهو عكس التيار الذي يسود الآن في الولايات المتحدة ، خاصة منذ سيطرة اليمين الجمهوري-ممثل مصالح قطاع الأعمال الكبرى والمؤسسات العملاقة- على مجلس الكونغرس.

وهنا تظهر المفارقة الخطيرة التي يعد تذبذب أوضاع الأسواق المالية مجرد جانب واحد من جوانبها.

إن الرأسمالية الأمريكية التي تواجه العالم الآن- وقد أصبح عالما كله **حلفاء وأصدقاء وتابعين** عدا استثناءات قليلة ربما تنحصر في الدول المدرجة على قائمة الارهاب **(ايران -سوريا -ليبيا- كوبا- كوريا الشمالية -العراق)** في محاولة لفرض هيمنتها وقواعدها عالميا ،تجد نفسها أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمام تحديات داخلية لا يمكن تجاهلها ولا يمكن اخفاؤها عن العالم الخارجي.

ذلك أننا إذا تركنا جانبا دلالات عدم الاستقرار في الأسواق المالية الأمريكية نجد شواهد عديدة على ما هو أبعد كثيرا من مجرد عدم الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية -وبالتالي الاجتماعية للشعب الأمريكي ، باستثناء **الفئة الأكثر ثراء التي تتمثل في نسبة لا تتجاوز خمسة بالمئة من الأمريكيين**.

ولنتأمل قليلا في الأرقام التالية(وهي تستند جميعا إلى الاحصاءات الرسمية):

* بين ١٣٧ مليونا يشكلون القوى العاملة -الأمريكية(أي الذين لا يدخلون في احصاءات البطالة) هناك **٣٨ مليون أمريكي يعملون بعض الوقت** ، أي أنهم لا يشغلون وظائف ثابتة ولا يحصلون على دخل كامل.

* **هناك أيضا ٣٥ مليون أمريكي** ضمن القوى العاملة **يعملون وقتا كاملا ، ولكنهم يحصلون على أجور تكفي لاعاشة أسرهم** .من هنا ظاهرة وجود أمريكيين متشردين بلا مأوى ومعهم زوجاتهم وأطفالهم ، وان كانوا يعملون في وظائف ثابتة ، فان أجورهم لا تسمح لهم بدفع ايجارات لمساكن يؤويهم وأفراد أسرهم(..).

***هناك على الأقل ٤٣ مليون أمريكي -بعضهم يعمل وقتا كاملا**

٧٨ مليون مواطن أمريكي بين البطالة والبطالة المقنعة والتشرد والسجون

وبعضهم بعض الوقت- **لايملكون أي تأمين صحي لهم أو حتى لأطفالهم-** . وذلك ناتج أيضا من أن أجورهم لا تتحمل دفع أقساط التأمين الصحي التي ترتفع سنويا بمعدل يفوق ثلاثة أمثال معدل التضخم.

* ثم **هناك العاطلون -باعتراف الاحصاءات الرسمية -ونسبتهم إلى القوى العاملة حتى الآن ٧ر٥ بالمئة، أي أن عددهم ٤ر٧ مليون نسمة.** ولأن الحكومة الأمريكية تعتبر أن هؤلاء فقط هم العاطلون فانها سعيدة بتأكيد حقيقة أن نسبة البطالة في أدنى مستوى لها منذ أوائل الثمانينات . مفضلة أن تعطي ظهرها للأرقام المذكورة في الفقرات السابقة،مع أنها أرقامها الرسمية(..).

* هناك بالاضافة إلى هؤلاء ٧ ملايين **أمريكي آخرين اجبروا على قبول التقاعد المبكر** (حيث تنخفض دخولهم إلى ما دون ربع ما كانت عليه عندما كانوا في وظائفهم).

* **هناك داخل السجون الأمريكية أكثر من خمسة ملايين أمريكي،** بين محكوم عليهم وآخرين قيد المحاكمة أو رهن التحقيق. وهذه أعلى نسبة للسجناء إلى تعداد السكان في العالم. وقد تجاوزت في السنوات منذ ١٩٩٠ النسبة التي كانت سائدة في جنوب افريقيا قبل سقوط حكم العنصريين البيض.(ونود التأكيد هنا أن الحديث هو عن نسبة السجناء إلى تعداد السكان وليس على عددهم).

ويبلغ معدل الزيادة في السجون في امريكا الآن حدا يفوق كل بلدان العالم فقد زادوا بنسبة ٤٠ بالمئة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦.

ونتيجة لهذا فان إجمالي النفقات الحكومية في مجال الجريمة والمجالات المتعلقة بها(القضاء- السجون- أجهزة التحقيق- الشرطة .. الخ) تنال نسبة ٧ بالمئة من حجم الاقتصاد الأمريكي،وهي نسبة تزيد قليلا عن الانفاق على التعليم.

ونتيجة لهذا فان ظاهرة «**خصخصة** «**السجون** بدأت تأخذ طريقها إلى كثير من الولايات وبموافقة الحكومة الاتحادية الأمريكية . ونتيجة للخصخصة فان السجون بدأت تتحول إلى مشروعات للاستثمار الخاص، وبتعبير آخر فان السجناء **أصبحوا يسخرون في العمل لصالح شركات القطاع الخاص التي تتولى بدلا من الحكومة عبء حراستهم وضمان الأمن في تلك السجون . وإبعاد المجرمين عن المجتمع(..).**

ولا تعدو هذه الأرقام والنسب أن تكون أمثلة عامة لتجنب التفصيلات الكثيرة التي لا يتسع لها المجال.. لكنها هذه الأمثلة- كافية بحد ذاتها للتساؤل:

من المسئول عن وصول الأوضاع في المجتمع الأمريكي، رغم الثراء والقوة والفوز المظفر على «النظام الآخر»؟ أليس هو النظام الرأسمالي بالتحديد ؟ أليس هناك خطأ كبير وجسيم .. على الأقل «في التطبيق».

والأرقام السابقة لا تحكي عن الوجه الاجتماعي الكثير. ليس فيها شئ عن الشروط القاسية التي أصبحت تفرض على العاملين من جانب الشركات . بما فيها **الحد من زيادة أجورهم ، بما فيها ارغامهم بوسائل بالغة القسوة على العمل أكثر بأجور أقل**(وهو ما ردده كثيرا الرئيس كلينتون في خطبه الانتخابية .. ثم نسيها مرتين: مرة بعد فوزه الأول عام ١٩٩٢ ومرة ثانية بعد فوزه في عام ١٩٩٦). وبما فيها سياسة «التحجيم» التي تتلخص **في زيادة الأرباح عن طريق خفض العاملين** باعتبار أن الأجور هي البند الذي يبتلع الكثير من إيرادات الشركات بل الأحرى لأن الأجور هي البند الذي يسهل على أصحاب الشركات الاجتزاز منه.

لهذا فان العامين الأخيرين شهدا صعودا كبيرا في حالات لجوء العاملين- سواء كانوا من الطبقة العاملة الصناعية أو من المهنيين والفنيين-إلى أسلوب الاضراب . مع أن التجربة التاريخية للحركة العمالية الأمريكية- تبرهن على أن اللجوء للاضرابات لم يكن ابدا وسيلة عملية تحقق نتائج للعاملين في مواجهة قوانين ومؤسسات تكتل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات مع الشركات ضد العاملين على طول الخط وفي أقسى الظروف.

ولعل وجود **اتحاد عام للعمال الأمريكيين** جديد في تياراته وتوجهاته إلى حد جعله هدفا لهجوم كل قطاعات الرأسمالية وممثليها وكتابها بشكل عامل تشجيع للنقابات على اللجوء لأسلوب الاضراب .. ولكن من المؤكد أن اللجوء لهذا الاسلوب هو في الاساس انعكاس لعمق مشاعر الظلم لدى العاملين وأحيانا انعدام الحيلة في مواجهة أساليب الشركات.

والتطور الجدير بالتسجيل عند رصد التحدي الذي تواجهه الرأسمالية الأمريكية

مليارديـر أمريكـى يقـول: غيـاب الكوابـح عن الرأسماليـة الأمريكيـة خلـق حالـة من عدم الاتـزان

فى الداخل ، بينما هى تستعرض عضلاتها مدعومة بالحكومة الأمريكية فى الخارج- هو تصاعد الانتقادات ضد الرأسمالية والرأسماليين مباشرة داخل أمريكا.

ولست أعنى تصاعد هذه الانتقادات من جانب اليسار الأمريكى ، فهذه ظاهرة مستمرة ، لم تنقطع فى أى وقت منذ منتصف القرن الماضى ، لم تنقطع حتى حينما كانت أسلحة «المكارثية» مصوبة إلى صدور اليساريين وحتى الليبراليين فى أوائل الخمسينيات ، كما لم تنقطع بعد أن أعلنت الرأسمالية الأمريكية انتصارها النهائى بسقوط دولة السوفيات. وحتى عندما قال بعض أنصارها أن وجود أحزاب شيوعية ويسارية لم يعد له مبرر أو أنه أصبح أضحوكة.

انما أعنى تصاعد الانتقادات ضد «ممارسات» و«تجاوزات» الرأسمالية الأمريكية من جانب من هم بحكم انتماءاتهم الفكرية والسياسية والاجتماعية من المدافعين عن النظام الرأسمالى. أعنى -اذن- **تصاعد الانتقادات من جانب الذين يريدون انقاذ الرأسمالية من نفسها** بعد كل ما ارتكبته وترتكبه فى المجتمع الأمريكى من «أخطاء» أو «جرائم» لا يمكن السكوت عليها لأنها «ليست من فلسفة الرأسمالية أو من قيمها فى شئ».

على سبيل المثال أيضا .. ولا أملك إلا أن أضرب أمثلة: الملياردير الأمريكى (الشهير جدا فى **أمريكا وأوروبا وآسيا**) **جورج سوروس** -والذى وصفته صحيفة «**نيويورك تايمز**» مؤخرا (١٠ أبريل ٩٧) بأنه الرجل الذى حطم الجنيه الاسترلينى وجمع ثروة تقدر بما لا يقل عن ٢,٥ مليار دولار- كتب مقالا وضعته مجلة «**أتلانتيك**» الشهرية الأمريكية الليبرالية (غير يسارية بأى معنى) على غلافها ، كان المقال بعنوان «**الخطر الرأسمالى**».

ماذا يقول الرأسمالى الكبير ضد الرأسمالية؟

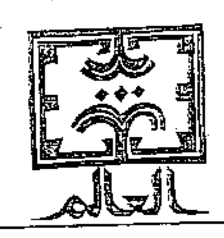
«**ان السعى الذى لا تكبحه أية كوابح فى طريق ايديولوجية دعه يعمل دعه يمر (شعار الرأسمالية الأول والأكثر رواجا) يؤدى إلى فقدان التوازن . فالتعليم وسمات المجتمع المتحضر الأخرى التى لا تعد بربح سريع من الاستثمار لا تلقى آذانا صاغية (من قساوسة الكنيسة الرأسمالية) والأمم تصبح مشغولة تماما بالمنافسة فيما بينها ولا تعود مستعدة لبذل أية تضحيات من أجل الصالح العام**».

بل ينتهى سوروس إلى أنه أصبح: «**يتعين على الحكومات أن تستعيد سلطتها من الأسواق**».

مثال آخر: **كلايد بريستوتيز**» مدير «معهد الاستراتيجيات الاقتصادية» فى واشنطن يقول: إن هناك **رد فعل عكسيا ضد الاسلوب الأمريكى للرأسمالية ، أسلوب تحجيم القوى العاملة باعتباره أفضل السبل إلى زيادة الأرباح ، باعتبار زيادة الأرباح الوسيلة الأفضل إلى منافسة العالم الخارجى ، خاصة اليابان. لقد انعدم وجود من يدافع فى أمريكا اليوم عن هدف تحقيق العمالة الكاملة. بل أصبح هناك من يقول بكل جرأة أن العمالة الكاملة تضر بالاقتصاد الأمريكى**».

مثال ثالث: **بول كروغمان** أستاذ للاقتصاد فى «معهد ماساتشوزيتس للتكنولوجيا» (وهذا المعهد بدوره قلعة من القلاع الفكرية للنظام الرأسمالى الأمريكى) يقول «إن ثمة مبالغة فى أهمية السوق العالمية لمجرد أن الحديث عن عالمية الاقتصاد (أو العولمة Globalization) هى أسهل الطرق إلى لفت الأنظار فى المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر دافوس (سويسرا) ولأن من **السهل أن يغسل السياسيون أيديهم عن المسئولية بالقول بأن هناك قوى عالمية غامضة مسئولة عن المحن الاقتصادية فى بلادهم**». وعندما ضرب مثلا على ذلك ذكر أن **لورا تايسون** كبيرة مستشارى الرئيس **كلينتون** للشئون الاقتصادية قالت منذ شهور قليلة إن السوق العالمية مسئولة عن نسبة ٢٠ إلى ٢٥ بالمئة من الزيادة فى تفاوت الأجور فى الولايات المتحدة(...).

باختصار هناك عملية «إعادة نظر» إلى الرأسمالية الأمريكية -من داخل صفوفها ما يدل على حدة شعور متصاعد بالخطر عليها. وبعضهم يعتبر هذا من نوع «الخلاف بين المنتصرين» ، وبعضهم يعتبر انه انعكاس «ديناميكية النظام الرأسمالى» وقدرته على تجديد نفسه.. وأيا كان التفسير **فلا يمكن انكار وجود أزمة . ولا يمكن إنكار أن النقد الذاتى لا يكفى لتجاوزها**.



رسالة موسكو

ألحت الحكومة الروسية مؤخرا على ضرورة دفن «**فلاديمير ايليتش لينين**» زعيم ثورة أكتوبر، أى نقل جثمانه من المتحف الشهير فى الساحة الحمراء إلى مقبرة فى **بطرسبورج** حيث دفنت والدته. ولا تستطيع الحكومة أن تقول -صراحة- أنها تريد أن توارى التراب رمز ثورة، فما زالت طوابير البشر تصطف عنده وتنحنى تاركة له باقات من الزهور الندية. لهذا تبرر القرار الذى تزمع اتخاذه بأن لينين ترك وصية لدفنه مع والدته، وأن دفنه- من الناحية الانسانية أفضل بكثير من تركه فى المتحف. لكن آخر من تبقى من أقارب لينين ينفى وجود وصية كتلك. كما أن الحكومة لا تستطيع إبرازها.


لينين

الصراع على لينين.. وعودة الاتحاد السوفيتى

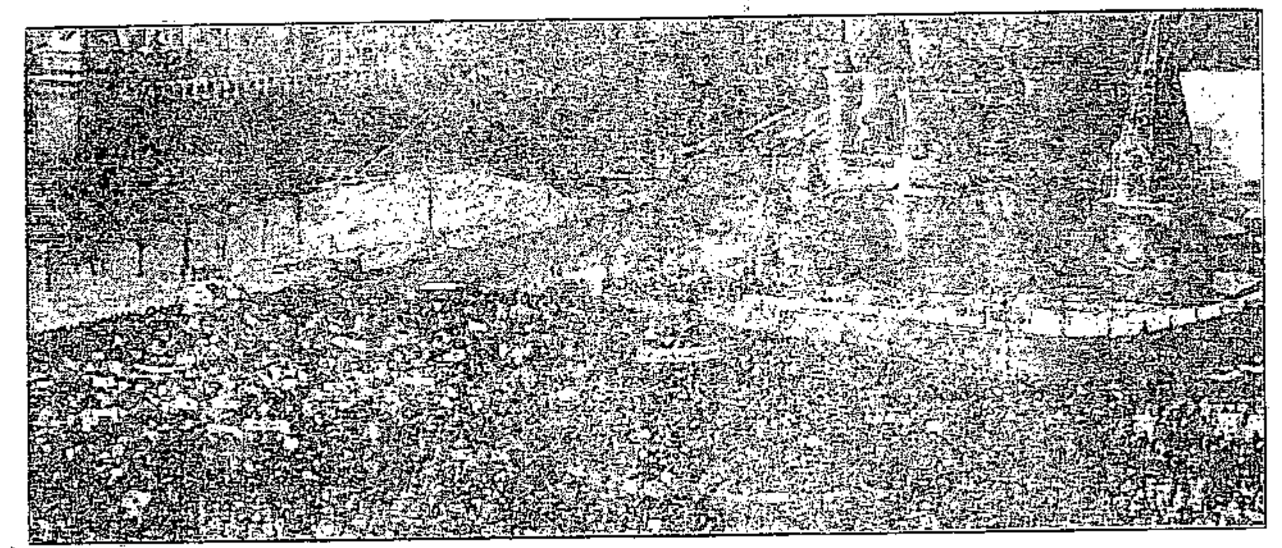
وردا على مساعى الحكومة لاستصدار قرار بالدفن قامت مجموعة مجهولة بنسف نصب ضخم للقيصر **نيقولاى الثانى**- آخر سلالة عائلة رومانوف -معلنة أنها ستقوم بعمليات مماثلة اذا تجرأ أحد على نقل جثمان الزعيم الراحل.

ولعل لينين لم يكن ليتخيل على امتداد عمره كله أن جثمانه سيكون ذات يوم موضوعا لصراع مسلح بين أنصار تحنيطه وأنصار دفنه. ولعل السؤال الأول الذى كان سيطرحه لينين فى تلك الحالة هو: ما الذى تبقى من أفكارى؟ وما الذى ما زال صالحا منها لعصركم هذا؟ وما الذى تبقى من التجربة التى انهارت من عناصر صالحة لخدمة المستقبل؟ وأين كانت أخطاؤنا؟

وبينما تريد القيادة الروسية دفن الرمز الأكبر للثورة، فان البعض يريدون -ليس مراجعتها للانطلاق منها إلى الأمام- ولكنهم يريدون تحنيطها أى عودة نفس الاتحاد السوفيتى السابق. وقد عرف التاريخ دائما- مع انهيار أى تجربة عظيمة فى مساره- **جماعات لا تفارق حطام أسوار الماضى**. وما زالت إلى الآن فرق من المسلمين تذكر زفرة العربى الأخير وهو يغادر **غرناطة** عاصمة الأندلس. البعض يشم فى كل تحرك روسى سياسى عطر الوردة التى ذبلت، فيجهد نفسه فى البحث بلا طائل عن الزمن الضائع.

وقد جاشت النفوس بالماضى عندما وقع الرئيسان الروسى والبيلاروسى فى ٣ أبريل ٩٧ معاهدة فى موسكو لتحويل «الرابطة الثنائية» التى تربط البلدين إلى «اتحاد» واعتبرها **جينادى سيلزنيف** رئيس الدوما المنتمى للجناح الشيوعى «**خطوة نحو الاتحاد السوفيتى**» ورحب بها **جينادى زوجانوف** زعيم الحزب، واحتشد النواب فى البرلمان يطالبون- ما دام الاتحاد السوفيتى على وشك العودة- **بالعودة إلى المطرقة والمنجل رمزا لعلم روسيا واعتبار نشيد الدولة السوفيتية السابق نشيدا وطنيا لروسيا**!. واذا كانت قيادة التحولات الرأسمالية الروسية تريد دفن الاتحاد السوفيتى نهائيا، فان الشيوعيين الذين لا يغادرون قاعة البرلمان يتمسكون بتحنيطه أى استعادة شكله الخارجى فحسب والحفاظ على ذلك الشكل بغض النظر حتى عن مضمون الاتحاد اذا كان مقدرا له أن يظهر أصلا أو يتطور لاتحاد سوفيتى سابق! . ومع أن ثمة قانونا أبديا معروفا بشأن حركة الزمن فى اتجاه واحد فقط





الاف العمال الروس احتشدوا فى الساحة الحمراء مطالبين برفع اجورهم وفى الاطار احد المتظاهرين الشيوعيين رافعا العلم الأحمر

«للأمام» وقائرنا آخر بأن الانسان لا يسبح فى نفس النهر مرتين إلا أن الحنين لانبعاث الدولة- وليس الثورة- متمكن من النفوس.

ويتجاهل من يجمعون الأخبار المتفرقة من هنا وهناك حقائق كثيرة منها ظروف التجربة الأولى الدولية والتاريخية والظرف الذاتى الذى توفرت فيه قيادة ثورية عبقرية للأزمة فى روسيا فى أوائل القرن خاصة بعد الحرب العالمية الأولى التى أنهكت النظام القيصرى وأججت الغضب ضده فى الداخل . لقد اختلفت كل تلك الظروف. وبعبارة أخرى لم يعد لها وجود ، كما تبدلت الأطراف المسيطرة حاليا وطرق الصراع على مناطق النفوذ وأطراف الصراع ووسائله .

من ناحية أخرى فإن الجوانب السلبية فى التجربة السوفيتية قد راكمت عكس ما كان عام ١٩١٧ -مشاعر عدائية قومية وفكرية تجاه التجربة نفسها ومن باب أولى استعادتها، وهو اعتبار لم يكن قائما عند نشوء الاتحاد السوفيتى. فى الثورة اندفعت الملايين من كل الجمهوريات وراء روسيا تنشد حرية العقيدة والوطن التى وعد بها لينين واعتصرتها قبضة ستالين الفولاذية فلم تستبق منها شيئا. الآن يصعب أن تجد اندفاعا كهذا مرة أخرى . ولكى تجدد عليك أن تراجع التجربة بكل جوانبها معلنا فيها رأيا صريحا -فى سبيل تجديدها- وهو ما لا يفعله ولا يستطيع القيام به الشيوعيون الروس الحكوميون.

أيضا فإن تشابه الأعراض لدى مريضين لا يعنى أنهما مصابان بنفس الداء، والتشابه الشكلى بين الاتحاد السوفيتى ومساعى روسيا لاقامة اتحاد مع بيلاروسيا لا يعنى «عودة الاتحاد السوفيتى» . فالاتحاد التاريخى الذى قام عام ١٩٢٢ تم فى سياق ثورى- وكان أداة لمقاطعة العالم القديم الرأسمالى، **أما مشروعات الوحدة التى يطرحها يلتسين فانها تتم فى سياق آخر** .لقد عرف دستور الاتحاد السوفيتى المجتمع حينذاك بانه : «مجتمع العلاقات الاشتراكية» يشير إلى أن هدفه الأسمى هو « بناء الشيوعية»، بينما يشير الدستور الروسى الحالى إلى : «**حماية الملكية الخاصة**» وإلى أن روسيا دولة قانون اتحادية ديمقراطية . أما المادة الثانية من معاهدة الوحدة مع بيلاروسيا فتنص على «**استخدام آليات السوق فى النشاط الاقتصادى**» . أيضا **تشير المادة الخامسة إلى أن المعاهدة بين البلدين** لا تمس «حقوق وواجبات البلدين ازاء المعاهدات الدولية الأخرى التى التزم بها الطرفان »، **علما بأن روسيا ملتزمة بما وقعته مع حلف الناتو من وثائق شراكة عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥** ،كما أنها ستوقع قريبا فى باريس وثيقة ثالثة.

وشتان ما بين الاتحاد السوفيتى الذى كانت مواجهة الامبريالية جزءا من مهامه وبين اتحاد البلدين الذى سينخرط فى الناتو!.

ولو كانت القيادة الروسية الحالية- المكبلة **بمائة وثلاثين مليار دولار ديونا للغرب**- تريد أو تسعى لانشاء منظمة اقليمية ذات شأن تملأ بها الفراغ السوفيتى لكانت حولت رابطة الدول المستقلة التى أنشئت فى ٨ ديسمبر ١٩٩١ إلى منظمة حية ذات كفاءة سياسية واقتصادية . ولو كان حلم انشاء كيان سياسى قادر على مواجهة الغرب من أحلام تلك القيادة لما قبلت عن طيب خاطر بالمناورات التى ستجريها أوكرانيا -تفاحة وخبز الاتحاد السابق- فى أغسطس هذا العام مع الناتو فى مياه أوديسا تحت اسم «**سيبريز-٩٧**» بل إن اعتراضا شفهيا على تلك المناورات لم يصدر عن مسئول روسى. وكانت الخارجية الجهة الوحيدة التى أعلنت ذلك شأن داخلى من شئون أوكرانيا لا علاقة لنا به» ! وأخيرا فان دولة تعتزم اعلان اتحاد ذى شأن لابد أولا أن تبدى جدية فى إطعام مواطنيها ودفع رواتبهم ومعاشاتهم بدلا من الانصات لنصائح **كامديسيو** مدير صندوق النقد الدولى الذى أبلغها أن عليها- لحل أزمة المعاشات-أن توقف صرفها للذين- مع بلوغهم سن المعاش- يعملون لزيادة دخولهم فى جهة أو أخرى! . وبينما تفكر القيادة فى قرار كهذا

فان المعلومات تتسرب عن أن ثروة رئيس الوزراء تشيرنوميردين **بلغت خمسة مليارات دولارا** . هل يمكن لقيادة كتلك أن تعيد «الاتحاد السوفيتي» اذا كان يمكن أصلا للماضي أن يتكرر؟.

أما الإلحاح الروسي على فكرة الاتحاد مع بيلاروسيا فان له أسبابا أخرى لا علاقة لها بعودة الاتحاد السوفيتي فقد شغلت بيلاروسيا بالذات موقعا خاصا في السياسة الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور رابطة الدول المستقلة ثم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين في ٢٥ يونيه ١٩٩٢ . فقد أعقب ذلك في ٦ يناير ١٩٩٥ توقيع اتفاقية اتحاد جمركي بين البلدين، وفي ٢١ فبراير من نفس العام معاهدة للصداقة والتعاون لمدة عشر سنوات، وفي ٢٥ مايو ٩٥صدر مرسوم من يلتسين بازالة الحواجز الجمركية ،وفي ٣٠ مارس ١٩٩٦ وقعا اتفاقية تكامل بينهما وبمشاركة كازاخستان وقرغيزيا،وفي ٣ أبريل ٩٦ اتفاقية تقام بموجبها «رابطة ثنائية» ،وفي ١٣ يناير هذا العام بادر يلتسين مقترحا اجراء استفتاء شعبي عام بشأن الوحدة الاندماجية ،وأخيرا أبرم الجانبان في ٢ أبريل هذه السنة المعاهدة التي استثارت فكرة الاتحاد القديم. والواضح مع انصياع روسيا لشروط حلف الناتو أن ثمة اتفاقا بين واشنطون وموسكو بأن تبقى بيلاروسيا منطقة نفوذ روسية.

إن الشكوك في وجود اتفاق من هذا النوع تظهر عندما يسترجع المراقب الموقف الأمريكي المتعنت -دون أسباب ظاهرة- من بيلاروسيا ومنحها أقل قدر من المساعدات بينما تعد أوكرانيا مثلا ثالث دولة في العالم تتلقى مساعدات أمريكية بعد إسرائيل ومصر، وقد حرصت واشنطون منذ البداية

في الثورة .. اندفعت الملايين من كل الجمهوريات وراء روسيا تنشد حرية العقيدة والوطن.. الآن يصعب أن تجد اندفاعا كهذا مرة أخرى ما لم تراجع التجربة بكل جوانبها معلنا فيها رأيا صريحا في سبيل تجديدها وهو ما لا يفعله الشيوعيون الروس الحكوميون

وعلى طول الخط على انتهاج سياسة متشددة من بيلاروسيا تمثلت في وقف المساعدات لها تقريبا خلافا لدول الرابطة الأخرى. من ناحية أخرى يصعب القول أن الأمريكيين عاجزون عن احتواء القيادة في بيلاروسيا . أما بالنسبة لروسيا التي تقول بتطويق الناتو لها عبر أوكرانيا والبحر الأسود وجمهوريات ما وراء القوقاز الثلاث فان بيلاروسيا **بالنسبة لها تظل منفذا يكاد يكون وحيدا على أوروبا-عبر بولندا وألمانيا- لصادرات الغاز**الروسي التي تشكل نصف الصادرات **الروسية ،كما أنها تظل تمثل لروسيا عمقا دفاعيا عند أسوار** بريست .ولهذا كله كان رد فعل البيت

الأبيض الأمريكي على المعاهدة أنها «شكل للتعاون الأوثق بين البلدين» دون أن تراود البيت الأبيض أوهام عودة الاتحاد السوفيتي . والمعاهدة -المتضاربة البنود والمواد- والتي تم تعديلها في عشرات الصياغات تعبر عن اضطراب روسيا في بحثها عن صياغة للعلاقة تناسب بالضبط مقاس مصالحها في بيلاروسيا .

من ناحية أخرى ينظر البعض إلى مشروع اتحاد البلدين في إطار ما يسمى بحركة روسيا نحو الشرق كرد على حلف الناتو بتوثيق علاقاتها بالصين والهند وايران والعراق. ولكن الحديث حتى عن محور من هذا النوع هو أيضا حديث للاستهلاك المحلي تملأ به القيادة الروسية الجو فحسب. بينما لا تتجاوز الآمال الروسية في ذلك الاتحاد أكثر من توسيع المجال للعلاقات الاقتصادية فقط. **أما القرار السياسي فمتروك لواشنطون** .ولهذا فان تلمس «الاتحاد السوفيتي السابق» في خطوة التقارب مع بيلاروسيا أمر مستحيل.

لكن ذلك لا يعني أن المستقبل مسدود أمام الاشتراكية . فأبوابه مفتوحة لها وربما لها وحدها رغم كل الصعاب الدولية وأزمة الفكر الاشتراكي. ولكننا نتحدث عن الاشتراكية وليس عن استعادة تجربة محددة وشكل دولة محدد. وسوف تستعيد الاشتراكية قوى لا تريد أن تحنط شكل التجربة ولا تريد دفنها. قوى تستطيع أن تتعرف في التجربة السابقة على عناصرها الكفء لخدمة المستقبل. هذا إن كنا نتحدث عن أفكار لينين التي أرقته وليس عن جثمانه.

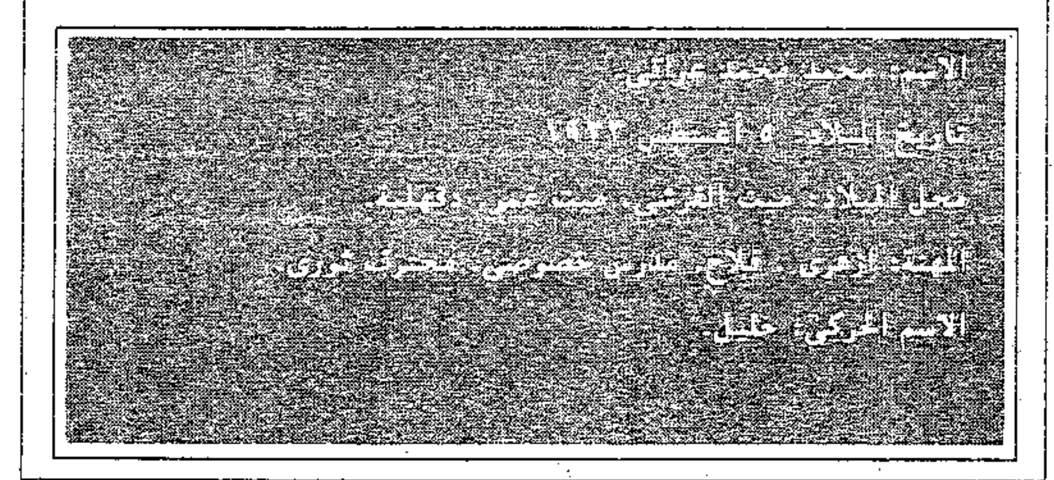
د. رفعت السعيد



محمد عراقي

الشيخ محمد عراقي

طالب من منازلهم .. مدرس من منازلهم فلاح من منازلهم



الاسم: محمد محمد عراقي

تاريخ الميلاد: ٥ أغسطس ١٩٢٢

محل الميلاد: منية القرشي، ميت غمر، دقهلية

المهنة: أزهري، فلاح، مدرس خصوصي، محترف ثوري

الاسم الحركي: خليل

.. ومنية القرشي قرية شهيرة في تاريخ النضال المصري. ففي ثورة ١٩١٩ خرج الأهالي ليقطعوا شريط السكة الحديد. واصطدموا بقوات الاحتلال.. والحصيلة مائة شهيد. البلد لم تزل تعيش زهو المعركة. الآباء يحكون للأبناء قصة اليوم المهيب. والجميع يعيدون تكرار قصة «الست صديقة».. خرجت لتقاتل وهي عروس. حاربت في شجاعة أصيبت اصابة سببت لها عاهة في ساقها. النساء لازلن يقسمن بمقام «الست صديقة».

الأب من منية القرشي. أما الأم فهي من «هرية رزنة» قرية أحمد عرابي. عندما عاد الزعيم من منفاه جلست معه عدة مرات واستمعت في رهبة إلى صوته المهيب وهو يحكي ذكريات الثورة والمنفى.

وهكذا نشأ الطفل ليسمع من الأب قصص معركة البلدة مع الانجليز. ومن الأم قصة عرابي، وحواراتها معه عندما عاد من المنفى.

الاب فلاح فقير. لكنه حسن الخط. وكان يحفظ «سورة الفدان» وهو تعبير ريفي عن طريقة معقدة لحساب قياسات الأراضي حسابا دقيقا وبسرعة مذهلة. وكان قبانيا وكاتباً لتجار القطن وكاتباً للعقود وأوراق شراء المواشي. وهكذا أصبح شخصية مرموقة في القرية. وكان وفديا متعصبا ! ولأن العمدة كان ضد الوفد. فقد دفع الاب ثمن وفديته بأن يعمل في حراسة الجسور وصيانتها أياما مضاعفة. لكنه كان راضيا بوفديته، وبما يدفعه من ثمن في سبيلها.

واحترفت الأم حياكة جلاليب نساء القرية.. وهكذا وبصعوبة بالغة.. سارت سفينة الأسرة.

البداية كانت على يدي أبيه أجلسه ليعلمه. ثم إلى الكتاب. والولد «محمد» شاطر وسريع الحفظ. حفظ القرآن ونال مكافأة خمسة جنيهات وهو مبلغ ضخم بمعايير ذلك الزمان (كان اردب القمح بسبعين قرشا) .. وظل الولد يدرس ويساعد أباه في الحقل. ثم التحق بالمعهد الديني في الزقازيق. فكيف يعيش؟ ١٨ قرشاً بدل الجراية في المعهد الابتدائي. بالاضافة إلى بعض طعام يصله من البلد. وربما يعيش أو بالدقة يدبر حاله طوال الشهر. وكان يتعين عليه التفوق بترتيب متقدم حتى يضمن مكانا في المسكن الداخلي للمعهد. نجح الشيخ محمد. تفوق. دخل المعهد الثانوي. تفوق. واقترب حلم الاسرة من أن يتحقق.

جوز فراخ .. يغير المستقبل

.. دجاج الأم أصيب بمرض واضطرت أن تذبحه. شعرت الأم بحنين للابن المحروم. فأخذت معها «جوز فراخ» وحلة أرز وسافرت إلى الزقازيق بأمل أن تأخذ الشيخ محمد بعيدا عن الاعين تجلس معه في الحديقة.. يأكل أمامها الأرز والفراخ ويهدأ قلب الأم. فجأة انفجرت امامهم مظاهرة تهتف ضد الانجليز. توالدت في ذاكرة الولد كل حكايات أبيه وأمه ضد الانجليز.. ثورة ١٩ .. وثورة عرابي. انفلت من يد أمه، ووجد نفسه محمولا على الاكتاف يهتف بسقوط الانجليز.. وقبض عليه. (كان ذلك في مارس ١٩٣٦ .. وفي مارس الماضي احتفل بمرور ستين عاما على أول حبسه).

.. أيام الحجز القليلة غيرت نظرته للحياة. وغيرت مستقبله. لقد سجن مع زعماء المعهد. وأصبح زعيما طلابيا. اهتم بالسياسة. قرأ الجرائد. شارك في المظاهرات التي تكاثرت بين الازهريين في هذه الأيام. بإيعاز من الشيخ المراغي الذي كان معاديا للوفد. انضم للاخوان. إنبهر لبس الجوالة. واضطره طبلة ليطوف في الشوارع يوقظ الناس لصلاة الفجر. كان يريد أن يعمل شيئا ضد الانجليز. إلح على الاخوان، ولما يئس تركهم. ومضى في رحلة البحث.

لكنه في هذه الأيام تباعد عن فصول الدراسة مهتما بالمظاهرات أو بالتحضير لها.. وان كان يذاكر دروسه مساءً وينجح في نهاية العام.. انه طالب من منازلهم.

.. ويبقى رغم ذلك باحثا عن طريق لمحاربة الانجليز/ . ذات يوم وعلى مقهى البوسفور (مقهى زعماء الطلبة في الزقازيق) التقى ضابط انجليزي من قوات الانجليز. تفاهما عن طريق مجند بولندي يعرف القليل من العربية.

الانجليزي كان شيوعيا. فتح أمامه آفاق فهم رحب للمجتمع والحياة والحرب والاستعمار.. والسلام والاستقلال والحرية. انتقل من صراع مبهم حمل الشيخ محمد إلى سماء جديدة تماما من المعرفة. استقر الوجدان المتوتر.. فقد وجد الطريق. لكن الضابط ينقل إلى شمال افريقيا. جلسا معا في جلسة وداع لقنه آخر دروس المعرفة «لقد وضعناك على أول الطريق. أكمله أنت مع رفاقك المصريين .. تذكر دائما وحدة الشعوب ضد الحرب، ووحدة العمال ضد الاستغلال».

.. اضاء له النور، وتركه وسافر.



الشيخ عرافي وولده سيد وزوجته عليه وابنته سوسن

أرشيف اليسار



عراقى فى أحد لقاءاته اليومية مع الفلاحين

وظل الفتى يبحث عن خطوته التالية.

أنهى دراسته الثانوية والتحق بكلية أصول الدين.. بدل الجراية أصبح ٧٨ قرشا، لكنه الآن فى القاهرة والمبلغ لا يكفى. تعرف فى رواق الشراقوة على طلبة يكفرون وذاكر لهم مقابل أجر ليكفل لنفسه حياة جادة. لكنها حياة على أية حال. ظلت كلمات «الانجليزى» تلاحقه. كان يجلس مع زملائه الازهريين على قهوة فى شبرا.. خاض معهم نقاشات مستفيضة وصعبة ردد فيها كل ما وعته الذاكرة من كلمات الشيوعى الانجليزى. يبدو أن صوته ارتفع، فجذب عاملا نسيج كان قريبا من مجلسهم. تعرف به. ناقشه. كان العامل شيوعيا وضمه إلى تنظيم م. ش. م واستغرقه العمل الشيوعى تماما.. وأصبح -مرة أخرى- طالبا من منازلهم. عقد صفقة مع الموظف الذى كان يصرف له مقابل الجراية. يتنازل له عن المبلغ نظير أن يسجله حاضراً. لكن سمعته كشيوعى سبقته إلى الاساتذة، والطلاب، والجميع.

وفى نهاية العام وقف فى امتحان الشفوى أمام **د. محمد البهى**. قال له الدكتور. أنت لم تحضر لى ولا محاضرة واحدة. وأنت شيوعى. ولهذا لن تنجح ولن أسألك. وطالما أنا فى الكلية، وحتى تعلن أنك تركت الشيوعية، فلن تنجح.

الفتى لم يتردد طويلا.. ان يترك الكلية، أو يترك الشيوعية. ان يترك حلم أمه وأبيه فى أن يتخرج عالماً وشيخاً محترما ذا مرتب كبير ومستقبل محترم.. أو أن يترك حلم الوطن والشعب والعقيدة. لم يتردد **ترك الكلية. وأصبح محترفا ثوريا..** لكنه اعتمد على نفسه فى توفير لقمة الخبز. من المبيت فى رواق الشراقوة، إلى المبيت فى الجامع. واستمر فى القراءة للسكفرين.. فكان يذاكر العلوم الازهرية ويتواصل معها. ثم عمل مدرسا للمبعوثين الاثارفة فى الازهر ليعلمهم العربية مقابل خمسين قرشا للطالب. **ودرس لهم العربية.. وكذلك الماركسية**. فطرده المسئولون

.. ثم عمل مدرسا فى مدرسة خاصة بالسيدة زينب. ثم انضم إلى حدتو **(الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى)** وفيها انفجر نشاطه عارما مع تفجر نشاطها منذ ١٩٥٠.. وساهم بحماس فى أنشطتها الجماهيرية فى حركة السلام واللجان الوطنية. واسهم فى المظاهرات الصاخبة وفى توزيع المنشورات.. واشتهر كشيوعى مشاغب، وأصبح ضيفا متكرراً أمام النيابة وفى أقسام البوليس.

.. ثم قبض عليه فى ١٦ يناير ١٩٥٣ عقب صدور قرار حل الاحزاب. وتنقل عبر عدة مراحل حتى استقر فى معتقل الطور.. هناك استغرق فى مهمة العقل. تعليم الرفاق العمال القراءة والكتابة.. وفجأة أخلى الطور ليوزع المعتقلون على مختلف السجون. وبدأ رحلة غريبة. يتنقلون به من سجن إلى سجن.

على المشنقة..

وفى سجن قنا أراد المأمور أن يخيفهم.. أو أن يختبر صلابتهم، فأخذهم ليشاهدوا غرفة المشنقة. وبدلا من الخوف اخذوا يقفزون على أعمدة المشنقة، ولعبوا عليها لعبة المتوازين. وادرك المأمور طبيعة الزبائن الجدد. ونقلوهم إلى سجن آخر، وثالث، حتى كان الاستعداد لتأميم القنال فى يوليو ١٩٥٦، فافرج عنهم قبلها بأسابيع. سافر إلى **ميت القرشى** ليزور أهله. لكن العدوان فاجأ الجميع. ترك الأهل. وأرسله الحزب الى **معسكر الحلمية (أبو حماد شرقية)**.. قائد المعسكر الصاغ **صلاح** زغزوغ جمع الشيوعيين فى معسكره وطلب منهم تجنيد متطوعين ووضع تحت تصرفهم سيارات نقل. وعدد من البنادق الخشبية. وفى ليلة واحدة عاد ومعه أكثر من مائة متطوع.. **ميت القرشى** تستعيد أمجادها القديمة. والابناء يريدون هم أيضا محاربة الانجليز. وبدأ التدريب. تدريبا بأسرع ما يمكن. كانوا يذوبون شوقاً لمواجهة المحتل. لكن قادة المعسكر ليست لديهم تعليمات. وبين حماس الفلاحين الملتهب، وتشكك الضباط فى هذا الحماس، وتشككهم فى



سيد و سوسن أثناء اعتقال والدهما في فترة بعد ٨ يناير

هؤلاء الشيوعيين المشتعلين بالعداء للاستعمار والحب للوطن. وتصادم الخصوم مع الشكوك .وحاصرتهم قوات مسلحة ذات ليلة . ترصد ملامحهم وسط الجموع.

.. عاد من جديد للنضال في شوارع المدينة . ألهبها بحماسه والتهب بحماسها.. حتى كانت الليلة الشهيرة أول يناير ١٩٥٩ . واعتقل مع مئات من رفاقه .وكان قد تزوج قبل عدة أسابيع فقط.

.. من سجن القلعة إلى الوادي الجديد..

زمن طويل يمضي. لكنه لا ينسى [illegible] إسماعيل همت .. أمرهم بأن يخلعوا ثيابه ووقف كعادته يستمتع بجرأته العارية. أفلتت منه ضحكة . اتهمه همت بإهانة المجلس العسكري . وأمر بجلده. وقع المحظور .كان مستعدا لأي شيء إلا الجلد. خفير من بلدتهم سرقت جاموسة من دركه فجلدوه سبع جلدات ومات. تذكر موت الخفير وهم يربطونه على العروسة. التهب الألم. سأل نفسه هل يصرخ أم لا؟ رجاءات الإهانة غيب. دهش همت من رجولة الرجل.. وصاح في الشاويش: هذا ما يعني أن كل ما فات غير محسوب.. جلدوه من جديد. عندها وجد نفسه عند ما لم يعد قادرا على التحمل.

وقضى سنوات الاعتقال الخمس. وخلالها تعلم الانجليزية . وأصبح الشيخ قادراً على أن يرطن بالانجليزية وبعضا من الفرنسية. ويعود إلى القرية.

وبعد فترة صدر قرار حل الحزب.

فجأة وجد نفسه وحيدا. والحلم الذي ترك أحلامه الشخصية من أجله يتلاشى. فماذا يفعل؟. عاد فلاحاً. أبوه ترك له بضعة أشبار من الأرض زرعها. لكن حاصلها لا يكفيه هو وزوجته التي انتظرته في صبر صبور خمس سنوات كاملة. واشتغل مدرسا عربي وانجليزي وحساب.. ثم تعلم سريعا الجبر والهندسة وحساب المثلثات.. أتقنها وتدرب عليها مع عدد من المدرسين. ثم أصبح مدرس القرية الخصوصي لكل العلوم. وكان مدرساً فقيرا للفقراء.. ينال قدر ما يحتاج دون إرهاق لأحد. والحصة تشبه للفقراء أقل كثيرا من [illegible].. وأصبح الشيخ عراقي مدرساً لكل تلامذة القرية.

زمن جديد..

وتكون انتفاضة الخبز ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ . ويعتقل مرة أخرى. الآن هناك زوجة وطفلان **سيد** وسوسن .كان القلق يأكله عن أين سيجدون القوت.. خرج بعد عدة أشهر ليجد الأسرة في بحبوحة من العيش. الخبز وفير ومع زوجته مال مدخر **حكت له كيف احتضنتها القرية فزارتها وصابرتها** .كل دفع ما يستطيع . البعض كان يخاف من أعين المخبرين التي تلاحق البيت رغم غياب صاحبه ، فيأتي فجرا ويضع جنيها على عتبة الباب ويمضي . والبعض يرسل لهم ما يستطيع عن طريق الأقارب. وباختصار ردت القرية له الجميل مضاعفا.. وحمت أسرته من الحاجة. مدرسو المدرسة أعطوا سيد ابنه دروسا مجانية. وعندما أجرى عملية الزائدة الدودية كفلت له القرية كل مصاريف العلاج.

وباختصار طوقته القرية بجميل لا ينسى.

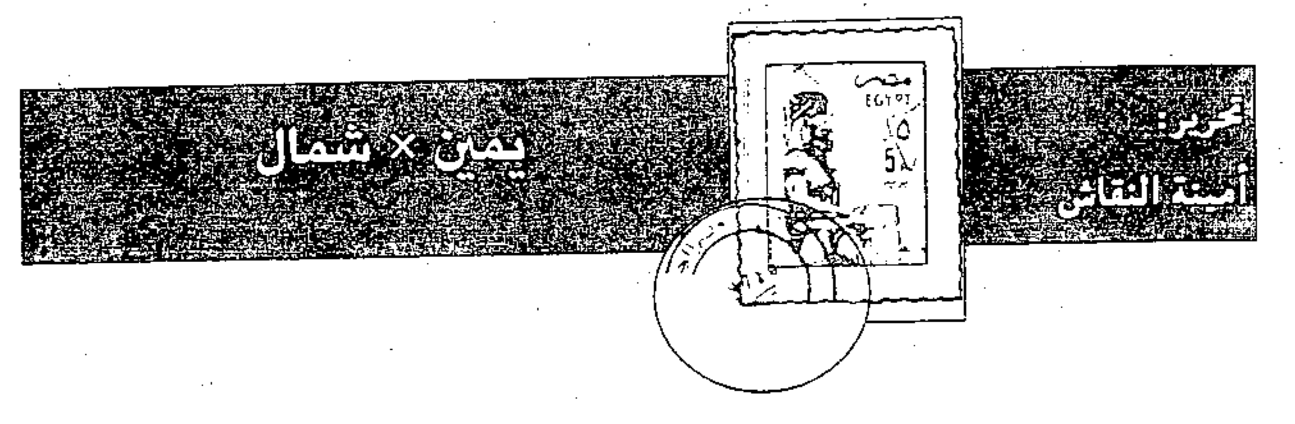
ويعتقل مرة أخرى عام ١٩٧٩ ثم مرة أخيرة عام ١٩٨١ . وهكذا أتم دورته سجينا عبر كل **عصور مصر.. من الملك فاروق حتى حسني مبارك مروراً بعبد الناصر والسادات**. وأتم دورته في كل سجون مصر.

* فلاح إلى الأبد

وفي صفوف حزب التجمع انغمس في العمل الفلاحي. وأسهم في تأسيس اتحاد الفلاحين.. وانتخب أمينا للفلاحين.

.. ولم يزل وهو في الخامسة والسبعين، يعطي عطاء شاب موفور الحماس.. متوقد الاندفاع لم تزل تلك الشحنة الثورية التي لقنها له ضابط شيوعي انجليزي بكلمات عربية متعثرة . لم تزل تلهب خياله ولم تزل حكايات أمه عن حوارها مع عرابي وتقصص أبيه عن معركة **ميت القرشي** .. لم يزل هذا كله يعطيه طاقة التواصل. جيل فلاحي ميت القرشي الذي يطوق عنقه .. لم يزل دينا يستحق الوفاء.

وثمة دين لا يؤدى لأحد بعينه، وإنما يؤدى للمجموع.. للوطن والشعب والعقيدة.



رسائل إلى أحمد يوسف

في العدد الماضي ، نشر رئيس التحرير نص الرسالة التي تلقاها من الناقد السينمائي " أحمد يوسف" يعلن فيها اعتذاره عن مواصلة كتابة مقاله الشهري لمجلة اليسار الذي يعد أحد أبرز المواد الثابتة التي تنفرد بها اليسار وتمنحها التميز . ويبرر أحمد يوسف اعتذاره بقوله:

"إن الإحساس المرير يتزايد لدي بأنني لم أترك ولو خطا واحداً في مجال النقد السينمائي في مصر ، لذلك يتوجب علي الانسحاب ، لكي أترك المجال لمن هم أكثر قدرة مني على الاقناع والتأثير"

وفيما يلي نص عدد من الرسائل التي تلقتها اليسار ، يعلن فيها كتابها رأيهم فيما يطرحه أحمد يوسف

استمر ولاتتوقف

قرأت افتتاحية اليسار عدد أبريل ١٩٩٧ وتألمت جداً لشعور أحمد يوسف أنه(لم يترك ولو خطأ واحداً في مجال النقد السينمائي في مصر) ، وأنه يشعر بـ" اكتئاب عميق ".

من الممكن طبعاً لأي ناقد أو كاتب أو أي إنسان أن يتوقف فجأة عن ممارسة عمله ويسأل ماجدوى مافعله وماقيمة مافعله . ومجرد التوقف وطرح هذا السؤال على الذات يعني وضع الإجابة مسبقاً : لاشيء . ولكن الإنسان لايستطيع أن يدرك قيمة عمله ، وهذه مهمة الآخرين (في هذه الحالة القراء) ، وماعليه إلا أن يواصل العمل.

أدرك تماماً إن سبب شعور أحمد يوسف بأنه لم " يترك" خطأ في النقد السينمائي : أنه يكتب في مجلة محدودة الانتشار ، ولكن كيف لايدرك ناقد اليسار قيمة ماينشر في الأهرام وأخبار اليوم ومايتخيل أنها صحف منتشرة . وكيف ينسى أن أرسين لوبين يوزع أضعاف طه حسين . ثم لماذا يتحدث عن ماتركه ومالم يتركه وهو ربما لم يصل إلى الخمسين من عمره.

هذا الحديث عن" الترك" ماجعلني أشعر أنه يعاني من الاكتئاب فعلاً . وأتمنى أن يكون استخدام هذه الكلمة في رسالته نوع من التعبير الأدبي ، وليس وصفاً لمرض . ومادفعني إلى كتابة هذه الرسالة إليه لتنشر على صفحات اليسار وأقول بحكم خبرتي في مجال النقد السينمائي وممارستي للنقد السينمائي أكثر من ثلاثين عاماً أن كل من يعرف ألف باء النقد لابد أن يعتبر أحمد يوسف من كبار نقاد السينما في مصر ، بل في اللغة العربية.

وماأقترحه أن ينشر كتاب" الأهالي" الشهري في أقرب عدد مقالات أحمد يوسف في اليسار عن الأفلام المصرية (القسم الأول عن الأفلام التمثيلية والقسم الثاني عن الأفلام التسجيلية) مع مقدمة لأحد كبار الباحثين والنقاد في الآداب والفنون وليس بالضرورة في السينما مثل سيد البحراوي أو صلاح فضل أو ابراهيم فتحي ، ولعل هذا الكتاب يساهم في خروج صاحبه من هذه الحالة . وفي جميع الأحوال أطالب أحمد يوسف بأن يستمر في الكتابة ولايتوقف.

سمير فريد

أديب النقد السينمائي

أحمد يوسف : ناقد سينمائي لاينشر في مجلة الاذاعة والتليفزيون ، ولامجلة نورا ، ولامجلة المصور ، ولايشارك في تحرير الصفحة الفنية في جريدة الأخبار ، ولاالأهرام ولا الجمهورية ولا المساء ولاسزازيك.

أحمد يوسف
يشارك في تحرير مجلة اليسار ومجلة أدب ونقد، ولايحاور الفنانات ولا الفنانين ولايتهم أحداً ولايقذف أحداً ، ولاينشر مواده بمجلة الهلال.

أحمد يوسف
يستطيع أن يقدم بصدق وبراعة السياسة الخفية لاستراتيجية صناعة السينما في مصر والعالم. يستطيع أن يربط بين الأدب والسينما بعمق ، ويرفض اللعب بمشاعرنا نحن أبناء الوطن ، ولايسقط صريعاً تحت زعامة عادل إمام.

أحمد يوسف
أديب النقد السينمائي.

محمد عامر
قصاص وروائي

العميق والجميل

أكتب إليكم لأهنئكم على الدور الوطني الهام والعظيم الذي تقوم به " اليسار" تلك المجلة التي أعتز بها وبكتابها جميعا" وأنتهز الفرصة لأبدي إعجابي الصادق بمقالات الأستاذ أحمد يوسف العميقة الجميلة التي يحتاج إليها الناس لكي يميزوا الغث من السمين في السينما المصرية ، سعياً نحو سينما حقيقية محترمة تناقش قضايا الوطن وتصنع مستقبله..

د.علاء الأسواني

ننتظرك لنفرح

عزيزي أحمد يوسف:

لست وحدك في الإحباط والشعور بعدم الجدوى من الكتابة ، فلا تظن نفسك مميزا عنا أو ممتازاً . فكلنا ذلك الرجل . لأن التردي الذي وصل إليه المجتمع كله قد عصف بكل جميل.

لكنني ، فقط ، أريد أن أنقل إليك عقيدة أعتقدها داخلي ، وأستعين بها كلما وقعت في قاع الإحباط الذي تعاني منه أنت الآن ، وكثيراً ماأعانتني هذه العقيدة على الخروج سالماً من وهدة اليأس.

تنطلق هذه العقيدة من الإيمان بأن الكاتب يكتب لغرضين اثنين ، متجادلين متشابكين :

الأول هو **إنقاذ المجتمع** ، والثاني **هو إنقاذ النفس أو الذات.** فاذا حدث في بعض

الفترات أن تتبعثر الهدف الأول أو ضعف ،بقي لنا الهدف الثاني: إنقاذ الذات . ولاريب أنه الهدف الذي لايخيب.

نعد للكتابة "ياصديقي . اكتب لكي تمتعنا. نحن قراءك ومحبيك ورفاقك . لأنك كاتب محترم وجاد. وأظن أن إمتاعنا وإفادتنا نحن الأصدقاء والزملاء - ونحن غير قليلين - هدف كبير لايمكن أن تتأخر عنه.

واكتب ياصديقي من أجل الأجيال القادمة والأيام القادمة. ولعلك هنا تذكر قول بريخت عن ضرورة الكتابة حتى لا تقول الأجيال القادمة : لقد كان السابقون شاهدين على الخراب ولم يصرخوا بكلمة.

وهذا هدف كبير آخر:

أن نكتب من أجل تبييض وجوهنا أمام مساءلة المستقبل بأجياله الطالعة.

واكتب ياصديقي ، من أجل انقاذ الذات . ذاتك (إذا أفلت منك إنقاذ المجتمع ، مؤقتاً) حتى تظل متسقة عالية ، وحتى تصونها من الانكسار أو النكوص أو الجنون!

وإذا انقذت كل كتابة شخصا واحداً ، هو صاحبها ، وحده ، فكفى بها من هدف اجتماعي عظيم ، لأن معنى ذلك ببساطة أن الكتابة العربية تنقذ حوالى ٥٠ ألف شخص ، هم عدد الكتاب أنفسهم وذلك دور اجتماعي - فى حده الأدنى -لا مزيد عليه ، ولو مرحلياً ، حتى تمر الأيام السوداء ، ويعود الانسجام ثانية بين هدف إنقاذ المجتمع وهدف إنقاذ الذات.

اكتب ياأحمد العربي الجميل كتابتك الجميلة : من أجل متعتنا وتثقيفنا ، ومن أجل أطفالنا(وخاصة مشاهدي السينما منهم) الذين سوف يسألوننا : « أين كانت "لا" حينما قلتم" نعم"؟» ومن أجل ذاتك : ذاتك الغنية التي يجب أن ترضيها وتحميها ، والتي هي- فى النهاية - قيمة اجتماعية عظمى .

ننتظر قلمك ، لنفرح .

حلمي سالم

أحمد يوسف / المشروع النهضوي للحركة السينمائية

على صفحات مجلة" **اليسار**" عرفته ، ودأبت على اقتناء كل عدد من أعداد المجلة كان قد صدر من قبل ، وعلى متابعتها بشكل شهري منتظم ، لأقرأ فيها ذلك المقال النقدي السينمائي الذي يكتبه الأستاذ **أحمد يوسف** فى الجزء الأخير من المجلة . ولاأقول زوراً إن قلت إنني بعد هذا المقال لاأقرأ شيئاً كاملاً ، بل أكتفي بقراءة عناوين الموضوعات من باب العلم بالشئ.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن تتزامن مقالاته فى « اليسار» ومالها من خصوصية منهجية ورؤية موضوعية فى تناول العمل السينمائي مع أزمة السينما الحالية ، التي أصبحت فى الأعوام الثلاث الأخيرة مشكلة حقيقية وأزمة واقعية تبحث عن حل .

إن هذه الأزمة / النقمة تحولت لتصبح (نعمة) للأعمال الدرامية التي ينتجها قطاع الانتاج وصوت القاهرة ، اللذان استقطبا كل صناع السينما المصرية من كتاب ومخرجين وممثلين لتغدو الأعمال الدرامية التلفزيونية والسهرات التلفزيونية هي الأكثر حضوراً ، والأكثر قبولاً عند القطاع الأعظم من المجتمع ، وذلك عائد إلى مجانية المشاهدة ولجوء الممثلين وكأن ذلك هو البديل الناجح لغياب السينما.

هذا فضلاً عن وجود أفلام المليون متفرج للبطل / الزعيم أو البطلة الزعيمة التي " تحقق الربح الوافر للمنتج" في الوقت الذي تهدر فيه القيمة الفنية للعمل السينمائي ، وعندها تتحول السينما من كونها " منتج ثقافي " تتجمع فيه عوامل متعددة من عالم الثقافة وسياقها الاجتماعي إلى إعتبارها " منتج اقتصادي" يجلب المال الوفير للمنتج الدخيل على صناعة السينما.

وفي عدد مجلة" اليسار" رقم(٨٦) وفى افتتاحية رئيس التحرير " لليسار در" توجت بتلك الرسالة التي بعث بها الناقد / **أحمد يوسف** لرئيس التحرير يعتذر فيها عن عدم مواصلة الكتابة فى المجلة لاحساسه المرير بأنه كان يتوهم وجوده ، وأنه يطلب إجازة قصيرة لمروره فى مرحلة اكتئاب عميق.

عندها طوفت فى ذاكرتي متذكراً مجمل ماقرأته من المقال / الدراسة التي تنشرها « اليسار» لأدرك للوهلة الأولى أن اكتئابه العميق هو اكتئاب ناتج عن إدراكه ومعرفته لعمق الأزمة التي تمر بها السينما المصرية ومآلت إليه فى الوقت الراهن ، وذلك على الرغم من توفر مشروع مكتمل القسمات للنهوض بحركة السينما وأزمة السينما ومستقبل السينما ، ولم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي آخر مقال له فى « اليسار» تحت عنوان « **الفلسفة الغائبة فى أزمة السينما المصرية ، لماذا؟ ولمن؟ .. وكيف تصنع الأفلام؟** » ، فأزمة السينما - كما يرى - ليست أزمة رؤوس الأموال ، وإنما هي أزمة فلسفة بالمعنى الأشمل للكلمة: فلسفة اقتصادية واجتماعية وسياسية ، وبالتالي فيجب أن تتحول صناعة السينما إلى « مؤسسة راسخة».

وفي سبيل تحقيق ذلك دأب فى كل مقال يكتبه فى تقريب صورة هذا المشروع النهضوي لحركة السينما فى مصر ، فصناعة السينما تقوم على حلقات ثلاث:

١- استوديوهات للانتاج

٢- تأسيس شركات للتوزيع

٣- إقامة آلاف دور العرض.

فى هذه النقاط الثلاث الواضحة حدد أحمد يوسف مشروعه النهضوي ، معلنا أن أزمة السينما فى حقيقتها هي: أزمة انتاج - أزمة توزيع - أزمة دور عرض ، وكان يرى أن « البداية هي التشجيع الايجابي على إقامة الآلاف من دور العرض الصغيرة والمتوسطة الحال فى كل أنحاء مصر ، ولعل تشريعاً يقضي بتخفيض أو إلغاء الرسوم الباهظة عن كاهل أصحاب الأرض الفضاء فى حالة استغلالها لبناء دور عرض سينمائية سوف يؤدي إلى نتيجة إيجابية ».

فمن واقع قراءتي لمعظم مقالات الأستاذ **أحمد يوسف** السينمائية النقدية أرى أن فى مجملها ثمة مشروع يتستر وراء التحليل الفني والجمالي للعمل السينمائي ، والقراءة الفاحصة المتأنية ، يمكن أن تلتقط خيوط هذا المشروع وتحاول أن تنسج منه نسيجاً يخرج صناعة السينما من أزمتها ، كما أنها تضع الحلول بشكل واضح وجلي لمن يريد أن يساهم فى تجاوز الأزمة.

هذا فضلاً عن أن مقالاته النقدية السينمائية هي **مقالات تشريحية لبنية المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وقراءة سوسيولوجية للبنية التحتية والبنية الفوقية لشرح وتفسير العلاقة القائمة فى هذه البنية بين الفئات الاجتماعية ، والفئة الاجتماعية التي يتوجه أو يصدر عنها العمل الفني .**

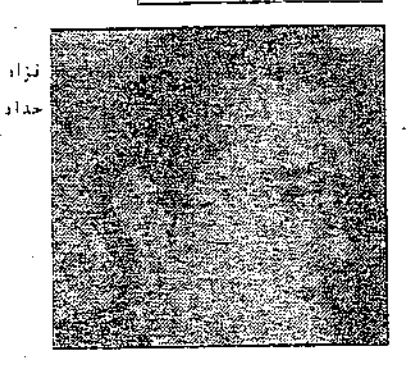
إن أحمد يوسف هو قيمة نقدية ، وفكرية ، وطاقة خلاقة فى تفعيل الدور الخامل " للمؤسسة الراسخة"

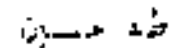
وفى النهاية آمل أن يستجيب الناقد الأستاذ/ أحمد يوسف لطلب قرائه ويعود لمواصلة الكتابة النقدية السينمائية ، مع احتضان مشروع النهوض بالحركة السينمائية فى مصر للخروج من هذه الأزمة ، والتخطيط للمستقبل السينمائي المأمول.

عباس يوسف الحداد
كلية التربية الأساسية - قسم اللغة العربية
الكويت

اعترافات ناقد مكتئب

هل هناك مكان للأحلام.. في زمن الكوابيس؟


فؤاد حداد



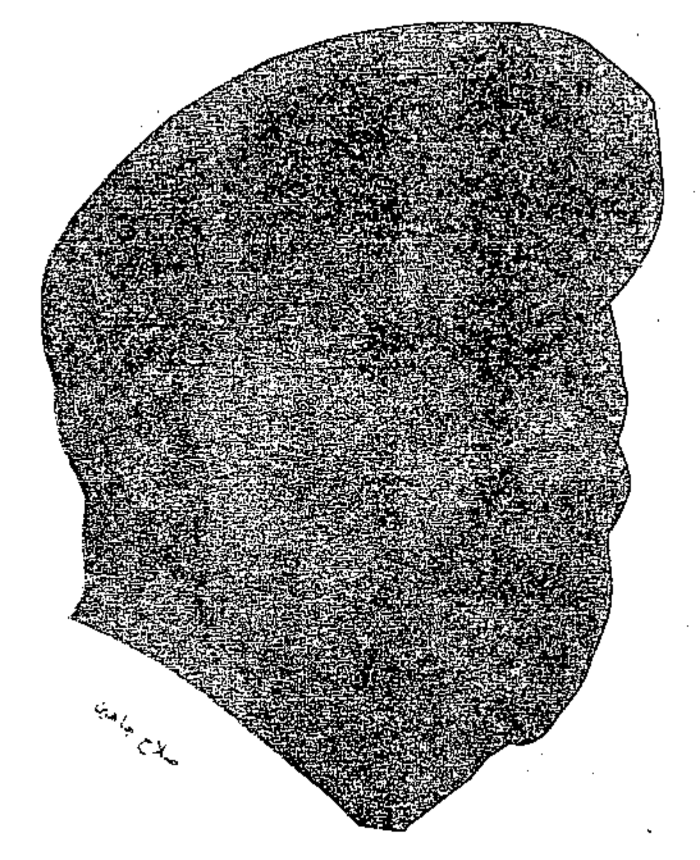


عشت زمناً طويلاً وأنا أحلم بأن ألتقي عن قرب بالشاعرين الكبيرين فؤاد حداد وصلاح جاهين، وحال دون تحقيق هذا الحلم مزيج مريض من الخجل والكبرياء (ما يزال يمنعني حتى اليوم من الاقتراب من مبدعين أتمنى أحياناً لقاءهم)، حتى رحل الشاعران عن عالمنا دون أن أنعم بدفء العلاقة الحميمة القريبة، ومع ذلك فقد كنت أشعر دائماً بأن علاقتي بهما قد تتجاوز في عمقها وصدقها علاقتهما ببعض القريبين منهما، لأنهما تركا في وجداني وعقلي أثراً لا يمحى أبداً، وقاما -دون أن يعلما بوجودي- بتشكيل جزء مهم من رؤيتي للحياة والفن. ومن تلك العلاقة الوثيقة التي أقمتها معهما على الورق، أدركت قيمة «الكلمة»، ذلك الاختراع السحري الذي خلقه الانسان حتى يصبح قادراً على أن ينقل خبراته إلى الآخرين، الذين يعرفهم أو لا يعرفهم، وتعلمت أن للكاتب المؤمن حقا بما يكتب «رسالة» عليه أن يؤديها، حتى لو تملكه الشعور اليائس أحياناً بأن كلماته تذهب مع الريح سدى.

أحمد يوسف

عشرات من الكتاب والفنانين والمبدعين، من كل البلدان والعصور، تركوا بعض آثارهم العميقة على روحي. واستطاعت كلماتهم ورسالتهم الفنية- أيا كان الوسيط الفني الذي يحملها- أن تنفذ إلى كياني، ومن هذه التأثيرات المختلفة، التي تكاد أن تتناقض أحياناً تناقضاً جدلياً، تشكل وعيي، وترسخ في ذهني مفهوم متكامل عن دور الكاتب تجاه الجيل الذي يعيش فيه بقدر دوره تجاه الأجيال القادمة من بعده، دون أن يعني ذلك أبداً أن يقع المرء في وهم أنه سوف يستطيع أن يطاول قامة هؤلاء العظماء (وإن كان يملك بالتأكيد أن يضيف إليهم لأنه -تاريخياً- يقف على أكتافهم)، لأن الكتابة والإبداع هما بكل ما تعنيه الكلمة رحلة شاقة طويلة، تحتاج إلى قدر غير قليل من الموهبة لا يملك أي منا أن يدعي امتلاكها (فالموهبة هي أكثر العناصر مراوغة في الابداع الفني وهي في الحقيقة قد تملكك)، وإلى قدر هائل من الجهد قد لا تسمح بانجازه الامكانات المحدودة والظروف الحياتية الخانقة. ومع ذلك فان الايمان يبقى بأن يؤدي المرء- قبل أن يمضي عن هذه الحياة- رسالته نحو أهله ووطنه وأبنائه القادمين من بعده.

ثم كانت التجربة الأخيرة التي عانيت فيها للحظة-أعترف أنها لحظة تعاودني كثيراً- من الاكتئاب، خوفا من أن يكون المرء واهماً بأنه يؤدي تلك «الرسالة» التي يزعمها لنفسه، بينما قد تكون الحقيقة أنه لا يختلف كثيرا عن ذلك المدرس العجوز الذي أصابته لوثة في رواية **نجيب محفوظ «زقاق**



المدى»، فمضى يبشر الجميع بأنه «رسول الله بكادر جديد» قد يسخر البعض لجنونه، لكن الشفقة تملكني تجاهه. كما يتملكني الخوف من أن أنتهي إلى مصيره. فهو مثلي متمرد على الواقع الذي يحرمه الحق في الحياة الكريمة، لكنه يخطئ في اختيار الدور و«الرسالة». فلا أملك إلا أن أتساءل: هل **تراني أخطأت مثله دوري ورسالتي؟!**.

إن هذا التساؤل ينبع في جوهره من **شعور عميق بالوحدة والوحشة**. يفتقد المرء فيه الاحساس بالتواصل مع الآخرين ويستولي عليه الشك في أنه يسير في الطريق الصحيح، وأن كلماته وسطوره على الورق تنجح في أن تجد لنفسها صدى لدى القارئ المجهول بالنسبة للكاتب. لكن هذه التجربة المريرة، وردود الفعل الدافئة من أصدقاء لا أعرفهم ولا **تربطني بهم علاقة شخصية إلا علاقة الكلمة المكتوبة على الورق، أعادت لي إيماني القديم بتلك القدرة السحرية الكامنة في الكلمة الصادقة على التواصل**، وخلق حوار جدلي خلاق ومتواصل بين البشر أيا كانت مسافة البعد بينهم. ومرة أخرى فانني أؤكد على أنني لست واهماً بصدد البحث عن جمهور عريض- وإن كان ذلك الوهم حلماً مشروعاً يحتاج إلى امكانات ذاتية قد لا أملكها، وظروف موضوعية لا أتحكم فيها- وإنما يكفيني أن أسمع في ظلام الكهف الذي نعيش فيه إجابة عن سؤالي الحائر: «هل هناك من يسمعني؟» ، فيصلني بدفء وصدق حقيقيين صوت أو صوتان: «نعم ، نحن نسمعك ونفهمك». عندئذ لا يكون الأمر مقتصراً على أن الكاتب يتأكد من وجود من يقرأه، وإنما هو في الأساس شوق إلى أن يتأكد من وجوده نفسه.

كثيرا ما أجد بيتاً من شعر **فؤاد حداد** يتردد في أعماقي المرة بعد الأخرى، وكأنه يجسد ذلك الشوق للبحث عن يقين الوجود: «طالبني خيالي **إلا أن رمتني بنور هادي، ورميت على السلام**». نعم، نسير في وحدة في هذا الظلام الذي يخيم على واقعنا، إلا عندما يلقي علينا رفيق الرحلة بتحية السلام. فتلك الكلمة هي النور الساطع الذي لا يخلو من صفة الهدى بعد الضياع، يرمي بشعاعه على المرء فيتأكد من وجوده، ويجد لنفسه ظلاً وخيالاً. فهو إذن كائن حقيقي من لحم ودم وشخصية حية من ثلاثة أبعاد، وليس هناك أجمل من أن يختم فؤاد حداد قصيدته، وقد تأكد الشاعر من وجوده، بتحية مائلة إلى رفيق الطريق: «**رميت على السلام.. نورت يا ولدي**»، بكل ما تعني كلمة «**النور**» من دلالات في سياق القصيدة وفي التركيب العامي الرقيق الدقيق لعبارات الود الحميم بين بسطاء الناس.

ليس كثيرا على الكاتب أن يطلب بين الحين والآخر أن يتبادل مع قارئه مثل تلك العبارات الحميمة بكل الصدق، فالكاتب عندئذ لا يطلب من القارئ أبداً اقراراً بالتميز، بل هو يشتاق إلى أن يتأكد من أن له وجوداً حقيقياً غير وهمي وغير موهوم. كما أنه ليس كثيراً- ولا غريباً، خاصة في الواقع المرير الذي نعيشه- أن يصاب الكاتب بالاكتئاب والحيرة والشعور أحيانا بفقدان الاتجاه الصحيح، فذلك عندي ليس إلا دليلاً على أن الكاتب يأخذ رسالته على نحو جاد وصادق، **فهناك فرق هائل بين أن تصبح الكتابة مهنة واحترافا، وأن تظل هواية وعشقا**. وليس من النادر أن تقابل بين محترفي الكتابة من يقابلك بالسخرية والرثاء، من كثير من المثقفين الداعين إلى التكيف مع الواقع، وهم في الحقيقة يخفون انتهازيتهم بل تخليهم المتعمد عن دورهم كمثقفين- خلف قناع النزعة العملية والواقعية في التعامل مع الواقع السائد، أيا كانت بشاعته).

لكن ذلك لا يدعونا إلى أن نتوقف عن اعتبار الكتابة هواية وعشقا، بالمعنى الحقيقي للكلمة، عندئذ لن تصبح مهمتك أن تكون محترفاً يكسب عيشه من الكتابة أو حتى الاضطرار أحيانا إلى تسويد الصفحات البيضاء بكلمات سوداء- بحبر الطباعة أو المفاهيم التي تحملها-بل على العكس، فإن تفكر بين الحين والآخر في أن تلجأ إلى الصمت حين تشعر أن الحديث يضيع أدراج الرياح، كما أن العشق الصادق- في الكتابة كما في الحياة- يظل أبداً علاقة متوهجة بالنشوة والألم، وبالفرح الغامر حين تلتقي بالمحبوب، وبالشك العاصف حين يغيب عن عينيك، وبالاكتئاب العميق حين تشعر أن علاقتك به قد أصابتها مسحة غامضة من القلق من احتمال الفتور أو النفور.

قد تكون تلك بعضا من الأسباب الذاتية التي تفسر السبب وراء شبح الاكتئاب الذي يحوم بين الحين والآخر في وجدان الكاتب، لكن هناك أيضا أسباباً موضوعية لا تقل في

اعترافات ناقد مكتئب

خطرها وخطورتها، وهي من الاتساع بحيث تبدأ من مجال النقد السينمائي- وهي النقطة التي يقف الكاتب في محورها- وتنتهي بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي نعيش فيه. وربما يجد المرء نفسه **متهماً بأنه يحمل نزعة تبالغ في تشاؤمها** إذا قال إن المعطيات الحالية في هذا المجال أو ذاك لا تبشر بأي مستقبل يحمل ولو ظلاً من الخير والأمل. لكن هل ينبغي علينا أن ننشغل بالهجوم على أو الدفاع عن هذه النظرة «المتشائمة» -إن جاز أن نسميها كذلك- بينما الهدف الحقيقي هو إلقاء الضوء- بقدر ما تسمح به رؤية الكاتب وقدراته الثقافية والفكرية- على هذا الواقع، سعيا للبحث عن طريق للخروج من الأزمة الخانقة التي تحكم قبضتها علينا وعلى مستقبل أوطاننا وأبنائنا؟

إن المرء يلتفت حوله في مجال النقد السينمائي، فلا يجد -إلا فيما ندر- حالة من التشتت والتمزق (هي بدورها انعكاس لسياق ثقافي وسياسي أكثر شمولا)، **فالأغلب الأعم من الكتابات النقدية- إن صح أن نطلق عليها صفة النقد-ليست إلا آراء متفرقة في الانطباعية (بالمعنى السطحي للكلمة)، يغلب عليها نزعة الاستلطاف أو الكراهية تجاه أصحاب العمل السينمائي**، وهي نزعة تتحكم فيها في أغلب الأحوال مصالح مستترة أو معلنة. وليس غريبا أن تدور في هذا المناخ معارك مفتعلة تتطاير فيها العبارات الجارحة والاتهامات الفادحة، دون أن يسأل أصحاب هذه المعارك أنفسهم لحظة واحدة عن الدور الذي يقومون به تجاه القارئ. وقد يقول لك قارئ أو زميل مخلص- ومعه بعض الحق- أن عليك ألا تلتفت لمثل هذا المناخ الرديء، لكن السياق العام يترك أثره الفادح حتى على الكتابات الجادة، فلا تستغرب إذن أن يتهم فنان سينمائي أنك تهاجمه أو «تشتمه» إذا قمت بواجبك -في حدود رؤيتك وإمكاناتك -في تحليل عمله الفني. وأنت في النهاية لا تنتظر منه أو من أي قارئ أن يشاركك رؤيتك بنوع من التطابق. بل إن ما تنتظره هو نوع من الحوار الجدلي الخلاق، بين رؤيتك ورؤى الآخرين، لكنك سوف تنتظر طويلاً- دون أن يأتي «جودو»-لأن **«المطلوب» في هذا المناخ ليس هو الحوار، وإنما الاشادة والادانة.**

كثيرا ما سأل كاتب هذه السطور نفسه سؤالا ظل يعيده في وعيه عشرات المرات، حول إذا ما كنت أمتلك الصفحات التي أكتب فيها، لكي «أفرغ» فيها رأيي، أم أن تلك الصفحات هي ملك القارئ وحده. ولقد كانت الاجابة الدائمة لدي، والتي حاولت بقدر جهدي أن أكون وفياً لها، أنني لا أملك في هذه الصفحات إلا الوسيلة لكي أجعل القارئ يشاركني تجربتي في مشاهدة الأفلام والاستمتاع بها، وأن أمنحه في كل مرة بعض الأدوات النقدية التي يستطيع بها أن يبلور رؤيته الخاصة للأعمال السينمائية (وربما للحياة أيضا)، دون أن يعني ذلك أبداً أن أقع في وهم ادعاء أي نوع من الحكمة). إنني أمتلك منهجاً ورؤية قد يختلف معي القارئ أو يشاركني فيهما، لكن ما ينبغي أن أسعى إليه من خلال كتاباتي النقدية هو أن يمتلك القارئ بنفسه منهجه ورؤيته المتكاملين. وكثيرا ما «ضبطني» بعض الأصدقاء والزملاء في حالة «تلبس» بالافراط في استخدام ضمير المخاطب في كتاباتي، حتى أن البعض منهم كان يخشى أن يتحول هذا الأسلوب إلى نوع من «كتيبات الارشاد السياحي» التي تكثر فيها عبارات مثل« سوف ترى.. وسوف تشاهد»، لكنني من جانب آخر كنت أسعى- دون أن أشعر أحيانا-إلى خلق حالة من التواصل الدافئ بيني وبين القارئ، تشبه -مع الاحتفاظ بكل الفوارق الجوهرية الهائلة- أسلوب **طه حسين** في بعض كتاباته، و**يحيى حقي** في الكثير منها، حين لا يصبح التوجه إلى القارئ بضمير المخاطب نوعاً من التوجيه والارشاد، وإنما هو الحوار الحقيقي الذي يعني: الاخذ والعطاء.

بل إنني أعترف أن هذا الأسلوب من الكتابة قد جعلني أكثر قدرة على صياغة منهجي ورؤيتي، حتى أنني أعتبر القارئ شريكا فيهما وفي صياغتهما، فعندما فقدت شقيقي الصغير ابراهيم النحاس- وهو المثقف والقارئ الجيد- لأن أضع القارئ دائما نصب عيني، وأن أخاطبه بلغة يفهما، وألا أنتظر منه أن «يشم على ظهر يده»، فيعرف ما يدور في ذهني دون أن أبذل في ذلك جهداً كافيا. وجدت أن هناك فرقاً هائلا بين كتاباتي الأولى والمتأخرة، ليس في الأسلوب فقط، وإنما في وضوح الرؤية، وقدرة الرسالة على النفاذ إلى وجدان القارئ.

وإن كان الشك قد استولى على روحي، وتسلل إلى نفسي الاكتئاب، فذلك ليس لأنني كنت أتخيل قارئا حقيقيا أتواصل معه على الورق، فهذا هو ايماني الذي لن يتزعزع، وزاده عمقاً ردود الفعل الصادقة من أصدقاء، تخلقت علاقتي بهم من خلال السطور وحدها، وإنما لأنني في لحظات كثيرة أشعر بالشك في أن ذلك النوع من الكتابة الذي أمارسه هو الملائم للمرحلة المضطربة التي نحياها، فأكثر المبدعين يطلبون منك -وهذا حقهم- أن تقف إلى جانبهم، وأن تدعم وجودهم، بينما أرى أن هذا الدعم إنما يأتي من أن أكون صادقا معهم. (مرة أخرى أعيد التأكيد على أنني **لا أزعم أبدا أنني أمتلك الرؤية الوحيدة الصائبة، وإنما هو اجتهاد وجهد في حدود إمكانياتي**). لكن هذا الصدق يصبح في كثير من الأحيان مؤلما أو قاسيا عند بعضهم، حتى أنهم قد يسألونك أو يتمنون ألا تتناول أعمالهم، وهم في النهاية يتجاهلون تماما ما تكتبه عنهم. (أعترف للقارئ هنا أنني لا أنتظر أبداً أي نوع من اعتراف المبدعين بصدق رؤيتي، فمن يملك الادعاء بأنه ينطق بالحقيقة؟! لكن الأمر قد يصل- دون أن تكون هناك أية علاقة شخصية مع هؤلاء المبدعين- إلى نوع من التعالي المصطنع على ما تكتب، لأنهم هم الذين يتصورون أنهم يملكون الادعاء بامتلاك الحقيقة المطلقة)، انك في الحقيقة لا تقسو إلا على من تحب، لأنك تريد له الكمال والاكتمال، وإذا كانت قد ظهرت أحيانا مسحة من القسوة -غير المقصودة لذاتها أبداً- تجاه بعض المبدعين، فذلك لأنني أردت أن أعيد إلى ذاكرته بعضا من أحلامهم وأحلامنا القديمة، عن صياغة وصناعة سينما جميلة ومؤثرة، وأن أدعوهم -بكل التواضع الحقيقي- لعدم الاستسلام للواقع السائد، أيا كانت سطوته وقوته. **لأن الدور الحقيقي للمثقف والفنان هو**



يحيى حقي

أن **يظل دائما على «يسار هذا الواقع»** (فلنأخذ هذا المصطلح ان شئت بمعناه السياسي، لكني أقصد معناه الانساني أيضا) **،لا يتوقف أبداً عن أن يحلم بواقع أكثر جمالاً وعدلاً.**

ولقد تردد في الكثير من مقالات كاتب هذه السطور- سؤال حائر حول: «**لماذا توقف المثقفون عن الحلم؟**» ذلك لأني كنت أرى الكثيرين منهم ينخرطون في أن يصبحوا جزءا من هذا الواقع السائد ، بكل اضطرابه وتشوهه . ولأكن صريحا بما تفيد الكتابة لأقول إن البعض منهم قد دفعه إلى ذلك نوع من الانتهازية المريضة ، والمصالح الذاتية اللحظية الخالصة. لكن البعض الآخر وجد نفسه مضطرا إلى ذلك تحت ضغط الظروف الخانقة. لكن المحصلة النهائية لذلك كله هو أن «**الثقافة**» إن جاز أن نسميها كذلك في مثل هذا السياق- **قد أصبحت «بضاعة» براقة ، تباع للنظام السائد وتصبح في خدمة توجهاته تارة وترتدي قناعاً نظرياً متفلسفا تارة أخرى، لتبرر الانسحاب من المعركة وتقبل الواقع الراهن وتزعم العمل من داخل النظام**، بينما يمضي فريق ثالث من المثقفين تحت شعار «**الحداثة**» -بحثا عن التميز الزائف-**في مزيد من الانفصال والقطيعة بين الثقافة والحياة** ، أو بين «النخبة» -التي تتصور نفسها كذلك!- والجماهير ، ليحدثوك عن أن العمل الفني هو رؤية «خاصة» تفسر نفسها بنفسها، وهو قول حق يراد به باطل، إذ أنه في جوهره ليس إلا إحياء لنظرية «الفن للفن» التي كان ينادي **بها رشاد رشدي**(لا أدري إن كان الحداثيون من اليساريين يدركون ذلك حقا؟!) . فاذا كان للعمل الفني قانونه الخاص، فهو في التحليل الأخير ليس إلا أحد أوجه النشاط الانساني، أو وجها من أسطح بلورة واحدة، عليك لكي تلمس حقيقتها أن تعرف كل وجوهها.

وبين هذه الفرق «الثقافية» التي تحكمها في الأغلب علاقة الشللية والمصالح المشتركة أكثر من علاقة الايمان بنهج ورؤية أي بين **الانتهازيين والمنشلين والحداثيين** ،يبدو لك على السطح أن الحياة الثقافية عندنا تعج النشاط والحيوية- إنه «**الضجيج**» **الثقافي الذي يسعى الوزير الفنان إلى ترسيخه**،وهذا هو المصطلح الذي يستخدمه عن قصد ووعي كامل لكي يصف «فلسفة» وزارته ! - **وهذه الحياة الثقافية في حقيقتها ليست إلا لوحة قبيحة شائهة تخلو من** المعنى والمغزى، لأن أغلب المثقفين- ولا أقول جميعهم- قد توقفوا عن الحلم، وبدا أن الفن والثقافة -مثلهما مثل السياسة والاقتصاد..-قد فقدا معناهما الحقيقي. واذا كنا قد تساءلنا: لمن ولماذا وكيف نصنع الأفلام؟ ، فذلك لأن الحقيقة هي أن أية فلسفة متكاملة تغيب عن حياتنا اليوم. فالفلسفة التي تسود في مختلف نشاطات حياتنا ليست إلا قصاصات وشعارات تم تلفيقها من هنا وهناك ، لكي تبرر شيئا واحدا ، هو أن نسير في هذا النفق المظلم الذي يريدون لنا أن نمضي إليه، **فنحن تحت شعار الخصخصة وتطبيق النظام الاقتصادي الحر نترك «السماسرة» يقودون أو يسرقون اقتصادنا ،كما أننا باسم السلام وادراك معطيات الواقع السياسي العالمي الجديد نقبل الذل والهوان حتى أصبحا جزءا من شخصيتنا القومية المعاصرة(!!) ، بدءا من المهانة التي يلقاها «المواطن» في أي قسم للشرطة عندما يذهب بحثا عن أحد حقوقه، وانتهاء بأن نقف مكتوفي الأيدي ونكتفي باستجداء العالم أن يقف في وجه«الشيطان» نتنياهو الذي يسرق منا الأوهام التي صنعناها وصدقناها عن السلام!.**

هل ترانا نذهب بعيدا ونحن نتحدث عن السينما والنقد وهمومهما؟! على العكس ، فان ذلك جوهر القضية. فالفن ليس إلا لحظة إبداع حقيقية يتحقق فيها وجود الانسان في حالة-إن اقتربت من الكمال- هي أقرب إلى النشوة الصوفية، سواء كنت تستمع إلى صوت عذب يؤذن للصلاة أو يترنم بتراتيل العيد أو تلاوة القرآن، أو كنت تنصت إلى إحدى سيمفونيات أو قداسات **موزار أو بيتهوفن** ،أو تشاهد لوحة **لرامبرانت** أو تمثالا **لمختار** ، أو ترى فيلما **لتاقياني أو داود عبد السيد**. وتلك اللحظة الابداعية -التي يشارك فيها الفنان المبدع، والناقد المحلل، والمتلقي المتذوق- تحتاج إلى شروط لتحقيقها، وجهد هائل لبلوغها، وهذه الشروط وهذا الجهد يحتاجان بدورهما إلى سياق كامل ينبغي أن نسعى إلى خلقه خلقاً ،وانتزاعه انتزاعاً، بدلاً من تلك الحالة من الاستسلام للواقع السائد أو الانخراط في «تمثيل» دور فيه ،وهذا السياق لن يتحقق إلا إذا امتلك المثقفون والسياسيون برنامجا حقيقياً، يبدأ بتشخيص الحاضر، ووضع رؤية للمستقبل ،وتحديد الطريق الذي يصل بينهما.

اعترافات ناقد مكتئب

وإذا كان المرء يراوده، أحيانا هاجس «شرير» (!) بأن يتوقف عن الكتابة حول الأفلام، فذلك لأنه **لا يرى للسينما المصرية مستقبلا حقيقيا، في ظل غياب الرؤية المستقبلية لهذه الصناعة وهذا الفن**، بدءا من البنية الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها الصناعة، بينما لا يفكر أصحابها إلا في العمل كمقاولين أو سماسرة يكسبون مكاسب عابرة، وانتهاء بصياغة وجدان ووعي جيل جديد من السينمائيين الذين ما يزالون في مرحلة التكوين، بينما هم في ظل مناخ ثقافي سائد يبقون بعيدين عن ادراك كيف يكون الواحد منهم مثقفاً حقيقياً، وفناناً مبدعاً، وسياسيا صاحب رؤية واعية تجاه المجتمع و«الوطن» الذي يعيش فيه- وإن كنت تريد البحث عن جوهر حقيقي لذلك الاكتئاب الذي قد يصيب البعض منا، فابحث عنه في كلمة «**الوطن**»، ذلك الوطن الحقيقي ذو الجذور العميقة في التاريخ والجغرافيا، والذي تضيع -عمداً- مقوماته المادية والمعنوية يوماً وراء يوم، بينما تنجح بعض «الشراذم»- تلك الكلمة ليست وصفا اخلاقيا، وإنما هي توصيف موضوعي- من جنسيات مختلفة نجحوا بسبب ضعفنا-أيا كانت مرارة الاعتراف بذلك- في أن يصنعوا لأنفسهم «وطناً». وإذا كان الاسرائيليون يساومون **ياسر عرفات** لكي يوافقوا على اقامة مطار في غزة(!!) بأن يساعدهم على العثور على رفات طيار اسرائيلي لقي مصرعه منذ سنوات، فلأن صناع السياسة والقرار عندهم يريدون أن «يزرعوا» في وجدان شراذم الصهاينة الذين يحتلون الوطن الفلسطيني فكرة «الوطن الاسرائيلي» الذي يحسبهم يدافع عنهم حتى بعد أن يتحولوا إلى رماد. بينما نعرف نحن أن هناك مئات وآلاف من الأسرى المصريين لقوا حتفهم في مذابح دامية دون أن نحرك ساكناً. لأنهم يقولون لك أن إثارة مثل هذه الموضوعات ليس من الحصافة أو اللياقة، ثم يطلبون من الناس أن يشعروا بالانتماء للوطن!!.

يقولون لك أحيانا إن السياسة هي فن الممكن، بينما ننسى أن **الثقافة الحقيقية هي فن المستحيل**، أو هي فن الحلم بالمستقبل، فإن **فولتير** لم ينتظر الثورة الفرنسية لكي يحلم بالحرية، بل كان على السياسيين في لحظة تاريخية أن يترجموا أحلام فولتير. **إن علينا أن نحلم، وأن يترجم لنا السياسيون التقدميون «الحقيقيون» هذه الأحلام إلى برامج عمل، وليس إلى شعارات أو تبريرات أو تنظيرات**، برامج تضع في حساباتها الانسان البسيط الذي بدونه لن يكون هناك للوطن وجود، وأن نفكر بعمق في تلك الفجوة المظلمة المرعبة التي تسقط فيها الطبقة المتوسطة الصغيرة المصرية يوماً بعد يوم، وهي تتسع في رقعتها وتتآكل وتضعف في الوقت ذاته في وجودها وكيانها وكرامتها، برامج لا نكتفي بالحديث عن خطر «التطبيع» وحده، على قدر أهمية هذا الحديث، فالأخطر والأهم هو أن تقوم مرة أخرى لهذا الوطن قائمة، بأن يشعر المواطن بالمواطنة الحقيقية، بكل ما تعني من توافر لقمة العيش والأمن وعدم الخوف من المستقبل وضمان حياة طيبة لأبنائنا من بعدنا، عندئذ لن تكون القضية مجرد تطبيع، وإنما الادراك واليقين بأن **الكيان الصهيوني ليس وطناً ولن يكون، لأنه يقوم على كذبة نكررها للأسف الشديد دون وعي، حين نكرر مع الاسرائيليين مصطلح «اليهود والعرب»**، فتصبح اليهودية جنسية وقومية بينما تجد من بين «نجوم الثقافة» عندنا من يشكك في سخرية جامحة في.. القومية العربية!!.

قد يصاب المرء بالاكتئاب، لكن ذلك قد يكون أحيانا علامة من علامات الحياة، ورفض متمرد للاستسلام والامتثال، وأنك أحياناً قد تلعن من تحب، تعبيراً عن عشقك المجنون به، تماماً كما فعل **صلاح جاهين** في قصيدته الطويلة أو ملحمته التي لم يمهله الزمن لاكمالها «**على اسم مصر**» حين يقول: «**أنا مصر عندي أحب وأجمل الأشياء.**

باحبها وهي مالكة الأرض شرق وغرب.

وباحبها وهي مرمية جريحة حرب.

باحبها بعنف وبرقة وعلى استحياء.

وأكرهها وألعن أبوها بعشق زى الداء.

وأسيبها وأطفش في درب وتبقى هي في درب.

وتلتفت. **تلاقيني جنبها في** الكرب.

والنبض ينفض عروقي بألف نغمة نغمة وضرب.

على اسم مصر».

والسينما المصرية عندي ليست إلا جزءا من هذا الوطن، الذي أشعر أن معظم المثقفين قد تخلوا عن دورهم تجاهه، تحت ضغط ظروف قاهرة، وربما كان اكتئابي هو نوع من إعلان الاحتجاج على ذلك، والدعوة إلى بذل الجهد الحقيقي من أجل قضيته وقضايا ابنائه، وهو جهد لن يتحقق بالنوايا والشعارات أو الانخراط في معارك جانبية منتعلة، إن الأمر يشبه عندي الدعوة إلى ذلك الجهد الذي افتقده في كل عمل فني جاد، فلحظة التوهج الفني لا تأتي أبداً من موهبة عبقرية مزعومة تمارس الفن بنوع من الكهنوت الذي يتشح برداء الغموض، ولا يتولد من نجومية زائفة تتصور أنها بلغت الكمال، ولا ينتمي إلى نوع من البهلوانيات المثيرة للدهشة والاعجاب اللحظيين الفارغين. وإنما هي لحظة تأتي نتيجة تماس بين الانسان والعالم لا يتحقق إلا عبر رحلة طويلة من التأمل وترجمة هذا التأمل إلى فعل وعبر مزيج من معرفة القانون الفني والشعور الحميم بالواقع الحي.

إن الفنان الذي يرى تمثاله كامناً في قطعة الحجر، عليه، أن يقضي الليالي الطويلة لينزع عن هذا الحجر كل ما زاد عن تمثاله. وعلينا أن نرى الوطن الجميل العادل في رحم المستقبل، وأن نعمل على تحقيقه. وليس هناك وسيلة للخروج من الاكتئاب إلا العمل على أن نحيا حقاً تلك اللحظة الفنية والسياسية المتوهجة.

وحتى تأتي لحظة العمل ينبغي علينا ألا نتوقف عن الحلم، حتى لو كنا في زمن الكوابيس.



المثقفون..

وهجائية المستقبل

د. أحمد محمد صالح

اذا سافرت أو تصفحت المطبوعات العالمية لاتجد مجتمعا فى الدنيا يستعد لدخول القرن الحادى والعشرين بالكلام إلا فى مصر، وما يماثلها من دول المنطقة. وأصبح لدينا هوس وهيستيريا فى استخدام التعبيرات المرتبطة بالمستقبل. فعندما نستيقظ صباح يوم ١-١-عام ٢٠٠٠ وننظر حولنا سنجد أحوالنا أسوأ مما هى عليه الآن. فكل جهة فى مصر فتحت حوارا عن المستقبل المنتظر فى القرن الحادى والعشرين، ويتحدثون عن القرن القادم بعقلية عصر الزراعة فيجلسون على المصاطب ويفتحون حوارات هنا وهناك والنتيجة صفر كبير، لأنهم لم يسألوا انفسهم ماذا استعد كل واحد فيهم للقرن القادم. فمنذ أن وعيت وأنا أسمع وأقرأ حوارات عن المستقبل، والنتيجة نعيشها جميعا، **فقد خرجت اليابان والمانيا من الحرب العالمية الثانية وقد اصابهما التدمير والافلاس، بينما خرجت مصر وهى تدين بريطانيا العظمى برقم يدور حول ٥٠٠ مليون جنيه استرليني**. فماذا فعلت تلك الدول لتصل إلى ما وصلت إليه الان. وماذا فعلنا نحن غير الكلام والمزيد من الكلام وسيأتى علينا القرن القادم بعد أقل من ثلاث سنوات ولن يعني بالتأكيد نفس المعنى الذى يعنيه فى المجتمعات المتقدمة. وأقصى ما سنفعله أن نؤلف الأغانى عن «توشكى» و«المصريين أهمه» و«واحنا اخترناه» والمستقبل المشرق والرخاء الزائف، لكى تذاع فى ليالى التلفزيون ويحضرها الحكام. ولن نفعل شيئا أكثر من ذلك لأننا ببساطة شعبا وحكاما غير مستعدين لدفع تكلفة التغيير والتقدم. فأبسط شئ استعداداً للمستقبل أن يتحرك الجميع ليتعلموا هجائية المستقبل.

ولنعطى مثلا كيف نتعامل فى عصر المعلومات بالعقلية الريفية لعصر الزراعة الذى يرى كل شئ مرتبطاً فقط بكبير العائلة.

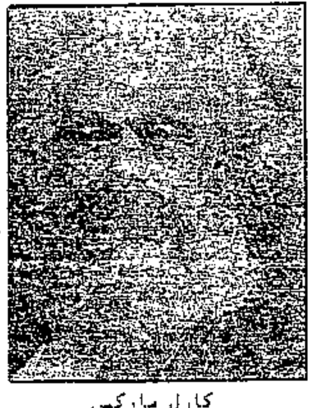
ففى الشهور الماضية ركزت وسائل الاعلام المصرية على حضور مصر منتدى **دافوس** وتجاهلت نفاقا وجهلا وتعتيما نوعية وطبيعة الحضور فى المنتدى الاقتصادى العالمى WFFفى بلدة دافوس السويسرية هذا العام، واهتمت فقط بحضور الرئيس فى المؤتمر والشهادات التى توزع على قادة المستقبل من شباب الحضور بدون حتى أن تعلن المبررات الموضوعية لذلك الاختيار. وعلى الجانب الاخر كان العالم كله يلحظ تميز منتدى دافوس هذا العام بحضور مفرط لتكنولوجيا المعلومات. وكان شعار المؤتمر هذا العام هو بناء **العالم المتشابك**Buidng the network Society.
وحضر العديد من رجالات صناعة المعلومات مثل **بيل جيتس** رئيس شركة **مايكروسوفت**، **وراندى جروف** رئيس **شركة انتل**، **ولويس بلات** رئيس شركة **هيوليت -باكرد** وغيرهم من المتحكمين فى صناعة الكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، ولم تختف نجوميتهم بين

زعماء العالم المشاركين، بل فاق نصيب بعضهم من الاهتمام والأضواء قادة الدول ورؤساء الحكومات بعيدا عن شبابات قادة المستقبل. والعجيب ان الغالبية العظمى من قادة العالم السياسيين لا يجيدون التعامل مع الكمبيوتر حتى قيادات الدول الصناعية المتقدمة. بل إن «بيل جيتس» ابدى دهشته من عدم وجود عناوين للبريد الالكتروني على البطاقات الشخصية لمعظم الزعماء السياسيين الحضور في دافوس. وهناك أعلن **نتنياهو** تفاخره بالمستوى الرفيع لتكنولوجيا المعلومات الاسرائيلية في وادي السيليكون الجديد بالشرق الأوسط. ولا أدري ما الذي نفاخر به العرب هناك؟! بل تخلف عن الحضور المتأسلمون في افغانستان والجزائر لانشغالهم بالذبح والقتل. ولكي نشعر بمدى وسافة تخلفنا نذكركم أنه في مطلع العام القادم سيمكن طلاب المدارس أن يعيشوا ويتحركوا داخل تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة تقنيات الواقع الافتراضي ويعرفوا كيف حدثت وقائع التاريخ ولماذا؟!

وفي أواخر عام ١٩٩٦ نشرت صحيفة **الاندبندنت** البريطانية صورة لكارل ماركس مع الكمبيوتر، **وهي تذكر القراء بنظرية ماركس في خلق مجتمع بدون طبقية سيتحقق عندما يحدث تغيير اقتصادي يدعمه تقدم تكنولوجي**، وأن هذه النظرية عادت للظهور هذه الأيام في أوروبا وأمريكا الشمالية تحت تسميات مختلفة نتيجة التغيرات السريعة التي احدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها مثل الكمبيوتر والأنترنت. فأحدث ذلك تغييرات هائلة في الاقتصاد، وأصبحت **المعرفة هي القوة والسلطة الحقيقية**، وظهرت طبقة جديدة من الذين يعرفون . وأصبح التعليم هو الملكية التي يعاد توزيعها بالتساوي لتحقيق المساواة في المجتمع ليصبح كل فرد حسب معرفته وليس حسب حاجاته أو عمله. **فالتعليم في مجتمع المعلومات هو الملكية التي يعاد توزيعها بالتساوى كما كانت الملكية المادية في عهد ماركس**، لكن المساواة في التعليم والثقافة أكثر عدلا. لأن تعليم الجاهل لن ينقص نصيب الاخرين. فالتعليم لا يمكن أن نأخذه من شخص لاعادة توزيعه على الآخرين.

والثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة في دول المركز . والتي يتم الآن تصدير براقي تطبيقاتها ومهاراتها إلى دول الاطراف جعلت الحلول التقليدية لمشاكل المجتمع مستحيلة، فهي باختصار ثورة ثقافية . أنتجت **ما يسمى بمجتمع المعلومات ، الذي يتيح مناخاً أفضل للديمقراطية ، ويزيد مساحة حرية التعبير بتوفير حرية المعلومات كحق أساسي لا ينفصل عن حقوق الانسان، وهو ضروري للتمتع بالحقوق الأخرى وحمايتها، وبدون حرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات يتعذر على الانسان المشاركة في التفاعلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية** . وهذه الحرية لها شروط. أهمها أن تتوافر لدى أفراد المجتمع خاصة المثقفين منهم مهارات ممارستها أي تتوفر لديهم هجائية الكمبيوتر لممارسة حرية الحصول على المعلومات، وبغير تلك الهجائية لن يشعر أحد بحرية المعلومات .**فلا معنى لحرية المعلومات بين مثقفين أميين في الهجائية الإليكترونية.**

والنخب المثقفة في أي مجتمع من مفكرين ومبدعين وفنانين غالبا ما يرفضون معطيات الواقع ويرغبون في تغييره . فهم عادة في موقف «اليسار» حيث السلوكيات الواعية بالفجوة بين الموقف الحالي والموقف المرغوب والانشغال الدائم بقراءة المستقبل ومتغيراته. وعلى ذلك **لن يكون هناك «يسار» بدون اتقان هجائية المستقبل**. واتقان هجائية المستقبل ليست تلك الضجة التي نسمعها ونقرؤها في وسائل الاعلام المصرية عن ثورة المعلومات وعلوم الغد والمستقبل. وليست التدريب على استخدام الكمبيوتر. هجائية المستقبل أو هجائية الكمبيوتر أو الهجائية الاليكترونية نقصد بها هنا طريقة التفكير المعتمدة على مهارات وتطبيقات ثورة المعلومات التي قامت بدورها على الثورة العلمية والتكنولوجية في الفيزياء والرياضيات والكيمياء والهندسة والوراثة وبقية قائمة العلوم الأساسية عند المركز. **فامتلاك اجهزة**



كارل ماركس

لن يكون هناك يسار.. بدون إتقان هجائية المستقبل

المجتمع اللاطبقي يتحقق

المعرفة هى القوة والسلطة الحقيقية

الكمبيوتر أو الدخول فى عضوية الأنترنت أو شراء الأقمار الصناعية لا يعنى أننا دخلنا عصر المعلومات الذى يشترط منظومة فكرية لها القدرة على ابداع أو اكتساب وتوظيف واستثمار المعلومات فى حل مشاكل المجتمع، وبداية تلك المنظومة الفكرية اتقان مهارات المعلوماتية وهى التعامل مع الكمبيوتر بمتغيراته.

واذا كانت أهم منجزات عصر الصناعة هى الماكينات التى تصنع الالات والأدوات التى يحتاجها الانسان، فان فى عصر المعلومات أصبحت برامج **الكمبيوتر هى ماكينات عصر الصناعة،** فهى تعالج وتعامل جميع المعلومات لتصنع ادوات وآلات معالجة المعلومات التى تقوم عليها هجانية المستقبل وهى طريقة تفكير تعتمد على التحليل والتصميم والنمذجة، تحليل الموقف بمتغيراته، والتنظيم والتصميم البنائى لحلول المشاكل التى ظهرت من التحليل، ثم يأتى دور النمذجة فى بناء نموذج عام كأداة لحل المشكلة بمتغيراتها المختلفة، بحيث يمكن للافراد فى أى مكان استعمال هذه الأداة لحل مشاكل الموقف. وكل مرحلة من المراحل السابقة تعتمد تماما على توظيف امكانيات تكنولوجيات الكمبيوتر.

والثورة العلمية والتكنولوجية وما انتجته من ثورة المعلومات سوف تعيد تشكيل الحضارة الانسانية برمتها وفق انماط جديدة لم تألفها البشرية من قبل، لقد بدأت تظهر ثقافات جديدة وتقنيات جديدة لانتاج الثقافة، وأصبح هناك ثقافة تقليدية وهى السائدة فى عصر ما قبل الكمبيوتر واستمرت بعده بمنتجاتها الثقافية المعروفة مثل المسرح والقصة والسينما والكتاب والصحف والمجلات الخ. وبدأت الان تسيطر **الثقافة الاليكترونية** وهى جاءت من صلب تقنيات المعلومات وورثت ملامحها وانتجت منتجات ثقافية جديدة مثل الصحف الاليكترونية حوالى ١٥٠٠ صحيفة، ٣٠٠٠ نشرة اليكترونية و٥٠ ألف كتاب اليكترونى فى العام الواحد كلها تدور جميعها حول العالم، هذا غير القصص الاليكترونية والالعاب وآلاف الصفحات الثقافية خلال الشبكات العالمية والواقعية الافتراضية، وكلتا الثقافتين تستخدمان التقنيات الحديثة كأدوات انتاج، لكن الاختلاف فى الشكل النهائى للمنتج شكل الوسيط الحامل. وتنتشر المنتجات الثقافية الجديدة عبر العالم كله ولكنها تتجمد عند عبور الحدود المصرية والمنطقة العربية حيث تسود مفاهيم ومنظومة ثقافية تمجد الماضى، فالحكومات فى موقف حدى بين الرغبة فى نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بين مواطنيها وما يعنى ذلك من مؤثرات ثقافية جديدة بعضها غير مرغوب فيه وبين اختيار العزلة عن المجتمع العالمى. ورغم أن الكثير من القضايا التى تطرحها المنتجات الثقافية الاليكترونية من قضايا اجتماعية وثقافية ليست جديدة على النشر والاعلام، لكن مزايا انخفاض تكاليف النشر وفورية واتساع نطاق النشر، مع ملازمة الطبيعة التفاعلية تعيد طرح هذه القضايا بشكل أكثر حدة.

وتواجه الثقافة الاليكترونية فى مصر مشكلات عديدة أهمها **تدنى المستوى الثقافى والمعلوماتى حتى للصفوة، والأمية الهجانية للتعامل مع الكمبيوتر وانتشار الخوف التكنولوجى، وضعف اللغة الانجليزية وهى اللغة المعلوماتية السائدة الآن، وضعف حركة الترجمة العربية.**

ويعانى غالبية مثقفينا من أعراض رهبة التكنولوجيا أو التكنوفوبيا، يذكرنا هذا بموقف **عبد العزيز البشرى** الكاريكاتيرى من الراديو فى الثلاثينات من هذا القرن. فكم من مثقفينا يستخدم الكمبيوتر وامكانياته الضخمة فى كتابه أعماله؟ وكم منهم يستخدم الأنترنت فى الحصول على المعلومات ونشرها؟ وكم من فنانينا التشكيليين تعمق ودرس الامكانات الابداعية الضخمة والملهمة لرسومات الكمبيوتر والواقع الأفتراضى؟ وكم من موسيقينا خاض تجربة التاليف الموسيقى باستخدام الكمبيوتر؟ بل كم من اساتذة الجامعات يستخدمون الكمبيوتر والأنترنت فى أبحاثهم؟! أنهم قليلون جدا.

وينتشر فى مصر الكثير من الخرافات والهواجس حول الكمبيوتر خاصة بين المثقفين، يمكن تصحيحها بسرعة فى تلك العجالة ونبين أن الكمبيوتر ليس جهازا معقدا أو يتطلب مهارات عالية، بل يمكن لكل الناس استعماله. والاخطاء التى تحدث من البشر فى استخدامهم للكمبيوتر لن تدمر العالم أو تعتبر كارثة بل يمكن اصلاحها فورا. والكمبيوتر لا يتعامل مع الارقام فقط بل يتعامل مع كل أشكال البيانات الارقام والحروف والصور والاصوات والحركة والافكار.. الخ. فالكمبيوتر اليوم يستطيع أن يوجه ويتعامل ويتخاطب مع كافة المشاكل بأنواعها فهو جهاز كل الأجهزة. ومن أكثر الخرافات انتشارا عن الكمبيوتر ان استعماله يتطلب معرفة اصول البرمجة، وهنا نذكر ان قيادة السيارة لا تتطلب منك أن تكون مهندسا ميكانيكيا، وبالتالى لا يحتاج الأمر أن تكون مهندسا فى الكمبيوتر لكى تستعمله. فالرهبة التكنولوجية من الكمبيوتر نشأت فى وقت مبكر حينما كان مستعمل الكمبيوتر هم فقط العلماء والباحثون فى علوم الرياضيات، فخوف الناس من الكمبيوتر نابع أو ناشئ من كمبيوتر الأمس، ولكن كمبيوتر اليوم أصبح يعمل باللمس أو بالصوت.

والمثقفون فى مصر يتعاملون مع تكنولوجيات الكمبيوتر كنوع من المظهرية والوجاهة الاجتماعية والعلمية فالتظاهر بالمعلوماتية لن يجعلنا نصل إلى مستوى إسرائيل فهى ثانى دولة بعد أمريكا فى صنع وتطوير الكمبيوتر وتكنولوجيات المعلومات. واذ عرفنا اننا لا نستعمل من امكانيات الكمبيوتر الا ١٠٪ فقط، وان ٧٠٪ من أجهزة الكمبيوتر فى الجامعات، وغالبية المعامل الجديدة للأنترنت فى المدارس لا تعمل بسبب سوء الادارة والأهمال وغيبة الوعى والجهل. فالحديث عن الكمبيوتر فى مصر دعاية بلا عمل حقيقى، لأن تعليم الكمبيوتر يجب أن يبدأ من الطفولة وليس من الجامعة.

وعلى ذلك فان المثقف الذى يعانى من أمية هجانية المستقبل ويجلس بعيدا عنها منظرا لها باستخدام الريموت كنترول لا يصلح الان لوضع تصور للمستقبل.

والان الا يستفز استرخاءنا أن نعرف أن ثانى وادى سيليكون فى العالم موجود فى إسرائيل. هل نكتفى بالفرجة فاتحين الافواه ونحن نتابع النمو العنكبوتى لشبكة الأنترنت. ان **العلم المستقر هو الجهل المستقر وكل ما لا يتقدم، يتأخر،** هذا هو قانون الحضارة، فلكل عصر أدواته التى تلبى احتياجاته وقانون الحضارة لا تصلح معه الشطارة والفهلوة.

فليس أمامنا غير تعلم مهارات اللغة الكونية الجديدة التى حتمها العالم اليوم، وتوظيف مهارات ثورة المعلومات فى مواجهة مشاكلنا وأهمها هجانية الكمبيوتر لأنه اخطر نتائج الثورة التكنولوجية فى عالم اليوم، وأصبح القاسم المشترك فى جميع النشاطات الانسانية.

لذلك فالتحديات التى يطرحها عصر المعلومات يجب أن تؤدى إلى مراجعة شاملة لتعريف المثقف ومن هو الان، وإلى إعادة النظر فى أهداف التعليم فالمعرفة فى حد ذاتها لم تعد هدفا بل الأهم من تحصيلها هو القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية، واستمرارية الاستفادة منها لاحتياجات تنمية المجتمع وتوظيفها فى حل مشاكله.



الكوكبة والتنمية المستقلة

د. خليل حسن خليل

يستخدم اصطلاح **الكوكبة** ، أو **العولمة** ، كثيرا هذه الأيام ، ويسهم في الترويج له، والدعوة إليه ، كتاب من الغرب والشرق ، في البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء. وقد يكون لفظ الكوكبة ، أو العولمة ، جديدا في الأدب السياسي. ولكن مضمونه قديم. وإن كان قد اخذ معنى خاصا بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء الاتحاد السوفيتي. فالمضمون القديم يعني أي تجمع كلي أو جزئي للبشرية يتفق على أسس أو مبادئ، تهم العالم بأسره . والمثال لذلك ، «**عصبة الأمم**» بعد الحرب العالمية الأولى ، و«**الأمم المتحدة**» بعد الحرب العالمية الثانية. هذه تجمعات فيها عنصر عولمة ، يحاول تجميع الناس على مبادئ السلام ، والعدل الاجتماعي ، والديمقراطية.. وحتى الاتفاقيات الاقليمية ، كالاتحاد الأوروبي وتجمع شمال أمريكا ، وأمريكا الجنوبية ، وشرق وجنوب آسيا. بل والجامعة العربية هي تجمعات تهدف نحو عولمة جانب من مناطق العالم، يمكن أن تتكامل لتشمل العالم كله.

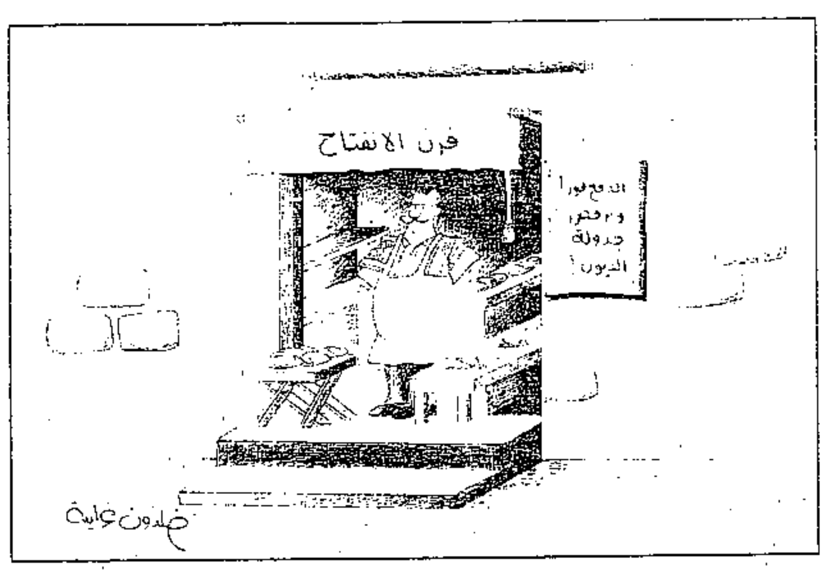
هذه الدعوات للتجمع العالمي أو الاقليمي، يراد بها ، كما تقول مواثيقها، التقريب المفيد بين دول العالم كله أو بعضه. وليست كذلك الدعوة الجديدة للكوكبة . فالناشرون للدعوة الآن، يستندون إلى ثورة المعلومات والاتصالات ليقولوا للناس : إن العالم أصبح قرية صغيرة واحدة. والغريب أنهم يستخدمون تقدمات علمية ، كالمعلومات والاتصالات، لتعني أنها ثورات اجتماعية ، تقرب بين الناس في كل الكوكب الأرضي، فيصبحون أسرة واحدة!

والحق أن هذا خطأ مقصود. فقد امدتنا ثورة المعلومات والاتصالات ، وهي ثورة متعلقة بالعلوم الطبيعية ، والهندسة فحسب، بوسيلة علمية، لكي يعرف الناس ، بسهولة ، وبدقة أكبر معلومات كثيفة عن كوكب الأرض، وعن دنيا الفضاء المحيطة به.

ولما كانت هذه الوسائل العلمية ، في يد الدول الرأسمالية الكبرى، فلسنا نتوقع أن تركز هذه الوسائل نشاطها على التعرف على الفوارق الكبيرة ، التي احدثتها الرأسمالية ، بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، وبين المجموعات الفقيرة والقلة الرأسمالية الغنية، داخل هذه الدول الأخيرة.

على أن الجماهير الكادحة ، وهم الأغلبية في كل الشعوب، ليسوا في حاجة ماسة لثورة الاتصالات والمعلومات ، لتبين لهم الفوارق الشاسعة بين مستوى معيشتهم المتدني، وبين مستوى وثروات الاقلية الموجودة بين ظهرانيهم، والتي تستغل كدحهم، وتحوله إلى ثروة خاصة ، تنعم بها تلك القلة غير المنتجة. فهذا واضح أمام أعينهم دون تقدم في الاتصالات والمعلومات. وعلى ذلك، ليس هناك علاقة بين التقدم العلمي، الذي جاءت به ثورة الاتصالات والمعلومات ، وبين التغير الاجتماعي ، أو الثورة الاجتماعية. فمن الممكن أن تتقدم الاتصالات ، وتكثر المعلومات ، حتى عن الفقر والاستغلال ، ويبقيان كما هما، طالما بقي التقسيم الطبقي، كما هو، وطالما بقيت السلطة في يد الرأسماليين، وسادت فلسفة الكوكبة.

والطرق ، التي تتبع لاشاعة العولمة بمعناها الجديد، أي بمعنى الاكتفاء بثورة المعلومات والاتصالات دون التغير الاجتماعي- الاقتصادي، هذه الطرق متعددة: منها الكتابة المستمرة ، بأن النظام الرأسمالي ، هو النظام الابدي ، الذي لا نظام غيره، والذي ينفع البشرية. ومنها كذلك أن العولمة



مفيدة للدول الفقيرة أو المتخلفة، وبهذا يجب أن تكون التجارة حرة، وينضم الجميع إلى «الجات»، وخلق سوق عالمي «حر»، تتبادل فيه المنتجات بين المتقدمين والمتخلفين بحرية، دون عوائق، أو قيود جمركية. وفي هذا نفع للجميع، كما يقولون.

والواقع أن ما يسمى بالعالم الحر، لا وجود له. فالشركات العابرة للقوميات، وغيرها من المؤسسات الاحتكارية الكبرى، المملوكة للدول الرأسمالية الغنية، تطيح في العالم، وتلغي ما يسمى بالاقتصاد الحر. وبذلك تكون حرية التجارة معناها عدم حماية الصناعة الوطنية الوليدة في البلاد **الفقيرة**، فيقضى عليها، ويظل الاقتصاد الفقير زراعيا تابعا للاقتصاد الغني، ويبقى متخلفا إلى الأبد. ومن المعروف أن الصناعة هي دينامو التقدم، ولا تقدم دون تصنيع.

ويستخدم الناشرون لفكرة العولمة الجديدة، أسلحة للقضاء، على معنويات دول العالم الثالث، وعلى استقلالها فهم يروجون أن الشركات العابرة للقوميات، شركات كبرى، ميزانية الواحدة منها أكبر من ميزانية دول صغيرة عدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. **هذه الشركات الكبرى العابرة للقوميات، كما يقولون، أصبحت عالمية، بتكوينها ورؤوس أموالها وتنظيمها ونشاطها، انتاجا، وتمويلا، وتجارة. فلا مناص للدول الفقيرة في العالم من التعامل معها، واللجوء إليها، حتى تأخذ بيدها. وتفتح لها الطريق إلى الانطلاق الاقتصادي.** ومن هنا جاء تطرح كثير من حكومات العالم الثالث بدعوة هذه الشركات، وغيرها من أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية، إلى دخول مجالات الاستثمار غير المقيد والطليق في بلادها. وقدمت إليها الامتيازات، من حيث الأراضي اللازمة لاستغلالاتها، تقدم لها مجانا، أو بثمن أسمى. كذلك يقدم لها العمال الرخيص، وتعفى من الضرائب جميعا لسنين طويلة، قد تجد: إلى الأبد، وتحول أرباحها كما تشاء إلى الخارج. ولا تخضع كذلك لسيادة الدولة فيما يتعلق بسياسة التأميم والمصادرة.. إلى غير ذلك من الامتيازات.

في مثل هذه الأوضاع **تفرض تلك الشركات سيطرتها على الاقتصاد القومي، وتستنزف فائضه الاقتصادي عن طريق التجارة غير المتكافئة، وتحويل أرباح الاستثمارات، طبقا لاستراتيجيتها، التي تعمق التخلف، في البلد الذي «ينعم» باستثماراتها.** وتقضي على أهم وجه للسيادة الوطنية، وهو الوجه الاقتصادي.

والواقع ان هذه الشركات، هي البديل المعاصر للاستعمار القديم، بل هي أخطر منه على الاستقلال الوطني والاقتصادي فهي تعمل دون جنود ظاهرين يحتلون البلاد، كما كان الحال في الماضي. وهي كذلك تعمل من خلال وكالات محلية كثيرة منها حكومات بعض الدول المتخلفة، ومنها توكيلاتها وشركاتها، ومقاولوها، وتابعوها. ومنها استخدام الرشوة والهدايا والاكراميات وغيرها للسلطات المحلية، وغيرهم من أبناء الصفوة الذين يمنحون وظائف مرموقة في نشاطاتها.. إلى غير ذلك.

ويكون دور القوى الوطنية في بلدان العالم الثالث، أن تواصل النضال الوطني، في صوره جميعا، ضد قوى الكوكبة، أو العولمة، سواء القوى الأصلية التي تفرض الكوكبة بالأمر الواقع، وتوهم بانه لا قدرة لتلك البلدان على تغييرها، أو سواء معاونوهم من العناصر المحلية، الذين تستخدمهم تلك المؤسسات الكبرى، أو التي توظفهم الحكومات المتعاونة معهم، ليقنعوا الناس بالفوائد العميمة للعولمة، وبالتقرب إلى الشركات العابرة للقوميات، التي تستغل الشعوب، وتخرب تنميتها.

ويذيع دعاة العولمة بعض المحبطات في حملتهم ضد الشعوب، حيث يقولون إنه من الناحية العملية لسنا نستطيع أن نقاوم الولايات المتحدة، سياسيا، واقتصاديا، وعسكريا. هذه دعوة انهزامية، لا قيمة لها فشعب فيتنام الصغير الفلاح، هزم الولايات المتحدة أكبر قوة عسكرية ورأسمالية في التاريخ، ولقنها درسا لم تنسه حتى اليوم، ولن تنساه في المستقبل. ولدينا مثل عربي، فقد طرد جنود «عيديد» الزعيم الصومالي جنود الولايات المتحدة من الصومال، بقتال بعضهم، ولم يرجع الامريكيون مرة أخرى إلى الصومال. وهناك المقاومة الباسلة للحصار الاقتصادي الأمريكي على كوبا، مثل شهير في نضال الأبطال ضد القوى الاستعمارية الجديدة.

الشعب العربي، اذن، وشعوب العالم الثالث، يمكنها أن تهزم دعاة العولمة، الذين يحاولون أن يثبطوا همتنا. ويمكنها أن تضع سياستها «التنمية المستقلة»، التي تحفظ ثروتها، وفائضها الاقتصادي من أن يستنزف بواسطة القوى، التي تحاول أن تجعل من الأرض كوكبا، ليس ملكا للبشرية، ولكن لقلة رأسمالية شرسة، دولا كانت أو أفرادا.

هذه التنمية المستقلة، هي موضوع حديثنا التالي.



د. سمير حنا صادق

الصاعقة

صدمة النعجة «دوللى» بعد صدمة «نابليون»

فى أول القرن التاسع عشر عندما واجه مشايخ وعلماء مصر علماء **نابليون**، أصيب الأولون بصاعقة افقدتهم رشدهم، فعادوا إلى كتبهم الصفراء فى محاولة لتفهم ما حدث.

وفى أواخر القرن العشرين عندما واجه مشايخ وعلماء مصر علماء **اسكتلندة والنعجة دوللى** أصيب الأولون بصاعقة افقدتهم رشدهم فعادوا إلى نفس كتبهم الصفراء فى محاولة لتفهم ما حدث.

وبين الحدث الأول والأخير، وتحديدا فى السنوات الأخيرة السابقة، حدثت الأحداث التالية:

* اكتشف أحد علماء واحد من أهم مراكز البحث العلمى فى مصر **اسم الجلالة فى الخلايا الحية**، ونشر بحثه فى مجلة هذا المركز، ووجه اللوم الشديد للعلماء الذين تكالبوا على العلم الغربى وتجاهلوا هذه الظاهرة الهامة.

* تمكن أحد علماء الطبيعة فى إحدى الكليات الجامعية من حساب سرعة الضوء **بالعودة إلى القرآن الكريم**.

* كتب إلى أحد طلبة السنة النهائية فى قسم الرياضة البحتة باحدى كليات العلوم طالبا منى أن أفيده بتواريخ وأمكنة الأوبئة فى السنوات الأخيرة لأنه قد **اكتشف فى الانجيل معادلة رياضية تمكنه من حساب تاريخ يوم القيامة**.

* اكتشف أحد مراكز البحث العلمى **علاجا شافيا من فيروس الكبد سى** يتكون من بعض الأعشاب (مثل الخلنجان وعين العفريت) وقد أكتشف قبله أحد الجراحين علاجا لفيروس الايدز -وما حدش أحسن من حد.

* شرع أحد الأقسام فى إحدى الكليات الجامعية فى تنظيم مؤتمر لدراسة **العلاج بالعفاريت**.

* نشر أحد كبار الرجال المشهود لهم بالحكمة والعلم مقالا فى إحدى كبرى الجرائد القومية يتحدث فيه عن طريقة للتكاثر بأن يدخل الشيطان «إحليله» مع «إحليل» الزوج فى بعض الظروف ونتج عن هذه الطريقة فى التكاثر «**أولاد الأبالسة**».

* أفتى أحد الدعاة فى مصر بأن نقل الأعضاء يحرمه الدين ونتج عن فتواه هذه إيقاف بنوك القرنيات التى كانت تنقل ملايين من قرنيات الموتى إلى العميان، ونتج عن هذا الايقاف حرمان آلاف (**نعم آلاف**) **من العميان من نعمة الشفاء** وترك القرنيات ليأكلها الدود وتتعفن بدلا من منح نعمة البصر لأعمى . ونرجو ألا يمتد مفعول فتواه إلى نقل الدم.

وغيره،

وغيره،

وغيره،

ولكن ما هى قصة دوللى؟.

باختصار شديد وباحترام أشد لما نشره تفصيلا الأصدقاء الاساتذة الدكاترة **أحمد مستجير ومصطفى فهمى وأحمد شوقى** -وما أكثره وما أروعه ومع ذلك لم يلتفت إليه أحد.

باختصار شديد فان القصة كالآتى:

فى عام ١٩٠٢، اكتشف العالم **ساتون** من جامعة كولومبيا أن الأجسام الخيطية الموجودة فى «نواة» الخلية والمسماة **بالكروموسومات** تحمل مجموعات من العوامل الوراثية سميت **بالجينات Genes** (حوالى ٢٠٠٠) تتحكم فى كل الخواص الوراثية للكائن الحى، وأمكن التوصل إلى تشخيص بعض الأمراض بدراسة هذه الكروموسومات.

وفى عام ١٩٥٠ اكتشف العالمان **كريك وواطسن** فى جامعة كمبريدج أن العوامل الوراثية الموجودة فى جينات هذه الكروموسومات توجد على شكل جزئيات سميت اختصارا (D. N. A) Desoxyri-bo Nucleic A cid وعربها الاصدقاء بكلمة «دنا» وصنع العلماء نموذجا من السلك لشكل الدنا الذى يشابه السلم الحلزونى وتتكون درجاته من مركبات قاعدية تكون تتابعها شفرة تتحكم فى كل ما يصنع منه الكائن الحى. وقدرت هذه الدرجات فى كروموسومات الانسان(٤٦ كروموسوم) بحوالى أربعة آلاف مليون «درجة»- ولو أن كل درجة منها كانت تعبر عن حرف من حروف الهجاء لملأت مائة مجلد ضخم.

ونشأت على أساس دراسة هؤلاء العلماء معامل وأقسام دراسية خاصة بما يسمى «**الهندسة الوراثية**» . فقد أمكن التدخل فى هذا الشريط الوراثى، وأمكن تقطيعه

ودراسته قطعة فقطعة، وفى معامل التحاليل الطبية توجد أجهزة تقوم يوميا بعمل ذلك لدراسات عن الأجنة ولتشخيص الأمراض ولاغراض الطب الشرعى، وهناك مشروع علمى عالمى لتحديد الأربعة آلاف مليون درجة الموجودة على الشريط الوراثى.

وتمكنت الهندسة الوراثية من إحداث ثورة فى العلوم البيولوجية تماثل ثورة دارون، وقد وصلت بتطبيقاتها المفيدة لآلاف النتائج المذهلة فى مجالات الزراعة وتربية الحيوان والعلاج، **ويكفى أن نتذكر أن مرضى السكر الآن يتعاطون نوعا من الانسولين يختلف عن الانسولين الذى كانوا يتعاطونه من سنوات قليلة (المحضر من بنكرياس الخنازير)**. والانسولين الحديث تقوم بتصنيعه بكتريا ادمج فى شريطها الوراثى جزء من الشريط الوراثى للانسان، وهو الجزء المسئول عن صناعة الانسولين البشرى، وبذا أصبحت تنتجه بوفرة تكفى لاستهلاك العالم.

وخلال هذه الأبحاث العظيمة والمساهمة المذهلة فى صحة وسعادة البشرية، كانت مراكزنا العلمية مشغولة بما سبق ذكره - باستثناء ثلاث أو أربع مراكز كانت تعوم ضد التيار - وكانت إحدى قياداتنا العلمية تقوم بنضال مجيد لمنع استعمال كلمة «تخليق» فى بعض اوجه العمليات الكيميائية لأن استعمالها كفر والعياذ بالله.

ثم وقعت الصاعقة:

تتكاثر الكائنات الحية البسيطة بعملية يطلق عليها اسم« **التكاثر الخضرى**» بأن تنقسم نواة الخلية بكروموسوماتها إلى نواتين تتكون حول كل منهما خلية، وبذا يتم تكاثر الكائن الحى. ولكن الكائنات الأرقى تتكاثر بطريقة أبدع: اذ تنقسم هذه الكائنات إلى ذكور واناث لكل منها خلايا جنسية تحتوى على نصف عدد الكروموسومات الموجودة فى الخلايا الجسدية . وباندماج كروموسومات الخلية الجنسية للذكر مع كروموسومات الخلية الجنسية للانثى ينتج جنين يحتوى على العدد الكامل من الكروموسومات. وتتميز هذه الطريقة بأن هذا الاندماج ينتج عنه ما لا نهاية له من التركيبات الوراثية ، مما يسمح ، أما بالانتخاب الطبيعى أو بالانتخاب الصناعى، بانتاج أنواع أفضل وهى عملية يستعملها المزارعون فى ميادين الزراعة وتربية الحيوان.

وبفضل تفهم تفاصيل هذه العملية أمكن إجراء عمليات **التلقيح الصناعى** بل وأمكن حديثا بابحاث العالم **ستبتو** فى انجلترا إجراء عمليات ما يطلق عليه اسم «**اطفال الانابيب**» ولكن عيب هذه الطرق اننا لا نضمن تماما كيف سيكون الجنين: فالجنين سيجمع بين نصف غير محدد من الخواص الوراثية للأب مع نصف غير محدد من الخواص الوراثية للأم. وهناك حاجة (كما سنوضح فيما بعد) لتكوين جنين مطابق تماما للأب أو الأم. وتمكن العلماء بفضل عملية اطلق عليها اسم «**الاستنساخ**» (ولو أن الصديق الدكتور أحمد مستجير يفضل كلمة كلونة **cloning** كما تستعمل كلمة تلفزة .. وتلفنة.. لاسباب اعتقد أنها صحيحة) .

ويتم الاستنساخ فى مجالات عديدة باستعمال نواة كاملة تحتوى على كافة العوامل الوراثية فى تكوين جنين جديد أى إحداث التكاثر بالطريقة الخضرية. وقد تم استعمال هذه الطريقة فى مجالات عديدة لصناعة «اجزاء» من الكائنات الحية أو النباتات.

ويواجه تطبيق هذه العملية على حيوان كامل عقبات عديدة كان لابد من اجتيازها وبالفعل تم من حوالى عشرين عاما استنساخ ضفدع. فطردت النواة الموجودة فى بويضة الأنثى بما تحويه من مادة وراثية وحقنت نواة من خلية كاملة الكروموسومات داخل البويضة . وانتجت هذه العملية أحد مراحل نمو الضفدع.

لكن التطبيق على الحيوانات الراقية واجه صعوبات جمة. فالخلايا الجسمانية كاملة الكروموسومات يتعطل جزء كبير من شريطها الوراثى لكى تتخصص الخلية فى انتاج النسيج الذى اخذت منه. فخلية الكبد مثلا لن تنتج خلايا عصبية.

والعوامل الوراثية التى يحتاج إليها الجنين للنمو لا توجد فقط فى النواة، بل يوجد بعضها فى خارج النواة فى **سيتوبلازم** الخلية باجسام صغيرة (هى فى الحقيقة تماثل البكتريا) وتسمى **ميتوكوندريا** (وهى الاجسام التى اكتشف فيها أحد علمائنا اسم الجلالة ، كما ذكرنا من قبل).

والنواة لابد قبل أن تنقل إلى البويضة (المفرغة من نواتها) أن تكون فى مرحلة نمو معين.

كل هذه العقبات وغيرها تمكن العالم الاسكتلندى **ويلموت** وزملاؤه من حلها . فقد امكنهم أخذ خلية من ضرع نعجة وافراغ بويضة من نواتها ثم حقن نواة خلية الضرع داخل البويضة ووضعها فى رحم نعجة لتنمو إلى جنين كامل. وبذا تمت أول عملية استنساخ لحيوان ثديى.

لماذا ؟ وما الفائدة؟.

لآلاف الاسباب . أهمها أنه أمكن فيما مضى، لنفس المركز الذى تمت فيه هذه العملية انتاج ماعز يفرز من اللبن كميات كبيرة من أجسام مضادة تعالج بعض أمراض الأطفال ولكن «انتاج» افراد هذا الماعز كان يتم بصعوبة. وبامكان عمل استنساخ له يمكن عمل قطيع باكمله يتولى هذه العملية.

وماذا عن استنساخ الانسان؟.

لو أن الدافع لعلمائنا الافاضل فى اصدار الفتاوى كان فعلا الانشغال باخلاقيات هذه العملية لصفقنا اعجابا لهم. ولكن، ألم يكن الاجدر بهم أن يحلوا لنا أولا مشاكلنا مع نقل القرنية والكبد والكلى وهى مشاكل حقيقية خطيرة لابد لنا أن نحلها أولا قبل أن نفتى فى مشاكل الاستنساخ؟.

ونحن نشك فى دوافعهم لاصدار الفتاوى فيما لا يفهمون ، ونخشى أن يكون الغرض منه هو السخرية بالعلم وبث روح الكراهية له، وهو اتجاه خطر لو استشرى فسينتهى بنا إلى هوة التخلف بل **واخشى أنه فى وجود هذا الوحش المسلح باحدث العلوم فى جوارنا، سيصبح وجودنا مهددا وامننا القومى فى خطر.**

ونحن نزعم أنهم يفتون فيما لا يفهمون ، اذ لا توجد امكانية فى القريب المنظور لهذا الاستنساخ . فقد نجح الاستنساخ فى انتاج مرة واحدة من ٢٧٦ تجربة. وهناك عقبات شبه مستحيلة للاستنساخ فى البشر بل إن الاستنساخ فى الفئران نفسها شبه مستحيل. هذا علاوة على أنه من غير المعروف فترة حياة هذه النماذج المستنسخة.

ولكن هذا ما صرنا إليه : يتخصص العالم المتقدم فى نقل الأعضاء، والهندسة الوراثية وأطفال الأنابيب، ونتخصص نحن فى إصدار الفتاوى عنها.

وقديما ، كفر رجال الدين المسيحى استعمال الكلوروفورم للتخدير ، وحرقوا برونو وعذبوا جاليليو لزعمه أن الأرض تدور حول الشمس.. وحديثا حرم أحد علمائنا قطع الرجل المصابة بالجانجرين.

أما لهذه الظلمة من آخر؟؟.

الاحتراف «الوهمي» و«وكسة» الكرة المصرية


سمير زاهر



من عام لعام يتأكد أن الاحتراف الوهمي في كرة القدم الذي ابتليت به الأندية المصرية.. وخرب خزائنها على حساب خدمة الأعضاء الذين يدفعون الاشتراك السنوي. هو **السبب الأساسي في هذه المهازل التي تعيشها الكرة المصرية؟!.**

هذا الاحتراف البدعة الذي رفع شعار تطبيقه في مصر كابتن «**محمد الجوهري**» بعد كأس العالم ١٩٩٠ في ايطاليا، فتح الباب على مصراعيه أمام اللاعبين لرفع سعرهم في سنوات قليلة إلى ملايين الجنيهات وابتزاز أنديتهم التي تربوا فيها. وكل من تابع الاتفاقات الأخيرة التي تمت بين الاندية واللاعبين لتجديد التعاقد معهم.. وما يحصلون عليه من مبالغ بشكل رسمي.. غير ما يدفع من «تحت الترابيزة» بمعرفة أغنياء عصر الانفتاح يدرك **ان لعبة الفلوس أصبحت الشغل الشاغل لهؤلاء اللاعبين**.. وانهم تحولوا من كثرة ما أصبحوا يملكون من أموال إلى أصحاب مشروعات خاصة تستحوذ على اهتمامهم.. لان الكرة وكما يقولون.. غير مضمونة.

لذا لابد وأن نعترف بأن نظام «اللاحتراف» المطبق في مصر حاليا.. لا علاقة له بالاحتراف الحقيقي المطبق في الاندية الأوروبية.. والذي يتم وفق قواعد محددة تطبق على كل العاملين في حقل كرة القدم من لاعبين ومدربين واداريين وأطباء ومدلكين وسماسرة.

هذه القواعد تنص على أن اتحاد الكرة هو المسئول الأول والأخير عن كل ما يتعلق بالنشاط الكروي.. وانه صاحب الحق في وضع اللوائح الاساسية المنظمة للعبة في بلده، على الا تخالف قوانين ولوائح الاتحاد الدولي «الفيفا».. والتي تفرض ضرورة قيد العاملين في الوسط الكروي بسجلات الاتحاد الرسمية.. **وقصر حق التعاقد للاعبين المحترفين على الاندية التي تطبق نظام الاحتراف** مع الالتزام بكل القواعد التي حددها الاتحاد الدولي والتي تنظم **العلاقة** الاقتصادية والمالية والعملية بين لاعبي الكرة المحترفين والاندية. وتبدأ العلاقة **بعد توقيع العقد** المكتوب بنفس النموذج الذي وضع بمعرفة «**الفيفا**».. وتلتزم الاندية بتسليم نسخة من العقد إلى اتحاد الكرة خلال أسبوع واحد من تاريخ التوقيع ويعتبر العقد ساريا بعد ذلك إذا لم يتقدم أحد الطرفين.. النادي أو اللاعب بأي اعتراض خلال شهر من توقيع العقد.

ومن أهم البنود: **يحظر على اللاعبين المحترفين مزاولة أي نشاط آخر مقابل أجر.. أو الالتحاق بوظيفة إلا باذن وموافقة ناديه..** ويلتزم اللاعبون بالاشتراك في جميع مباريات ناديهم سواء الرسمية أو الودية وللاعب المحترف الحق في الحصول على اجازة يوم واحد أسبوعيا وشهر سنويا ويتم تحديدها من جانب



الاندية .. كما يحق للاندية استدعاء اللاعب من الاجازة السنوية مع تعويضه مستقبلا عنها. كما يحق للاعب طلب اجازة زواج على الا تزيد على خمسة أيام يتم تحديدها بالاتفاق مع النادي.

ولا يحق التفاوض مع اللاعبين أو توقيع العقود إلا مع الممثلين الرسميين سواء للاندية أو اللاعبين المقيدين في سجلات اتحاد الكرة .. وكل هذه الشروط تطبق مع اختلاف بعضها على كل العاملين في الوسط الكروي وبالشكل الذي حددته لوائح الاتحاد الدولي الفيفا.

أين نحن؟!

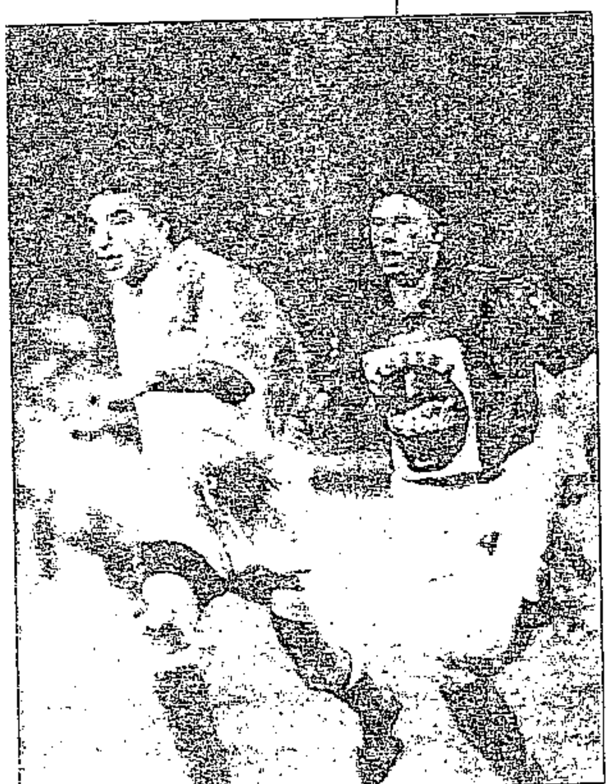
هذه ملامح وأسس الاحتراف المطبق في الخارج فأين نحن؟ ..

وما سبق يوضح ما للاعب من حقوق وما عليه من واجبات ، موجود لدى لجنة شئون اللاعبين باتحاد الكرة المصري.. والتي يخرج علينا أعضاؤها بين الحين والاخر بتصريحات تفيد أنهم جادون في وضع اللمسات الأخيرة في اللوائح المنظمة للاحتراف في الاندية المصرية.. وفق القواعد التي حددها الاتحاد الدولي «الفيفا» والتي تفرق بين اللاعبين المحترفين واللاعبين الهواة.. وما هو ملزم في التعامل معهم.

والسؤال الذي يفرض نفسه .. إلى متى يظل السكوت على هذه المهزلة .. التي تزداد سن من عام لاخر مع أجواء التعاقدات بين الاندية واللاعبين .. ومن أين تأتي الاندية بالاموال التي تغطي ابتزاز اللاعبين في ظل

وجود نظام حقيقي للاحتراف يحدد بشكل واضح حقوق وواجبات كل الاطراف .. وهذا هو دور اتحاد الكرة ولجنة شئون اللاعبين صاحبة التصريحات وأعضائها الذين كثرت رحلاتهم وزياراتهم للاتحاد الدولي.. ولم نر منهم ما يؤكد أنهم جادون في وضع نهاية لهذا «الانحراف» الذي لا علاقة له بالاحتراف المنظم الذي يضمن حقوق جميع الاطراف..

أين اتحاد الكرة من هذا الاحتراف الوهمي الذي جلب الهزائم على أيدي هؤلاء النجوم الذين لا يستحق بعضهم ارتداء فانلة النادي الذي يلعب له.. ولا يستحق أيضا شرف ارتداء فانلة الفريق الوطني لانهم يقبضون ما لا يستحقون وهؤلاء هم أعمدة منتخب مصر المدلل. والله يجازي اللي كان السبب.





فؤاد شعبان



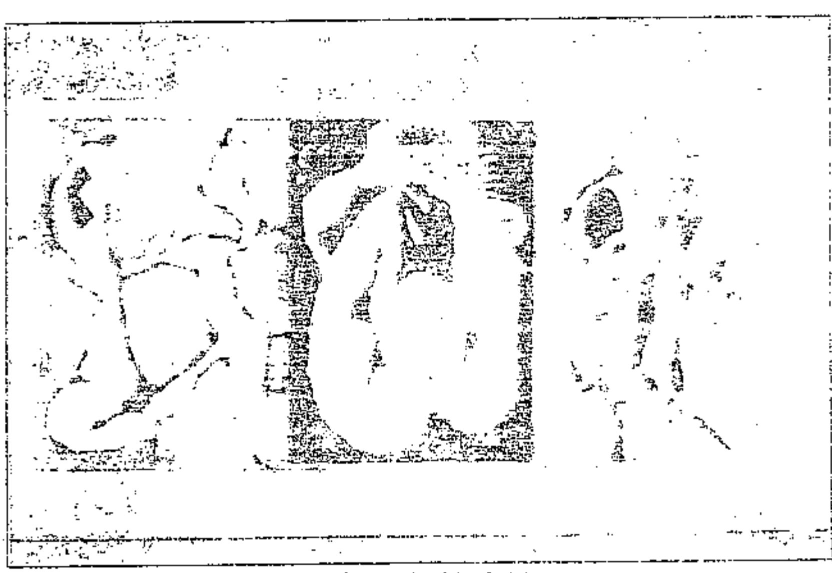
فاروق جعفر



تربو وترى - زيت على ورق ٩٦

"سليم" .. يعود بالجسد العارى ومغنيات الأوبرا

فاطمة اسماعيل



ثلاثية عرايا جواش على كرتون ١٩٦٦

أحمد فؤاد سليم .. فنان معروف منذ الستينيات وظلت تجربته تغطى أطروحاتها المختلفة فى السبعينيات والثمانينات والتسعينيات . تلك الأطروحات التى تمثل فى نهاية الأمر صيغا لنظام واحد.

يقدم لنا اليوم هذا المعرض الذى قد يراه البعض خروجاً عن النظام ، وآخرون يرونه أمل الفنان فى التخلص من هذا النظام . وقبل أن نصادر على الفنان حقه فى الخروج عن النظام ، وقبل أن نصادر على التجربة حقها فى الحوار من داخلها ، نثير تساؤلاً حول مدى حق



عاريات - زيت على ورق ٩٦

فن تشكيلي

الفنان فى أن يخرج مما نسميه بنسق " التجربة البرية" أى التجربة ذات السياق التراكمى ، إلى نسق التجربة المركزية والتى تتضمن للاستقرار ليضمن ، مع التحول لخلق أنظمة مختلفة، وضمنها أن تتفاعل بعضها مع البعض الآخر .. وتكون وحدتها فى انتسابها جميعاً إلى فنان واحد.

نقصد هنا أن أحمد فؤاد سليم حضرت تجربته كفنان تجريدى ثم ... هذا العرض لينتمى بالتجربة إلى الطابع التشخيصى.

هل يريد سليم بهذا العرض أن يتخلى عن التجريد لصالح التشخيص ؟

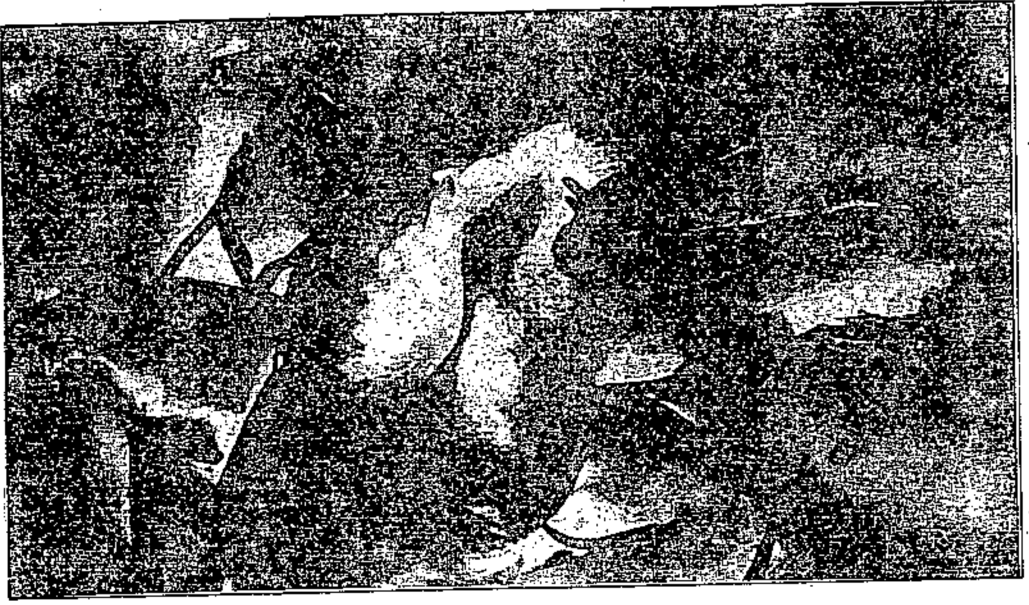
جدلاً نجيب بالشك فى أن تجربة سليم كانت تجريداً خالصاً . فقد بدأ سليم تجربته بالتشخيص فى الستينيات حين رسم العازفين . وكذلك الجسد العاري . فنذكر لوحات عازف التشيللو ، والدويتو ، والتريو ، والأوركسترا السيمفوني ، وأوركسترا الحجرة . كذلك صور زوجته (مارسيل متى) عازفة لبيانو المعروفة فى أكثر من عشرين لوحة ، كما نذكر فى لوحات الجسد العاري الثنائيات والثلاثية ، والعارية والراقصة.

لم يتناول سليم تلك الموضوعات من منظور أكاديمى فلم يقدمها لنا كدراسات أو اسكتشات وإنما قدمها لنا كأسلوب فنى خاص فى الاختيار ويتفق مع زمن التناول بالنسبة لتجربة الفنان. مع بداية السبعينيات فى نزوح قرص عند سليم فكان مبحثه " فن الكاليجرافى " Caligraphy " . وهى المرحلة الاستراتيجية حيث بدأت التجربة تتوالد وتتفاعل فى نظام هرمى تراكمى ..

تعامل سليم مع الـ Calgraphiv بمفهوم تجريدى وقد أكد امتلاكه لمهارات التجربة فى إحساسه بالفضاءات واللون والمساحات والعلاقات..

على الرغم من ذلك ثمة مايدعونا إلى الاعتقاد بأن تلك الفترة أيضاً كانت تفصح عن تشخيص من داخل الشكل التجريدى ، فهناك دائما حركة لجسد أو لطائر أو لشئ عضوى لايتم تعيينه بصرياً إلا بعلامات ورموز تتسع مع الخطوط والفضاءات فتصبح بين الحضور والغياب كتعبيرات أثيرية.

ثم من جديد عاد الحنين للفنان لممارسة الرسم التشخيصى والذى بدأ مع الستينيات فى نفس الموضوعات مع وجود مثير فى حياة



عازفات زيت على ورق ١٩٩٧

الفنان وهو مولد ابنته كنجمة أوبرا (سوبرانو) الفنانة **أميرة سليم** ووقوفها على المسرح. تمثل أدوار **سرزيتا** وبيارينا وأوسكار وغيرها ..

عاد سليم ليقدم لنا في لوحاته العازفين مرة أخرى، ومغنية الأوبرا . كما قدم مجموعة من المرايا تذكرنا بهذا الزمن البعيد..

السؤال الآن : هل قدم سليم رسوماته تلك مختلفة عما سبق وقدمه في الستينيات بعد تلك التجربة الطويلة مع التجريد ..؟

في البداية نسجل احترامنا لاصراره على وجوده كمصور وهو ماميزه عن أقرانه من الفنانين .. فقد أخلص للتصوير واحترف وظل مؤكداً على فرادة وجوده في تجربته..

بالنسبة للوحات الموسيقى والأوبرا سنعتبرها لوحات تسجيلية يذكرنا بعضها بفناني الثغر **أدهم وسيف وانلي** اللذين صورا راقصات الباليه ولاعبي السيرك ومغنيات الأوبرا .. وجه الشبه هنا هو اهتمام الأخوين وانلي بعالم مغنيات الأوبرا الخارجي كـ **Performance** بأسلوبهما التعبيري . وهو مااختلفا فيه عن الفنانين الفرنسيين **أدجار ديجا وتولوز لوتريك** اللذين اهتما بعالم راقصات الباليه ومغنيات الأوبرا الداخلي وكذلك معاناتهم الإنسانية.

هنا يتفق سليم مع الأخوين وانلي كما ذكرنا.

ماذا أفاد سليم من تجربة التجريد في التجربة التشخيصية الحالية؟

لم يهتم سليم في تلك الأعمال التشخيصية بالرسم "drawing" كمهارة كما لم يهتم بها في السابق وإنما استعار منطق الحركة والحضور بالمفهوم التجريدي وأسبغه على لوحاته حتى لكأننا نستشعر الحس التجريدي من داخل اللوحات التشخيصية. أصبحت فكرتا " **الحركة والحضور**" ودورهما في اللوحة هو مايثير الفنان .. فمثلاً حضور المغنية لايتجسد بالخط" "line"بقدر مايتجسد من خلال حركتها لحظة تصويرها .. ويأبى الفنان أن يكون هذا الحضور بسيطاً أو ثبتاً قائماً بذاته بل هو حضور قوى يشغل زمن اللوحة ويتعداه ..

ماذا يعنى " الحضور" في اللوحة عند سليم؟..

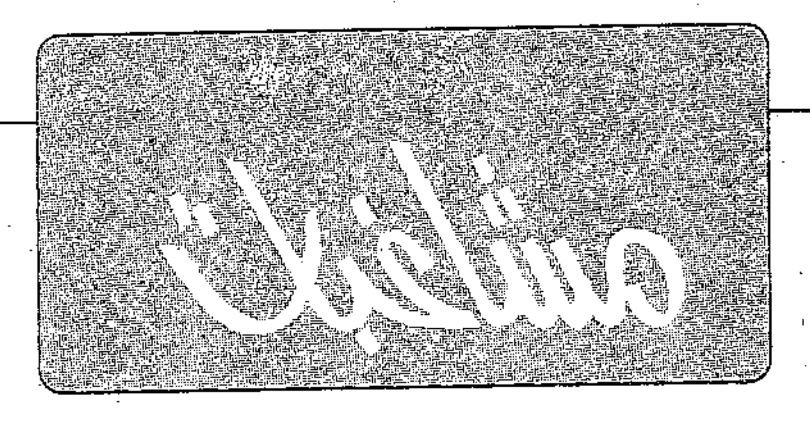
للوهلة الأولى قد يعنى " الحضور" الوجود المادى للعناصر التى تتشكل منها اللوحة .. أى الوجود الشخصى ، فلوحة التريو مثلاً " **عازف الكمان - التشيلو - والكونترباص** " قد تعنى الوجود الشخصى لهذا الثلاثى .. ولكننا نجد أن هذا الوجود الشخصى الذى يمثله الخط والفورم وعلاقة الشخص بالسطح ليس هو الذى يعنى الفنان كمكونات أساسية للوحة .. رغم أن هذا قد يكون مقنعاً وكافياً للعين حين يقدمه فنان آخر معنى بقضية الرسم في الأساس .. عند سليم ثمة مشكلة تنشأ حين نتعرض لتفسير العمل .. فهذا الوجود المقنع بصرياً نكتشف أنه غير كاف في ذاته إذ أنه يعتمد في وجوده على علاقات مختلفة متعددة .. فإذا تحدثنا عن علاقة الشخص بالمكان وجدنا أنفسنا أمام علاقة أخرى موازية وهى علاقة التشخيص بالتجريد فالمكان هو الفكرة المجردة التى يحتفظ بها الفنان من تجربته الخاصة ..

أما العلاقة الزمنية .. فهى مركبة حيث تمثل لحظتين زمانيتين مختلفتين لحظة تسجيل الفنان للحدث .. ولحظة رؤية المتلقى له .. قد يكون هذا هو المنطق المعتاد . إلى أن يصر الفنان على توحيد اللحظتين . هذا أيضاً مايستعيره سليم من التجريد في تجربة التشخيص فالثلاثة عازفين هم في حقيقة الأمر شخوص ثابتة ولكن الفنان يقرر أن نشاهد تلك الشخوص متحركة في كل لحظة من لحظات التلقى .. وبالتركيز على حالة حضور **العازفين** فإن **الحركة** " حاضرة" وهى أيضاً العنصر الحقيقى في بناء اللوحة . فالفنان يستطيع أن يختصر أحد الشخوص أو يضيف دون أن تفقد اللوحة بالنسبة للمتلقى الذى لايستطيع أن يقبل اللوحة دون " حركة" العازفين..

وعلى الرغم من أن سليم يقدم شخوصه في لحظة زمنية حاضرة إلا أنها تحمل آثاراً من الماضى والمستقبل، وبذلك نحن نشاهد العازفين بالرجوع قليلاً إلى لحظات ماضية وأيضاً بالتوقع لما تصير إليه حركة العازفين في لحظة تالية.

من ثم فإن " **الحضور" في لوحات سليم** هو حضور " **الحركة" التى تخلق حواراً جديداً مع " الزمن" كبعد أساسى في العمل الفنى** .لذلك نحن لانجد فارقاً بين مايقدمه سليم في المعرض من لوحات موسيقية وأخرى عارية

فالموضوع ليس هو بيت **القصيد** ولا الشخوص ، وإنما **الشخوص في بعدها " الحركى"** . فالعاريات تتصف بنفس البعد الدرامى الذى تتصف به لوحات الموسيقى . وتستمد حيويتها من التعارض المشكل بين الحضور والغياب . فنحن نتلقى تلك الحركات الجسدية للعاريات مع تصورات اعتمادها على أحداث سابقة وتوقعات لأشكال التجسد في اللحظات التالية بما يفترض وجوده في الترتيب الذهنى المكتمل . إن معرض سليم هذا الذى يقام بمجمع الفنون بالزمالك هو حالة من حالات الارتواء بالتصوير في كل صوره تشخيصية كانت أم تجريدية.





حركة مقاومة التطبيع.. إلى أين؟

يسود الارتباك الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع بسبب عدم تحدد مفاهيمها، في الوقت الذي يستعيد فيه سلاح المقاطعة فاعليته على الصعيد الرسمي، وهو ما يمكن أن يحول دون التناغم المطلوب بين الصعيدين الرسمي والشعبي، ويهدد بضياع -أو تقليل- الثمار التي يمكن أن يجنيها العرب من هذا التطور الهام في موقف النظام العربي.

وليس هناك خلاف حول أهمية التمييز بين حركة مقاومة التطبيع على الصعيدين. صحيح أن الحركة على الصعيد الشعبي تملك حرية أكثر مما تملكه الحكومات العربية، بل إن قسما هاما من نشاطها ينبغي أن يتوجه نحو الضغط على هذه الحكومات لكي تلتزم بما وافقت عليه من قرارات صدرت عن الاجتماع الأخير للمجلس الوزاري للجامعة العربية.

لكن من الصحيح كذلك أن هذه الحركة -على الصعيد الشعبي- مطالبة بأن تحدد مفاهيمها وتضبط معاييرها لتوسيع نطاق المنتمين إليها، ولتصبح حركة شعبية حقيقية، ذات تأثير قوي على مجريات الأمور، لا مجرد حركة نخبوية، تقتصر على عدة مئات من المثقفين الذين يسعون للتميز على الآخرين بأنهم الأكثر تشددا في الوطنية، من دون أن يجلب موقفهم للوطن أي مكسب!.

وليس من الضروري أن تتطابق مفاهيم الحركة الشعبية لمقاومة التطبيع في كل الأقطار العربية -وكما ميزت قرارات المجلس الوزاري للجامعة العربية- في هذا الشأن بين أقطار يجب أن تلتزم بقرارات المقاطعة، وبين أقطار يجب أن تجمد العلاقات التي أنشأتها مع إسرائيل قبل الأوان وعقب مؤتمر مدريد، وبين أقطار وقعت معها اتفاقيات سلام وترك لها الحرية في تبرير التطبيع، فإن هذا التمييز مطلوب كذلك على الصعيد الشعبي، ولكن على أسس مختلفة، وخاصة بالنسبة للفلسطينيين، الذين لا نستطيع أن نطلب إليهم أن يعيدوا أرضهم التي استردوها من الاسرائيليين إلى المحتلين مرة أخرى، بعد أن دفعوا ودفعنا ثمنا باهظا لاستردادها، وليس منطقيا، ولا هو ممكن، أن نطلب إليهم -الآن- مقاطعة هؤلاء الاسرائيليين وهم يحيطون بهم من كل جانب.

وبسبب عدم تحدد المفاهيم، رفض اتحاد كتاب الامارات، في اجتماع أخير له أن يتخذ قرارا بفصل أعضائه بعدم تطبيع العلاقات مع المثقفين الاسرائيليين بالمخالفة للسياسة الرسمية للامارات في أول ظاهرة من نوعها، تكون فيها الحكومة على يسار المثقفين!.

وبسبب عدم التحدد ذاته، قاطع المثقفون العرب، مؤتمرا دوليا لاتحاد الكتاب الفلسطينيين عقد في رام الله أخيرا، وحضره أدباء من أمريكا إلى تنجانيقا ومن كوبا إلى الصين.. انطلاقا من منظورهم يرى أن السلطة الوطنية الفلسطينية ليست كاملة السيادة، ولذلك فهم يرفضون زيارتها ويرون أن ختم جوازات سفرهم بخاتم اسرائيلي، حتى لو كان ذلك في سياق دعم نضال الشعب الفلسطيني، هو جريمة تطبيع كاملة الاركان!.

ومع أن المسألة -كما يقول محمود درويش- مطروحة على جدول أعمال المثقفين العرب منذ سنوات، فان الحوار الجاد حولها، لم يبدأ بعد، لذلك شاعت وتشيع مفاهيم ساذجة، وصلت -كما يقول درويش- إلى الحد الذي أصبح هناك من يعتقدون أن قراءة كتاب اسرائيلي.. هي تطبيع!.

وحتى الآن ما تزال الاجابات عن سؤال: ما هو التطبيع الذي نقاومه وفي أي سياق نقاومه، أقل مما ينبغي من حيث العدد، ومن حيث درجة الوضوح.

ولا تفسير لذلك إلا أن السؤال صعب، وقد تقود محاولة الاجتهاد بالاجابة عنه، صاحبه للوقوع في خطأ يلقي به بين براثن المتشددين فيفسرونه بأنه صبيانى قذر من أبناء القردة والخنازير، وأنه أتقى من نتنياهو.

وخلال الأسابيع التي أعقبت عاصفة كوبنهاجن، لم يغامر بالاجابة عن السؤال، من المثقفين المصريين، سوى ثلاثة فقط.

ذهب الأستاذ «سعد الدين وهبة» إلى أن كل كلام أو تعامل مع الاسرائيليين، هو تطبيع تنبغي مقاومته، بما في ذلك دخول الأرض الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والحالة الوحيدة التي يجوز فيها التعامل مع الاسرائيليين هي الهيئات والمنظمات الدولية، وحتى في هذه الحالة فهو لا يبادرهم بالكلام، أو يدخل معهم في حوار، اللهم اذا اضطر للرد على ما يقولون.

وطالب الدكتور «سعيد النجار» -رئيس جمعية النداء الجديد منبر الليبراليين المصريين- بالتفرقة بين التطبيع الذي يؤدي لاضعاف مركز المفاوض العربي، وذلك الذي قد يكسب انصارا داخل صفوف العدو، وهو يرى أن أسوأ أشكال التطبيع هي العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل لأن حصولها على مزايا السلام، قبل أن تعيد الأرض، لا يشجعها على إعادتها.

وربط الدكتور «أسامة الغزالي حرب» بين التطبيع وقيام حالة سلام، فالأقطار العربية التي ما تزال في حالة حرب مع اسرائيل، أو ما تزال المفاوضات بشأنه جارية بين الطرفين، لا يجوز لها أن تدخل في أية علاقات معها، وهو يطالب بالتمييز بين التفاوض والتطبيع، فقيام رجال أعمال مصريين بالاستثمار في اسرائيل هو تطبيع، ولكن مقابلة وفد منهم لـ «نتنياهو» لابلاغه بأن سياسته تشكل عقبة في سبيل السلام ليس تطبيعا ولكنه تفاوض، وغناء مطرب مصري في اسرائيل هو تطبيع، ولكن غناء هذا المطرب ذاته في الضفة وغزة هو إسهام في دعم صمود الشعب الفلسطيني على الرغم من أنه يتم بتأشيرة اسرائيلية!.

وقد تكون الاجابات خاطئة، أو ناقصة، ولكنها على أية حال بداية قد تشجع آخرين على الاجتهاد في الموضوع، قبل أن يرتد سلاح مقاومة التطبيع إلى صدورنا، بدلا من أن يتجه إلى صدور العدو.

المهم أن يكون اجتهادا لا عصابا.. وسياسة لا تهريجا!.

صلاح عيسى